وزارة التعليـــــم العالـــــــي والبحـــث العلـــمي

جامعـــــة محمـــــد خيضـــر بسكـــــــرة

كليـــــة الحقـــوق والعلـــوم السيـــاسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلـــوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص" سياســـة مقارنـــة"

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عتيقة نصيب عمر فرحاتي

أعضاء لجنة المناقشة:

د. محمد الامين لعجال	أستاذ محاضر- أ -	جامعة بسكرة	رئيسا
أ. د عمر فرحاتي	أستاذ تعليم عالي	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
د. عبد العظيم بن صغير	أستاذ محاضر- أ -	جامعة بسكرة	عضوا مُمتحنا
د. عز الدين كيحل	أستاذ محاضر- أ -	جامعة بسكرة	عضوا مُمتحنا

الموســـــم الجامعـــــــي: 2011- 2012

شكر و عرفان

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى المشرف الأستاذ الدكتور **عمر فرحـاتي**

على

نصائحه، دعمه وتوجيهاته العلمية القيمة لإخراج هذه الدراسة المتواضعـــة.

ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل أساتذة دفعة ماجستير " سياسة مقارنة" بجامعة محمد خيضر – بسكرة على جهدهم ومتابعهم خلال مشوارنا الأكاديمي.

كما أتقدم بتحياتي الخالصة إلى كل زملائي زميلاتي في هذه الدفعة.

{ عتيقة }

إهـــداء

إلى نبع الحنان وسر الوجود..أمي الحبيبة

إلى رمز عزتي وافتخاري ..أبي العزيز

إلى رمز الأخوة والعطاء.. أختي ثريا

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل من عائلة: نصيب وقاسمي و نقودي و بقاط و عريق و نموشي وكيم

إلى كل أصدقائي وصديقاتي

و إلى كل من عرفني من قريب أو بعيد

إلى التي احتضنتني طيلة مشواري الجامعي...بسكرة

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

{ عتيقة }

إن جدلية الصلح والنزاع في العلاقات الانسانية ، يمثلان وجهين لعملة واحدة جوهرها الاهتمام بالطرف الآخر ، وبالتالي فإن السعي للتكامل والتوحيد والدخول في صراعات سياسية يعبران في العلاقات الدولية على الحقيقة نفسها ، وبهذا المعنى فإن العلاقات الدولية سواءً كانت في إطار التكامل أو التفكك يمثلان جانبين مختلفين من العملية التاريخية نفسها في منطقة ما، وكلاهما يعبر عن كثافة التفاعلات بين دول المنطقة.

في هذا الصدد تثور خصوصية العلاقات العربية – العربية ، التي تتميز في أغلب الأحيان بالنهج النزاعي أكثر من التكامل والصلح ، مما يجعل طابع التوتر والأزمات هو السمة الأساسية التي تطبع تاريخ العلاقات بين مختلف الدول العربية ، حيث وعبر التاريخ السياسي الحديث ظهرت العديد من بؤر التوتر المرتبطة أحيانا بقضايا الحدود : أو ما يعرف "بالجيوبولتيكيا" وأصبحت مجالا مهما لنمو هذه الظاهرة التنازعية، نذكر على سبيل المثال ماحدث بين مصر والسودان بخصوص حلايب ، والمطالب العراقية بضم الكويت 1961 و1991، وخلافات الحدود بين أغلب دول شبه الجزيرة العربية والخليج ، النزاع بين قطر والبحرين بشأن جزر حوار.

أما عن العلاقات التي ميزت الجزائر والمغرب هي بمثابة امتداد واستمرارية لتوتر العلاقات العربية–العربية، فالدارس والباحث السياسي يجد أن النهج النزاعي قد ميز العلاقات بين البلدين في الفترة التي عقبت استقلال الجزائر سنة 1962، إذ احتدم النزاع بعد أن أعلنت المغرب في كتابها الأبيض الذي وضعه علال الفاسي سنة 1955 ، أن تدافع على حدودها الإقليمية قبل الاستعمار الفرنسي للمغرب العربي وتحافظ على موروثها من الدولة العثمانية، فظهر ما يسمى بحرب الرمال التي شكلت محور الأزمة التي عانت منها المنطقة كثيراً، بل هي تلك العقد المتراكمة التي أثرت سلبا على العلاقات الجزائرية المغربية. بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية التي حاولت الجزائر ان تتمسك بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، في حين شكل هذا نقطة التباس بين الجارتين فالمغرب حاول وبقوة وبمرور فترات زمنية متتالية أن يجعل من وادي الذهب جزءًا لا يتجزأ من وحدته الترابية.

إن دراسة واقع العلاقات بين الجزائر والمغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة ، يشكل بعداً جديدا في تاريخ الدولتين فالأدوات المستخدمة في هذه الفترة تركزت على الأداة الدعائية أو الدبلوماسية ، بينما كان استخدام الأدوات السياسية والعسكرية التخريبية محدوداً.

نستعرض في هذا البحث العلاقات الجزائرية المغربية في اطار ملفين هامين ، الأول يقتضي دراسة الملف الحدودي بين المغرب والجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1989-2005 محاولين بذلك الدخول في حيثيات العلاقة التي ميزت هذه الفترة، والشق الثاني هو دراسة العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية ، ودراسة مختلف المتغيرات التي ساهمت في زرع فتيل التوترات رغم محاولات التسوية الأممية لإقليم الصحراء.

- **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من خلال مايلي:

1- الأهمية العلمية:

- دراسة وتحليل الظاهرة التنازعية في العلاقات الدولية من خلال الإطلاع على مختلف المقاربات النظرية والتفسيرية لهذه الظاهرة.
- دراسة مستويات التحليل في العلاقات الدولية من خلال تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية
- التطرق لأهم النماذج النظرية المفسرة لسلوكيات الفاعلين في العلاقات الدولية من خلال دراسة نظرية صناعة القرار .
- تحليل مختلف المتغيرات الفاعلة في إدارة العلاقات بين الدولتين- الجزائر والمغرب- في فترة ما بعد الحرب الباردة.
- محاولة إيجاد تقنية مناسبة لدراسة مستقبل العلاقات بين البلدين في السنوات القادمة- تقنية السيناريوهات-

2- الأهمية العملية :

- الوقوف على العوامل الفاعلة في تطور النمط النزاعي للعلاقات بين الدولتين، ومحاولة تفاديها ، مما قد يكرس تفعيل التجربة الاتحادية المغاربية.
- إيجاد حلول للأزمة المتجددة التي تميز تاريخ العلاقات بين البلدين.
- التعرف على الثغرات التي أظهرها التاريخ السياسي المعاصر للبلدين، ليكون لها تأثيرا إيجابياً في مستقبل العلاقات بين الدولتين.
- الجزائر والمغرب هما دولتين محوريتين في المنطقة المغاربية ، وفهم طبيعة العلاقة بينهما يؤدي إلى فهم العلاقات السياسية في المنطقة كلها.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى :

- إبراز العوامل السياسية والاقتصادية الفاعلة في تشكيل النمط النزاعي في تاريخ العلاقات بين الجزائر والمغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة.
- الوقوف على التحولات الدولية التي عقبت تصدع المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية كان لها تأثيراً كبيراً على مستوى العلاقات في المغرب العربي ، من خلال ظهور تهديدات أمنية جديدة في المنطقة، وانعكاساتها على واقع التوترات بين الجزائر والمغرب .
- تحليل دوافع صناعة القرار في السياسة الخارجية المغربية والجزائرية في الفترة الممتدة بين 1989-2007 ، بالنظر الى ملف غلق الحدود ، وكذلك التجاوب مع التسوية الأممية لإقليم الصحراء.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار ودراسة هذا الموضوع مايلي:

1- المبررات الذاتية:

- اهتمامي الكبير بالدراسات المغاربية ، وخاصة الدراسات التي تعنى بالتاريخ النزاعي بين أقطار المغرب العربي.
- رغبتنا في معرفة الحقائق ولو كانت نسبية من خلال تتبعنا لسلوك الدولتين في فترة الدراسة، محاولين إيجاد صفة تعميمية حول الظاهرة النزاعية التي ميزت العالم في فترة مابعد الحرب الباردة مع التركيز على خصوصية العلاقات العربية- العربية، والتي تميزت في غالب الأحيان بالنزاع.

2- المبررات الموضوعية:

- تقديم عمل علمي أكاديمي يبرز العلاقات التي ميزت الجزائر والمغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة.
- التركيز على الجانب النزاعي في هذه الفترة، إذ أن هذه التغطية لا تحظى بالاهتمام مقارنة بالفترة الممتدة 1963 – 1988 التي حظيت بالعديد من الدراسات العلمية الأكاديمية.

- **الدراسات السابقة:**

عجت الساحة الفكرية السياسية المغاربية والأجنبية بالعديد من الكتابات التي فصلت العلاقات الجزائرية – المغربية من جانبها النزاعي في تغطية شملت الفترات التي شهدها قيام الدولتين، و محاولة استعراض البحوث والدراسات السابقة حول الموضوع تفيد الباحث في بناء أساس منهجي سليم ومتمكن ومحيط بجميع حيثيات موضوعه، وكذلك إضافة قيم معرفية جديدة للدراسة المزمع البحث فيها .

وعلى مستوى المراجع المستخدمة من طرفنا والمطلع عليها بخصوص تغطية العلاقات الجزائرية المغربية، نجد:

- **دراسة للباحثة صبيحة بخوش:** وهي عبارة على أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم إداري بجامعة الجزائر، أجريت سنة 2007، وجاءت تحت عنوان" إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007" .

وعالجت الباحثة من خلال دراستها الإشكالية التالية: أنه وبعد محاولات متعددة للعمل المشترك تميزت في مجملها بالإخفاق توصلت دول المغرب العربي سنة1989 إلى إقامة إتحاد المغرب العربي كتكتل إقليمي يسعى إلى تحقيق التقدم والرفاهية لشعوبه، فهل ظهور هذا التكتل في ذلك الوقت بالذات يعود إلى توفر الظروف الملائمة للانتقال من التجزئة إلى الوحدة أم إلى ظروف قاهرة وحسابات قطرية أملتها الأوضاع الداخلية والإقليمية من ناحية والتحديات الدولية من ناحية اخرى؟

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، نخلص إلى أهمها :

- محاولة التكامل بين عدد من الدول لا تتطلب توفر عدة مقومات أساسية بقدر مما تتطلب التوافق في المصالح ووحدة الهدف .
- أن استمرار نزاع الصحراء الغربية لن يسمح بأي حال من الأحوال بقيام مغرب متكامل ، وعليه لا توجد محاولات جادة لقيام مغرب عربي إلا بعد التسوية النهائية لنزاع الصحراء الغربية.
- أن مشروع إتحاد المغرب العربي التكاملي حسب معاهدة مراكش حمل في طياته بوادر فنائه.

- **دراسة للأستاذ صايج مصطفى:** هي عبارة على رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بجامعة الجزائر سنة 1995-1996، تحت عنوان" تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962 -2000 "دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية" عالج من خلال إشكالية أن الدوافع في السياسة الخارجية للبلدين كانت أحد البنود في تطور العلاقات بين البلدين، وقد خلص الباحث في دراسته إلى أن:
  - العلاقات المغربية الجزائرية يطغى عليها الجانب الصراعي.
  - أن الصراع ذو بعد جيوسياسي واستراتيجي و هو أن الصراع بين نظامين مختلفين.
  - أن احتدام الخلافات كان نتيجة خلاف الحكام ،الصراع له أبعاد سيكولوجية وسوسيولوجية.

دراسة للأستاذ رياض بوزرب: رسالة ماجستير في العلاقات الدولية و العولمة، بجامعة منتوري قسنطينة سنة 2007-2008 ،معنونة بـ" النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988 " ، حاول الباحث

فيها الإجابة على الإشكالية التالية : ماهي العوامل التي تتحكم في غلبة التفاعلات النزاعية في العلاقات الجزائرية المغربية ؟ وقد خلص في دراسته إلى :

- أن المتغيرات الداخلية هي الأكثر تأثيرا في العلاقات بين البلدين.
- الطابع الإستراتيجي للصحراء الغربية غذى النهج النزاع المسيطر على العلاقات بين الدولتين.

*** تختلف هذه الدراسة عن نظيراتها من الدراسات المرجعية في مايلي:**

- في كونها حاولت تغطية فترة زمنية عقبت الفترات المعالجة في هذه الدراسات، وهي الفترة الممتدة 1989-2007.
- أن المتغيرات المدروسة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، تختلف كلياً عن المتغيرات المعالجة في الفترة السابقة للدراسات المطروحة.
- رغم توحد الملفات المطروحة في دراسة العلاقات بين الجزائر والمغرب – ملف الحدود، وقضية الصحراء الغربية– فإن معالجة ملف الحدود، سيكون من خلال الدخول في تفاصيل غلق الحدود البرية وليس بالتطرق للنزاع الحدودي – حرب الرمال–، ومعالجة قضية الصحراء الغربية من خلال التسوية الأممية لإقليم الصحراء.

○ إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ونظراً لأهمية هذا الموضوع على مستوى العلاقات الدولية، فإن هذه الدراسة تركز على إشكالية جوهرها:

ما هي العوامل التي تتحكم في ديناميكية العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

ولتفكيك هذه الإشكالية نصوغ مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ماهي المداخل المفاهيمية والمقاربات النظرية لتحليل النمط النزاعي في العلاقات الدولية؟
- هل الملف الحدودي الجزائري – المغربي بعد الحرب الباردة مازالت تتحكم فيه أطر تاريخية أو هو نتيجة لرهانات أمنية بين البلدين؟

- لماذا أدى التضارب في المواقف المغربية والجزائرية بشأن قضية الصحراء الغربية إلى تدهور العلاقات بينهما على مستويات عدة ؟

- **فرضيات الدراسة:**

بناءً على الإشكالية المحورية، والتساؤلات الفرعية، فان المسعى البحثي سيقوم على أساس اختبار الفرضيات ذات علاقة بالظاهرة موضوع الدراسة:

- كلما زادت حدة التوترات بين المغرب والجزائر كلما أدى إلى تصنيف العلاقات بين البلدين إلى النهج النزاعي.

- كلما زاد تدهور الوضع الأمني في الدولتين كلما زاد من تمسك الدولتين في إبقاء ملف الحدود البرية على ماهو عليه.

- كلما زاد الدور الأجنبي (الأمريكي، الأوروبي) في المنطقة المغاربية كلما أدى إلى زيادة تدهور العلاقات بين الجزائر والمغرب.

- كلما زاد تعنت المغرب في قبول قرارات التسوية الأممية لقضية الصحراء الغربية كلما زادت حدة توتر العلاقات الجزائرية المغربية.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

إن الدراسة وتحليل هذا الموضوع تطلبت مني اعتماد منهج مركب من:

1- توظيف " منهج تاريخي ": وهذا من أجل البحث عن العوامل المسؤولة والمؤسسة للنهج و النزاعي بين البلدين، بالإضافة إلى البحث عن كل المعلومات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

* تتمثل أهمية هذا المنهج في كونه الأنسب للدراسة من خلال سرد الوقائع التاريخية وتقرير الوقائع التي ميزت العلاقات بين البلدين سوى قبل فترة الدراسة أو أثناها، والمنهج التاريخي يعتبر من أقدم المناهج المعتمدة في حقل الدراسات الدولية ، ومن مزياه أنه يساعد على فهم أعمق الاتجاهات التي يسلكها تطور

العلاقات السياسية بين الدول، والكيفية التي يتم من خلالها اتخاذ بعض القرارات في السياسة الخراجية للدول، وذلك في إطار تاريخي لما تمليه هذه القرارات والدوافع.

2- المنهج الوصفي: لأن البحث العلمي في هذه الدراسة يستوجب الوقوف على جميع المعلومات والمعطيات التي تهم البحث .

3- المنهج المقارن: لأن هذا المنهج يغطي عملية المقارنة بين فترات زمنية متباينة في تاريخ العلاقات بين المغرب والجزائر و تحديد أوجه الشبه و الاختلاف.

* من بين السمات الأساسية للمنهج المقارن المطبق في العلوم السياسية والإدارية أنه يساعدنا على معرفة أوجه الشبه و الاختلاف بين متغيرات الفترات المدروسة خلال تغطيتنا لهذه الدراسة.

* كذالك يسمح المنهج المقارن بمعرفة الإيجابيات و السلبيات في الظواهر و النماذج المدروسة و هو ما يسمح بوضع البرامج العلمية المركزة لسد الثغرات و إثراء الجوانب الإيجابية و محاسن الظواهر و النماذج.

* إن الدراسات التي توظف المنهج المقارن هي التي تمكننا من معرفة قواعد تطور المجتمعات .

4- المنهج المرتبط بمستويات التحليل: المعتمد في الإطار النظري لهذه الدراسة، أي التركيز على مجمل مستويات التحليل المتعلقة بالنزاعات الدولية.

- **تقسيم الدراسة:**

لمعالجة حيثيات الموضوع سطرنا خطة تمحورت على ثلاث فصول:

- **المدخل المفاهيمي والنظري للدراسة:** يحتوي على ثلاث مباحث ، كان بدايتها في التطرق لماهية الظاهرة التنازعية في العلاقات الدولية" تعريف النزاع والتطرق لمفاهيم مشابهة"، ثم عرجنا للمبحث الثاني الذي عالجنا من خلاله المقاربات النظرية لتحليل النزاع في العلاقات الدولية متطرقين من خلاله إلى مختلف مستويات ومعايير التحليل لظاهرة النزاع في العلاقات الدولية ، بالإضافة الى دراسة تحول مفهوم الأمن وتأثيره على العلاقات بين الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة، أما في المبحث فقد تطرقنا لأحد النماذج المفسرة للنزاع في العلاقات بين الدول وهو نموذج صناعة القرار في السياسة الخارجية، معالجين بالتفصيل نظرية صناعة القرار وكذلك وجود نظرية المباريات في تفسير الدوافع والقرارات الدولية.

- **الفصل الثاني:** حاولنا من خلاله تغطية الملف الحدودي والعلاقات الجزائرية المغربية في الفترة الممتدة 1989-2005، وتناولنا بذلك أربعة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية، مركزين في ذلك على ملف النزاع الحدودي في الفترة الممتدة ما بين 1963-1988 من جهة و قيام اتحاد المغرب العربي 1989-1994. والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية في الفترة الممتدة مابين 1994-1999، مركزين في ذلك على مشكل الحدود البرية بينهما ، والبعد الامني للعلاقات بين البلدين. وفي البحث الثالث عالجنا المقاربات الجديدة في العلاقات الجزائرية المغربية وذلك بعد تغيير النخب الحاكمة في الدولتين بعد 1999-2005.معالجة صناعة القرار في الدولتين في هذه المرحلة، والمبحث الرابع كان عبارة على محاولات تفسيرية للقرارات الدولتين في ما يتعلق بغلق وفتح الحدود البرية بين الدولتين.
- **الفصل الثالث:** تطرقنا لهذا الفصل من خلال أربعة مباحث كذلك كان أولها عبارة عن الخلفية التاريخية لقضية الصحراء الغربية" الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية، الأبعاد السياسية لأسباب الصراع حول الصحراء الغربية و أطراف النزاع حول الصحراء الغربية"، والمبحث الثاني حولنا من خلاله دراسة السياسة المغربية اتجاه قضية الصحراء الغربية 1988-2007" الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية، الأهداف المغربية في الصحراء الغربية و الوسائل المغربية في الصحراء الغربية"، وختمنا فصلنا هذا بدراسة استشرافية لمستقبل العلاقات الجزائرية المغربية من خلال تقنية السناريوهات " السيناريو الاتجاهي، السيناريو الإصلاحي، والسيناريو التحولي بشقيه السلبي والإيجابي.

- **صعوبات الدراسة:**

واجهتنا خلال إنجاز هذه الدراسة عدة صعوبات هي:

- تعقيد الموضوع المدروس، فهذه الدراسة جد مشعبة إذ لا يمكن معالجتها كموضوع في العلوم السياسية وبمعزل عن التاريخ و الاقتصاد، إضافة إلى المستجدات الدولية المتسارعة وانعكاساتها على واقع

العلاقات، خاصة وأن التغطية كانت لفترة زمنية طويلة شملت عدة تغيرات في السياسة الداخلية للدولتين – تغير صانعي القرار– ولم نستطع تجاهلها لأنها هي الأساس في ما آلت إليه العلاقات بين البلدين في وقت لاحق.

- عدم حصولنا على دراسات دقيقة وتحليلية تتناول موضوع العلاقات الجزائرية المغربية في الفترة المخصصة للدراسة– بعد الحرب الباردة–، فمعظم الدراسات الموجودة تناولت الفترة الممتدة من 1963–1988.

- صعوبة تناول هذا الموضوع بحياد وتجرد من الذاتية ،خاصة وأن الموضوع يتناول الجزائر كجزء لا يتجزأ من أطراف النزاع . حيث يجد الباحث نفسه يشعر بالانتماء إلى القرارات ومواقف بلده بوطنيته، لكن استجابة لمتطلبات البحث العلمي التي تتطلب النزاهة والموضوعية والحياد، فقد حاولنا قدر المستطاع أن نكون موضوعيين بعيدين عن التحيز والانقياد وراء العواطف الذاتية .

تعتبر العلاقات السياسية بطبيعتها مادة معقدة ومتشعبة الجوانب والأبعاد بشكل لا يعرف حقيقته إلا من خبرها عن قرب، ومن هذا فإنَّ الباحث في أصولها وجوانبها النظرية الأساسية يجد نفسه أمام اختبار صعب لأن عليه أن يحصر هذه الجوانب ويربط بينها[1].

وباعتبار المدخل المفاهيمي والنظري هو دليل الباحث في أي موضوع من خلال (مختلف) المساعدة عن تحديد طريقة البحث وتقليص مجالات الاهتمام وتطاير عملية التحري، فإن معالجة موضوع الدراسة: "العلاقات الجزائرية المعنوية في فترة ما بعد الحرب الباردة" تطلبت منا جهداً في تحديد مفاهيم ونظريات يمكن من خلالها الوقوف على حيثيات الموضوع باستعمال تحاليل شاملة اعتماداً على مرجعيات نظرية في التحليل السياسي.

واستناداً إلى هذه الاعتبارات استعملنا مفهوم النزاع في العلاقات الدولية ومختلف النظريات التي أقرت المفهوم لأن العلاقات الدولية إما تكامل أو نزاع، ودراسة العلاقات الجزائرية المغربية هنا لتحديد النمط النزاعي بينهما رغم اختلاف المصطلحات المحددة لهذه العلاقة، إلاَّ أنَّ تفسيرها النظري هو واحد.. واختبارنا للإطار المفاهيمي معالج للظاهرة التنازعية في العلاقات الدولية هو إجابة على سؤال واحد وهو: "هل العلاقات الجزائرية المغربية بعد 1989" تنطوي تحت النمط النزاعي في العلاقات الدولة ؟

ولتجاوز هذا التضارب الموجود في تحديد المفاهيم والمداخل النظرية لهذا الموضوع باعتبار أن النزاع في العلاقات الدولية موضوع متشعب وغير محصور المفاهيم. لهذا اقتضى علينا التعامل بحذر مع هذا الموروث النظري الموجود في مادة النزاعات، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نعالج من خلالها ما يلي:

المبحث الأول: سنركز على مفهوم النزاع بأشكاله وخصائصه المتباينة، وعلاقته بمفاهيم أخرى قريبة وذات صلة.

المبحث الثاني: هو دراسة لمختلف المقاربات النظرية للدراسة وهذا باستعمال معايير التحاليل في الظاهرة التنازعية بالاعتماد على التفسير الواقعي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثالث: نعالج نظرية صناعة القرار في السياسة الخارجية كنموذج للتحليل في العلاقات بين الدول، هذا اعتباراً أنَّ موضوع الدراسة تتحكم فيها العديد من القرارات.

([1])اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط4. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1984، ص:6

المبحث الأول:

ماهية الظاهرة التنازعية في العلاقات الدولية

في نظام الدولة الواحدة يكون السلام هو السائد، وعندما تكون دولتان تصبح الحرب واردة أو قائمة، وعندما تكون ثلاث دول فأكثر يبدأ التحالف، وهذا ما تعبر عنه سيرورة العلاقات الدولية والتي لا تخرج عن ثلاث صور تعاون، خلاف، أو تسوية خلافات، ويرتبط النزاع الدولي بتناقض المصالح التي تتحكم في إرادة الدولة في السيطرة والتوسع والبحث على التفوق، الشيء الذي يدفع بها إلى اكتساب عناصر القوى[1].

الشيء الذي أدَى إلى ارتباط ظاهرة النزاع بنظريات شتى، منها نظريات صنع القرار والاتصال والنظم، واعتمدت هذه الظاهرة على المفاهيم السلوكية، وعلى المناهج الكمية، ونظريات المباريات...الخ، ثمَّ اتسع إلى تحليلات ماركسية جديدة، ولكن مع تعدد التيارات في هذا المجال زادت الخلافات بين المختصين في العلاقات الدولية، والمختصين في النزاعات الدولية، ولم يكن هناك اتفاق حول تعرف النزاع وأسبابه وتطوره، ولا شكَّ أنَّ هذه الاختلافات تعود أساساً إلى أفكار المنظرين واهتماماتهم السياسية والإيديولوجية المختلفة، وتباين بيئاتهم، المر الذي جعل **غونيديك P.F.Gonidiec** يظن أنَّه: «ليس هناك نظرية مقنعة تستطيع تفسير النزاع في العلاقات الدولية.. وفي النهاية هناك عدَّة عوامل مرتبطة يصعب عزلها عن بعضها البعض، ودراسة الحالات هي وحدها الكفيلة بتحديد أهمية هذا العامل او ذاك، وتأثيره ..» [2]

وباعتبار أن المفاهيم في العلاقات الدولية ذات أهمية في أي عملية بحثية، فهي البناء الأساسي التي تؤسس عليه النظريات، وهي القاعدة ال للعالم[3]، وبالتالي تعيد الهوية المفهوماتية لأي موضوع من أهم وأبرز الشروط العلمية لأي بحث أكاديمي.

([1])–حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل. باتنة: منشورات خير جليس، 2007، ص 7.

([2])–عبد القادر محمودي، التنازعات العربية–العربية وتطوير النظام الإقليمي العربي، 1945–1985. الجزائر: منشورات amep، 2001، ص 20–21.

([3])–محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والمناهج، الافتراضات، الأدوات. الجزائر، دار الكتاب، 1997، ص 32.

المطلب الأول: تعريف النزاع الدولي

لا يوجد اتفاق بين المختصين على تعريف واحد لمصطلح النزاع (Conflits)، ويعود سبب هذا الاختلاف في جزء كبير منه إلى عدم وجود تفسير عام لظاهرة النزاعات الدولية، فالغالبية العظمى من الدراسات والتحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هي دراسة حالة، وهذا ما لم يساعد على بناء فكري تنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه وباستخدام قواعده في دراسة وتحليل حالات أخرى[1].

لكن اتفق دارسو النزاعات الدولية على أنَّ النزاع هو الشق الأنشط والأكثر بروزاً في العلاقات الدولية، فهو ظاهرة موجودة بين الدول وعلى جميع المستويات وبدرجات متفاوتة، والنزاع يستعمل كنقيض لفكرة التعاون، التجانس والاتفاق. كما تتفق الكثير من مدارس التحليل حول العديد من الافتراضات المتعلقة بالظاهرة التنازعية، منها التي أوردها بول **ويهر Paul Weher** في شكل افتراضات مركزية وهي:

- أنَّ النزاع ظاهرة فطرية وغريزية في الإنسان.
- أنَّ النزاع تتسبب فيه طبيعة المجتمعات وطبيعة الهياكل الموجودة.
- أنَّه يؤدي وظيفة سلبية في النظم الاجتماعية، ويمثل احد أعراض الضغوط التي يواجهها المجتمع.
- أنَّ النزاع يؤدي وظيفة في النظم الاجتماعية كما أنَّه ضروري للتنمية الاجتماعية.
- انَّه مظهر حتمي لمصالح الدول المتضاربة، وفي ظل ظروف الفوضى الدولية.
- أنَّه نتيجة لسوء الإدراك ولسوء التقدير وفقر الاتصال.
- أنَّه عملية طبيعية تشترك فيها كل المجتمعات[2].

تعتبر هذه المنطلقات هي البنية القاعدية لأغلب المدارس والاتجاهات التي تناولت الظاهرة التنازعية لكن هذا لم يعطي نتيجة نستطيع من خلالها بلورة مفهوم أو تعريف شامل للنزاع.

([1])–حسين قادري، مرجع سابق، ص 10.

([2])–محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية. الجزائر: دار هومة، 2003، ص 129.

يقصد بكلمة نزاع؛ الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النَّظر بين دولتين أو أكثر، أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة معينة، وبدت هذه الأمور متناقضة بينها، إلاَّ أنَّها في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف سلمياً وبالطرق الدبلوماسية[1].

وعموما يرى الكثير من المفكرين أنَّ هناك تصورين للنزاع: (موضوعي وذاتي).

1. **التصور الموضوعي:** النزاع كحالة من التنافس يكون فيه أطراف على وعي بتعارض المواقف، ويحاول فيها كل طرف احتلال موقع متعارض والمواقع التي تزيد الأطراف الأخرى احتلالها.

2. **التصور الذاتي:** يعنى إلى إدراك خاطئ لوضعية موضوعية (الانسجام والتعامل المصلحي)، ولكن يتم فهمها باعتبارها حالة تعارض وعدم انسجام وبالتالي فالنزاع ذاتي بصورة أساسية[2]*.

إنَّ جوهر الاختلاف البارز بين التصورية الذاتي والموضوعي يرجع أساساً إلى استعمال النزاع كمصطلح معبر لمعاني عديدة ومختلفة، وعلى عدَّة مستويات، منها الفردي والقومي والدولي.

والمصطلح ترجع بدايته التاريخية إلى التناقض بين مصالح الجماعات البشرية والتهديد القائم لهذه المصالح، وامتد اليوم ليستقل كافة المرافق التي لا يوجد فيها توافق بين المصالح[3]، وبالتالي النزاع في تصوره الذاتي هو نقيض التصور الموضوعي، فالأول يرى أنه توجد إمكانية تعاون بين طرفي النزاع، فليس هناك علاقة صفرية دائمة بين طرفن أو دولتين في الواقع الدولي، على خلاف التصور الموضوعي الذي يرى في النزاع امتداد للطريق، وأنَّ طرفيها تربطهما علاقة صفرية، فنجاح الأول هو نتيجة لفشل الثاني والعكس[4].

يعرف **ناصي يوسف حقي** النزاع في العلاقات الدولية: «نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر ممَّا يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول

([1])–حسن قادري، مرجع سابق، ص 11.

([2])–عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية. الجزائر: هوفم للنشر، 1992، ص 95.

- يقول جون بورتون J.Burtun «أن النزاع يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح.»

([3])–حسين قادري، مرجع سابق، ص 10.

([4])المرجع نفسه.

بالوضع القائم ومحاولة تغييره».ويعتبر النزاع هنا على أنّ عملية التفاعل بين طرفين اثنين على الأقل، ويشكل هذا التفاعل معياراً أساسياً لتصنيف النزاعات بشكل واسع[1]*.

ألن **فيرجسون (Allen Verguson)** يرى أنَّ النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كثيرة لدولة أخرى، تعتقد الثانية أنها باستطاعتها القيام بفعل مضاد يقلل من خسارتها، وعليه فنحن أمام وضع تحاول من خلاله الدولتان تحقيق أهدافها في نفس الوقت[2].

وقد دعم هذه التوجهات **كوينسي رايت (Quincy Wright)** بتقديمه تعريفا شاملاً للنزاع يتطرق من خلاله إلى مستويات أربع تنمو من خلالها الظاهرة التنازعية:

- نشوء اختلاف (بروز تضارب واصطدام في المصالح).
- زيادة حدة التوتر.
- التهديد باستعمال القوة (حشود عسكرة بشكل جزئي).
- التدخل العسكري او الحرب[3]*.

Robert C.North روبرت نورث يرى أن أسباب النزاع تكمن في وجود تناقض وتعارض مما يجعل حتمية في العلاقة الدولية[4].

John Goltuny يعرف النزاع بمثلث متساوي الأضلاع، وأطلق على الزوايا الثلاث: زاوية السلوك، زاوية التناقض، وزاوية حالة الإدراك

- **التناقض Contradiction:** الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف بين أطراف النزاع.

([1])–ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985. ص 293.

- صنف ناصيف يوسف حتي، النزاعات إلى ثلاث: نزاع دبلوماسي، نزاع غير مؤسس، نزاع مسلح، المرجع نفسه.

([2])–حسين قادري، مرجع سابق، ص 11

([3])–العلاقات الدولية، النظرية والتطبيق .

متحصل عليه من الموقع الالكتروني: www.Internationnal.aller.org/pdf. بتاريخ 2008/11/13

- قسم كونيسي رايت هذه المراحل إلى مرحلتين، (291) تدخل ضمن النزاعات الكامنة. (43) النزاع المعلق.

([4])–حسين قادري، مرجع سابق، ص:12.

- **حالة الإدراك Attitude:** عملية تصور المفاهيم الخاطئة وغير الخاطئة عن أنفسهم، والتصور الي يحمل كل منها عن الآخر.
- **السلوك Behaviour:** العنصر الثالث في النزاع

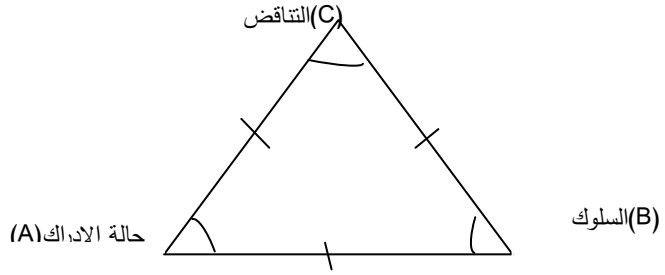

الشكل (1) :مثلث النزاع (Jon Galtung) [1]

من خلال هذه التعاريف نجد أنَّ مفهوم النزاع في العلاقات يرتبط بالتصادم والتعارض في المصالح بين دولتين، ويتضمن وجود ادعاءات أو مطالبة من قبل أحد الأطراف الدولية بخصوص مسألة أو موضوع معين، وأن تتقابل هذه المطالب أو تلك الادعاءات بالرفض من جانب الطرف الآخر*.

أنـواع النـزاعات:

يمكن إعطاء تصنيفات عديدة للنزاع، ونجد أنَّ ناصيف حقي يصنفها إلى ثلاث:

- **نـزاع دبلوماسـي:** يحصل ضمن قنوات متعارف عليها دولياً (إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف).
- **نـزاع غيـر مؤسس:** وهو الذي يحصل خارج القنوات المعمول والمتعارف عليها في العلاقات الدولية.
- **نـزاع مسلح:** وهو الذي يعطل أو يلغي القنوات الخاصة والتقليدية للتفاعل النزاعي ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتم بالعنف[2].

([1])–محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص: 12.

* Lam Doucet ; Thing about conflit Suncit-internet : www.Internationnal.aller.org/pdf.LaDate21/02/2009

([2])–ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق. ص 293–294

أما عن التصنيفات العامة للنزاع يكون ضمن هذه المعايير:

أ. **من حيث الطبيعة:** نزاعات سياسية، إيديولوجية، اقتصادية...

ب. **من حيث عدد الأطراف:** ثنائية أو متعددة الأطراف (طرف ضد طرف أو مجموعة ضد طرف، دولة ضد دولة أو دولة ضد جماعة).

ت. **من حيث المدى الجغرافي:** إقليمية، داخلية، دولية.

ث. **من حيث الخطورة:** نزاع مسلح، نزاع الحوار، نزاع اللعبة[1].

كنتيجة وللإحاطة بمفهوم النزاع في العلاقات الدولية نستطيع القول أنَّ النظرية الموسعة للنزاعات تدخل في تعاريفها حالات الاختلاف والتضارب في المواقف والمصالح حيث تكون أمام نزاع كامن أو هيكلي غير مباشر وغير هادي وبالتالي فالنزاع يعمل تحت قاعدة استمرار اللاتوافق مع إدراك الدول لذلك الأمر الذي يساعد على فهم سلوكاتهم نتيجة لهذا الإدراك، وليس بالضرورة ترجمة بسلوك عنيف وبالتالي هذه النظرة لا تشترط تحول النزاع إلى شكله المعلن، فهناك وجود نزاعات كامنة «إن النزاع لا يعبر عنه فقط بالوسائل العنيفة وإنما نجد له تغيرات في سلوكات غير عنيفة»[2].

يعتبر النمط النزاعي غير المعلن والكامن في العلاقات الدولية من أكثر المواضيع إثارة للجمل، حيث نجد أنها تضم تغييرات نوعية غير عنيفة كالصدامات العسكرية في الحدود، وتكون ضمن نطاق واسع أ طالب إقليمية شاملة تنبثق من فكرة الضم، والتمسك بأجزاء من إقليم نتيجة حرب، مشاركة فعلية لطرف ثالث قي الصدام الحدودي بين دولتين، مناوشات عسكرية محدودة.

بالإضافة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين، اتهام السعي بأعمال تخريب أو أعمال إرهابية، اتهام دولة باحتوائها معارضين للدولة الأخرى، استدعاء سفير، إغلاق الحدود، فرض التأشيرات بصورة مفاجئة، تهديد في خطاب رسمي لأحد البلدين للطرف الآخر ..الخ[3].

([1])-المرجع نفسه.

([2])-رياض بوزرب، "النزاع في العلاقات الجزائرية-المغربية 1963-1988"، رسالة ماجستير (جامعة منتوري قسنطينة)قسم العلوم السياسية. 2007-2008) ص 14-15.

([3])-أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية- العربية 1945-1981: دراسة استطلاعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 32-33.

المطلب الثاني: مفاهيم مشابهة للنزاع في العلاقات الدولية

1. الصراع:

يستخدم مصطلح الصراع عادة بالإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد تنخرط في تعارض واسع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلا من هته المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو كأنَّها كذلك[1].

تنفرد ظاهرة الصراع الدولي عن ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد بسبب تعود أسباب التداخل الذي يسيطر على مسبباتها[2]، فمعظم الموسوعات الأجنبية وحتى العربية التي تناولت هذه الظاهرة وجدت في الصراع اختلاف على كل المفاهيم المشابهة ظاهريا لكن جوهرها يختلف، فمثلاً مصطلح صراع ونزاع في القاموس يختلف –رغم صعوبة الترجمة إلى اللغة العربية*– فالأول أي الصراع يعني بالمصارعة أو المواجهة الحادة التي يسعى فيها الأول للقضاء على الثاني من خلال "جدال عميق" أو "كفاح ضد التعمير" في حين أنَّ مصطلح النزاع هو يعبر على التضخم، ويدل على الاختلاف والتعارض أو التناقض في الأفكار[3].

- **يعرف لويس كاسر** (1913) الصراع بأنه: «تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، يكون الهدف بين المتنافسين هو تحديد أو تصفية أو إيذاء خصومهم»[4].

([1])–جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. (تر: وليد عبد الحي). الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص 140

([2])–محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية. القاهرة: مكتبة غريب، 1996، ص 5.

*ان ضبط المصطلحات في العلاقات الدولية يتطلب جهداً من عدة جوانب، فالدخول في إطار مفاهيمي معين متداخل المعاني والمسببات يورط الباحث في ضبط حيثيات المصطلح المراد استعماله، فترجمة نزاع أو صراع تتداخل حسب اللغة المترجم منها وإليها (في الفرنسية Conflit وبالانجليزية conflict) الشيء الذي يخلق تضارب في رسم المعاني والمفاهيم بشكل دقيق.

([3])–عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية. لبنان: مطبعة سيكو، (ر.ت.ن)، ص 17–18.

([4])–جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 140.

- **ادوارد عازار** أعطى نوعاً من النزاعات أسماه بـ"النزاع الاجتماعي المرجأ" (protracted)، يكون فيه النزاع مشحوناً بالرموز التي يساهم دائماً وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر "النحن" و"الهم"ويكون أيضاً مشحوناً بالعواطف والانفعالات الحالة عند كل طرف من أطرافه والموجهة ضد الطرف الآخر[1]. هذا التعريف نستطيع تصنيفه ضمن مصطلح الصراع باعتبار أن مقومات هذا النوع من النزاعات تميل إلى الحدة والعنف والكفاح نحو التغيير والقضاء على الآخر من خلال نضال مرتبط بالقيم.

بهذا المعنى فإنَّ الصّراع هو حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات، إذ يمكن اعتباره من النزاع، ولذلك عادة يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله خلافاً للنزاع، الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات. فالصراع أوسع وقد يكون مادياًُ باستخدام الوسائل المادية، وقد يكون معنوياً كالصّراع الإيديولوجي أو الحضري، مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب، والصّراع الإيديولوجي بين ما كان يعرف بالعسكر الشرقي والغربي[2]. إذ غالباً ما يمتد الصراع بجذوره إلى الماضي ويؤثر على علاقات الحاضر والمستقبل. كما يقترن أبعاده الذي عادة ما يشمل جانب أو جوانب محددة عسكرية، اقتصادية وسياسية.. ومع ذلك فالصّراع غالباً ما يبق بعيداً عن اللجوء على الوسيلة العسكرية [3].

2. الأزمـة Crisis:

أصل كلمة "أزمة" "Crisis" يعود إلى اليونانية القديمة المعاصرة لـ"**أفلاطون**"[4]*، وهي عبارة عن كلمة تعني بأنَّ هناك أمور تظهر وتتشكل فوق طاقتنا، سيئة أم لا هذا أمر غير معروف، المهم أنَّها تظهر كالكليشات تكون هي نقطة تحول للعديد من القرارات داخل الدول مثلا[1].

([1])–ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 327.

([2])– محمد نصر مهنا، خلدون ناجي، مرجع سابق، ص 06.

([3])– المرجع نفسه،ص07–08.

([4])Jean louis Dufour ; un siècle de crise internationale : de pékin 1900 au Caucase 2008. (s.l.e) : André Versailles éditeur, (S.D.E). p 17.

- إن الأصل الإغريقي للكلمة مرتبط بالفعل "Juga" بمعنى "قاضي" ثم الفعل "Séparer" الاستقلالية أو "discriminer" التمييز وأخيراً مرتبط بفعلين هما "jugement" الحكم أو القرار "décision" ومع مرور الزمن تحول مفهوم الكلمة وصولاً الى القرن 14 أين ارتبط بمفهوم الازمة بصناعة القرار.

Ibidem :

هذه الكلمة ذات المرجعية الطبية تستعمل للدلالة على لحظة قراريه وحاسمة في حياة المريض، وتطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم المريض، فمثال ذلك أزمة قلبية[2]، وبالتالي عمم استخدام هذه الكلمة إلى الأمور العاطفية مثل نوبات الغضب التي تكون نتيجتها أزمات[3]، وأصبحت تدل على مجموعة من الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر لطبيعة الأشياء[4]**.

الأزمة كتعريف إجرائي لم يتفق فيه المهتمون وهذا بسبب عدم وجود نظرية تفسيرية عامة لظاهرة الأزمة في العلاقات الدولية، لذا يرجع كل باحث إلى صياغة تعريف مناسب لموضوع بحثه والأزمة التي يتعارض معها[5].

- **جون سبانير Jo, Spanair:** يعرف الأزمة بأنَّها: «موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى ممَّا يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال الحرب»[6].
- عرفها **تشارلز هيرمان Charles Hermann:** بأنها: «تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير، ويقول أنَّ وضع الأزمة سيتم بالعناصر التالية:

1. تهديد الأهداف الدولية العالية والرئيسية لصناع القرار.
2. التقليل من الوقت قبلا الاستجابة المتاحة.
3. مفاجأة صناع القرار بالحدث»[7].

([1]) Ibidem, p15.

([2])–حسين قادري، مرجع سابق، ص 20.

([3]) –Jon louis Dufour ; op.cit, p 16.

([4])–حسين قادري، مرجع سابق، ص 20.

*استخدم مونتيسكو "Montesquieu" كلمة ازمة للدلالة على التشنجات الكبيرة والعظيمة للطبيعة في قوله:

« Comme ci la nature souffrait une espèce de crise et que la puissance céleste ne produisit qu'avec effort »
Jean Louis Dufeur ; op.cit, p16.

([5])–حسين قادري، مرجع سابق، ص 20.

([6])–المرجع نفسه.

([7]) Jon louis Dufour ; op.cit, p 18

إذاً يمكن اختصار سمات الأزمة بمالي: تهديد كبير، وقت قصير، مفاجأة[1].

3. التوتـر Tension:

هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر[2]، ويشير في معناه الضمني إلى نوع من التخوف والشكوك وتصور بتباين المصالح، أو ربَّما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير أنَّه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعدَّاه ليشمل تعارضاً فعلياً[3]، وصريحاً وجهوداً متبادلة من الأطراف للتأثير للتأثير على بعضهم البعض.

ويمكن القول أنَّ التوتر هو بداية الخروج من المرحلة الكامنة للنزاع إلى المرحلة المعلنة، وكثيراً ما ترافقه حملات دعائية وهجمات إعلامية، أي أنَّ حدة الخلاف لا يمكن أن نتجاهلها أو نخفيها[4]. إذاً التوتر هو «حالة يهدد القطيعة»[5].

إذاً التوتر هو «حالة سابقة للنزاع وكثيراً ما رافقت انفجار الصّراعات والنزاعات بأسباب النزاع في العلاقات الدولية، إلى جاني ذلك فإنَّ التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملاً مساعداً أو رئيسياً لحدوث الصراع أو النزاع طالما أنَّها تؤثر أساساً على عملية صناعة القرار»[6]

4. الحرب War:

الحرب هي أعلى مستوى يمكن أن يبلغه النزاع، حيث يصل الطوفان على درجة التصادم العسكري المباشر باستخدام مختلف أساليب الإكراه المادي[7].

- يعرف **كوينسي رايت:** «الحرب كاتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة»

([1])- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 183.

([2])-حسين قادري، مرجع سابق، ص 30.

([3])- جيمس دورتي،روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 140.

([4])-أحمد فؤاد أرسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص 19.

([5])-عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص 95.

([6])-جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 140-141.

([7])-المرجع نفسه، ص 142-143.

- يعرف **كلاويتز** «الحرب هي استمرار السياسة المتاحة أمام صانع القرار لخدمة أهداف الوحدة أو المجموعة التي يمثلها»[1].
- **كليماتن** يعرف الحرب بأنها: «فعل اجتماعي داخلي من جهة وبين المجتمعات من جهة أخرى، وتتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو النطاق الدولي»[2].
- **غاستون:** «الحرب هي نضال مسلح ودامٍ بين جماعات منتظمة»[3].
- **ريمون آرون** «الحروب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الدول» [4].

فالحرب إذاً هي وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره، حيث تكون في هذه الحالة بصدد نوع مسلح بين دولتين[5].

وفي التعريف بين النزاع والحرب نرى:

- مفهوم الحرب يلخص فقط الصدام المادي العنيف والنزاعات بين الدول، تصبح حرباً بمجرد استعمال القوة لحلها.

([1])–ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 294.

([2])–جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 143..

([3])–بوتول غاستون، هذه هي الحرب (تر: محمد قنواتي). القاهرة: منشورات عويدات، 1981، ص 42–43.

([4])–عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص 97.

([5])–مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية (تر: حسن نافعة). القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص 498.

بشكل عام وشامل يظهر لدى الباحث في العلاقات الدولية أنَّ التضارب المفهوماتي لكل من النزاع والصراع والأزمة والتوتر والحرب يجعله يقف على فهم المصطلحات من خلال هذا النموذج الذي يفسر التداخل والترتيب المنطقي لهذه المصطلحات المتشابهة-.

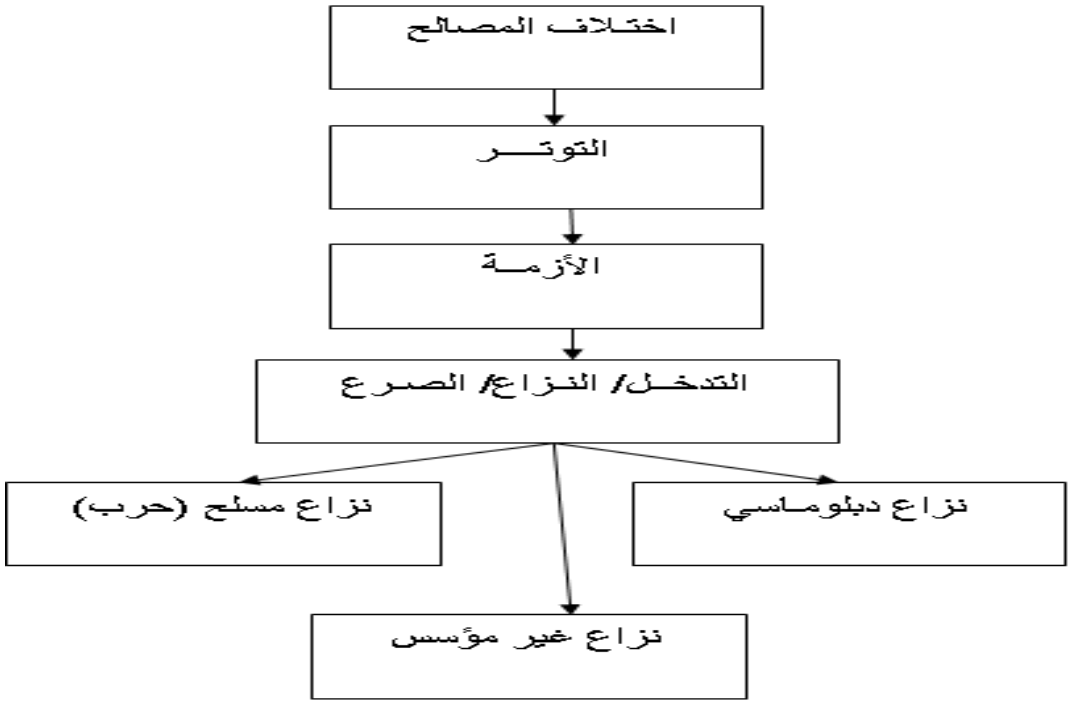

طبيعة العلاقة بين المصطلحات المتشابهة للنزاع

الشكل رقم 02[1]

[1] حسين قادري، مرجع سابق، ص31

المبحث الثاني

المقاربات النظرية لتحليل النزاع في العلاقات الدولية

تتعدد المداخل والنظريات التي تحاول تفسير ظاهرة النزاع في العلاقات الدولية وإن كانت تتركز بشكل عام في المستويات الرئيسية التالية: السيكولوجي، الأيديولوجي، المصالح القومية في نطاق سياسات القوى، السباق المسلح المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي الجيوبولتيكي المتعلق بطبيعة النظام وأنظمة الحكم الداخلي الاقتصادي السوسيولوجي والمدخل الذي يركز على الاختلالات الناتجة عن تزايد دخول دول حديثة العهد بالاستقلال إلى المجتمع الدولي[1].

لمدة طويلة سيطرت المدرسة المثالية في تحليل العلاقات الدولية باعتمادها على القانون الدولي والمنظمات الدولية، إلا أنَّ فشل المنظمات وعدم كفاية قواعد القانون الدولي في منع وقوع النزاعات وحل غالبيتها، عجل بظهور المدرسة الواقعية بقوة، مركزة على الدولة كأهم عامل مؤثر بل ومحدد لمجرى العلاقات الدولية نظراً لامتلاكها وسيلة القهر والقوة، ومن ثمَّ فهي السبب في النزاع أو منعه من منطلق المصلحة القومية[2].

مع تطور الوضع الدولي ظهرت مستويات أخرى ومؤثرات جديدة تجاوزت التفكير الواقعي وتغيرت الدراسة من فعالية ودول الدول في النظام الدولي إلى دراسة الإنسان من حيث سلوكياته وتصرفاته في الساحة السياسية[3]. وهنا يعتبر كينيث* ولنز K.Welf" من أهم المنظرين الذين قوموا ثلاث مستويات للتحليل وهي: الإنسان (الفرد)، الدولة (مستوى الدولة)، المنظومة الدولية[4].

([1])-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. مرجع سابق، ص 224.

([2])-حسين قادري، مرجع سابق، ص 70.

([3])-المرجع نفسه.

([4])-جوزيف س.ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ (تر: احمد امين الجمل، مجدي كامل). القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997، ص 51.

الدولي انظر: Barry Buzan ; the level of analysais problème relation reconduire sur site internet

إنَّ النقاش النظري لإيجاد مستويات تحليل* في العلاقات الدولية لها القدرة في تقديم أعمق وأنجح التفسيرات للظاهرة محل الدراسة، كانت من أهم الإشكالات التي تحدث عنها "بيزان" "Barry Buzan" من خلال إثباته أنَّ النقاشات حول هذه المعايير كانت نتائج للثورة السلوكية التي عمدت جاهدة في إدخال المنهج العلمي التجريبي إلى العلوم الاجتماعية باستخدام القياس الكمي، الاستنتاج والافتراض[1].

على غرار **والتر كابلان وسينغر** وغيرهم كثر اختلاف الباحثون في العلاقات الدولية حول أي من هذه المشوبات التي تملك أنجح قدرة تفسيرية لأسباب النزاعات والحروب ومظاهر الاستقرار، والاختلاف حول أهمية مستوى تحليلي بالبنية للآخر أدَّى إلى خلق تساؤلات جديدة حول أهمية اعتماد نهج مستويات التحليل في دراسة وتحليل النزاعات الدولية، ممَّا دفع ببعض الباحثين إلى تبني أطر تحليلية مختلفة، فمثلاً "**سوغانامي**" استخدم نموذج مستويات التسبيب (السببية)** في تحليله لأسباب النزاع، وذهب كل من "رامسبوتام" و "ودهاوس" إلى استعمال نهج أبعاد النزاع*** [2].

في هذا المبحث سنحاول معالجة الاقتراب النظري التفسير وتحليل النزاع في العلاقات الدولية من خلال المعايير المحللة له بالإضافة إلى دراسة المقترب الواقعي في الفترة ما بعد الحرب الباردة كأساس نظري لتحليل العلاقات بين الدول في العصر الحديث.

---

* بالنسبة لولتر صاحب كتاب ? why war او "لماذا الحرب كان للمحتويات هي الإجابة على هذه الأطروحة التي قدمها (1954) فكانت الطبيعة البشرية هي احد الاسباب وديناميكية النظام هي الثانية، كما اعطى اهمية للنظام والبيئة الدولية باعتبارها عاملا مستقلا في تفسير أسباب الحروب وهي المنعطف الثالث في الإجابة على السؤال انظر:

- Pierre de Sentences, mondialisation, souveraineté et théorie des relations internationales, Parism Edition Dallez, 1998, pp 152-166.

- Kenneth, waltz, théorie of international politics. (S.L.E) : Addison Owsley, 1976, pp 21.33

-([1])Barry Buzan ; op.cit, pp 198-202. -

** The level of cosation أي نموذج مستويات السببية استعمله Sugamami بين الدول من خلال إظهار أهم المسببات او التسببات.

*** « the level Dimention of conflict »المستعمل من قبل Woodhouse و Roumdsothom يعتبر أهم وأنجح من مستوى سوغانامي باعتبار أن الثاني هو مساعد على إعطاء أطر أشمل وأعمق تفسيراً نظراً لكونه يكشف بين المصادر الداخلية والخارجية للنزاعات

([2])-محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 71.

المطلب الأول: معايير تحليل النزاع في العلاقات الدولية

أولا: الفرد كوحدة تحليلية:

لأن الدولة هي شخص معنوي فإنها تتحرك بفعل رغبة وإرادة الإنسان الذي يتخذ القرارات باسمها، ونفس الشيء ينطبق على الحماية في الداخل وفي الخارج، فالظاهرة الدولية ما هي إلا تعبير عن رغبة الإنسان انطلاقاً من طبيعته وأنانيته[1]، هذه منطلقات يجد فيها أصحاب هذا الاتجاه مرجعية في اتخاذ الفرد البشري*هو السبب الرئيسي لكل أشكال الحروب والنزاعات التي تعرفها البشرية، الشيء نفسه عبر عنه العديد من الفلاسفة السياسيين وكانت مرجعية في محتوى النظريات البسيكولوجية وكذلك اعتبرت مساهمة رئيسة عن السلوكيين لأنها انعكاس لسلوكية صانع القرار فيها[2].

1. الفلاسفة السياسيون الكلاسيكيون:

اعتبر الفلاسفة التقليديون أن الإنسان يحكمه عاملان اثنان هنا العاطفة والعقل، ويفترض العامل الثاني أنَّ الإنسان عندما يختار سلوكية معينة فهو يفعل ذلك بناءً على حسابات قد تكون مصيبة أو خاطئة ولكنَّها تعبر بالنتيجة عن سلوكية عقلانية. إذاً فالإنسان حكوم بالعقل (Reason) والعواطف (Enotion) [3].

- **أكزينوفون** "**Xeniphon**" (426-354قم): ركز في تحليله في الدور الأساسي الذي تلعبه العواطف على حساب العقل ورأى أنَّ الحرب تهدف إلى انتزاع الإعجاب والتقدير الشخصي من قبل الغير. وبالتالي فإنَّ الدخول في الحرب والانتصار وإظهار الشجاعة تصبح إحدى وسائل تحقيق ذلك التقدير.

([1])-حسين قادري، مرجع سابق، ص 71.

* يعتبر أرنولد وولفز "Arnold wolfers" أن حدوث أي شيء في الساحة الدولية إنَّما يكون بحدوث شيء ما في عقل الإنسان لما لديه من رغبات وأحاسيس؛ الأخوة والكراهية والاستقامة وأن الاستقرار يقع للإنسان وليس للدولة، لأنَّ مصالح الدولة في الواقع هي مصالح إنسانية .

([2])-ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 304.

([3])-المرجع نفسه.

- **أفلاطون** (427-347قم) و**أرسطو** (384-322قم) ذهبا إلى انَّ الحرب متأصلة في الجنس البشري نتيجة لعامل الأهواء، وحاولا الوصول إلى أنَّه يمكن منع حدوث نزاعات وهذا باللجوء إلى تثقيف الإنسان لتغليب العقل على الأهواء والرغبة[1].

- أمَّا عن **اوغستين** "**Saint Augestin**" (354-413قم): باعتباره احد رواد المدرسة المانوية التي ترى أنَّ هناك صراع دائم بين قوى الشر وقوى الخير، وجد أنَّ الرغبات تسيطر دائماً على العقل وانَّ الإثم متأصل في الإنسان؛ فالنزاع هو نتاج تركيبة الطبيعة البشرية التي تتسم بعجز وقصور في العواطف تظهر بأشكال العنف، الرغبة في الانتقام، العداء المستخدم والتوق الشديد للقوة.

- **سبينوزا** "**Spinoza**" فسر العنف بإرجاعه إلى ما يعتبره النواقض في الشخصية البشرية، حيث تتغلب الأهواء على العقل في أكثر الأحيان وتعمي المصالح الحقيقية للدول والأفراد*[2].

- **هوبز** "**Hobez**"**(1588-1679)**: يرى أنَّ الحروب معروفة في الطبيعة البشرية سيما أنَّ للبشر رغبة عامة تتمثل في الدوام والخلود والاستحواذ المطلق على القوة*[3].

- **فريديريك نيتشه (1844-1900)**: يعتبر أنَّ الاضطراب موجود في عقل الإنسان؛ فالقوة تطبع دائماً حياته والأقوى هو الذي يسيطر، فلا مكان للسلام أو للعمل في العالم، ويعتبر نيتشه أن الوجود الإنساني هو صراع دائم ومتواصل.

- **اينشتين (1875-1955)**: صاحب نظرية النسبية، يرى أنَ الحرب متجذرة في روح الإنسان وفي رغبته الغريزية للكره والتدمير[4].

([1])-المرجع السابق، ص 304-3.6.

([2])-المرجع السابق، ص 307.

* يرى هارولد لازويل أن الدافع الأساسي للنشاط السياسي للأفراد هو نتيجة لشعور بعدم الأمان العاطفي، افتقاد احترام الذات، وبالتالي الفرد يسعى إلى القوة للحفاظ على هذا الشعور.

انظر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. ط2. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 385.

([3])-مارسيل ميول، مرجع سابق، ص 35.

([4])-ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 307.

إنّ الملاحظ لمختلف آراء الفلاسفة القدامى يرى أنَّ هناك اتفاق بين أصحاب المدرسة الأفلاطونية والمدرسة الأغسطينية في القول باستحالة سيطرة العقل على العاطفة[1]، وتعد هذه الإسهامات هي اللبنة الأولى في وجود اتجاه قائم على أنَّ الفرد هو أساس النزاع في العلاقات بين البشر من طرف والدول من طرف آخر، إذا اعتبرت أفكار الفلاسفة السياسيين القدامى أحد مرتكزات التحليل وهذا رغم بساطتها في الطرح وعدم وجود صيغة علمية وأكاديمة مؤسسة لها، وبالتالي حلل الظاهرة التنازعية من خلال اعتبار الفرد أو القائد السياسي هو العامل الأساسي في العملية السياسية.

2. النظريات السيكولوجية:

يحتل المدخل البسيكولوجي مكانة بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة النزاع في العلاقات الدولية[2]، غذ يؤمن أتباع هذه النظرية بالقدرة على التسوية اعتماد على عوامل نفسية سيكولوجية، فالمشاعر العدوانية، الإحباط الرغبة في السيطرة هي عامل مساعد على فهم وتغيير النزاعات والحروب والأزمات في النظام الدولي.

تتركز التفسيرات السيكولوجية لهذه الظاهرة* في ثلاث اتجاهات هي:

- **الاتجاه الأول:** يربط بين النزعة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية، يتزعم هذا الاتجاه عالم النفس الشهير "سيجموند فريويد" "s.Freud"، عندما قدم تفسيره للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على المستوى الدولي في نطاق ما اسماه بنزعة الإنسان إلى التدمير، وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب التسلط والسيطرة[3].

ويعتبر "**كونراد لورنز**" في كتابه الشهير «عن العدوان» أنَّ أكثر الناس أو حتى كل الناس بغض النظر عن وضعهم في المجتمع عندهم في ذاتيتهم الداخلية دوافع عدوانية تظهر في تصرفاتهم وفي سلوكياتهم، فالعدوانية حسب هذا الأخير هي نوع من غريزة الحفاظ على الذات[4]. ويشترك كل من فرويد ولورنس في أن كل ما يجري في المستوى الفردي ينطبق مثله في الجماعة كمستوى *.

([1])–المرجع السابق، ص 308.

([2])–اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص 224.

* العدوان كظاهرة.

([3])–المرجع السابق، ص 225.

([4])–ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 309.

- **الاتجاه الثاني:** يرى أن العدوانية تكتسب بالتعليم، فهذا الاتجاه كما يظهر هو نقيض بالاتجاه السابق ويعبر عن هذا الاتجاه كثير من علماء الاجتماع الذكيين الذين دلت دراساتهم على أنَّ السلوكية العدوانية يتعلمها الإنسان ويستعملها بالتالي في خدمة أهدافه، والأمثلة من اللحود إلى مختلف أنواع العنف الكثيرة في مجال الفرد والحاجات للفت انتباه الأهل والحصول على اهتمام به[1].

- **الاتجاه الثالث:** يرجع العدوانية إلى الإحباط واليأس الذي قد يكون فردياً أو جماعياً، والإحباط عند القادة يمكن أن يؤدّي إلى نزاع أو إشعال الحرب، فالسلوكات العدوانية –حسب هذا الاتجاه– ليست غريزية، ولكنَّها تثور تحت أسباب معينة كالإحباط الذي يعكس الفشل في عدم تحقيق هدف يسعى إليه الفرد، فالفشل يخلق إحباطاً يؤدي إلى سلوكات عدوانية، وها ما عبر عنه بوضوح كل من **دولر ودوب Doller-Dopp** اللذان يريان أن العدوان مترتب عن الإحباط وأن «حدوث ظاهرة العدوان تدل دائماً على وجود إحباط كما أنَّ وجود الإحباط يؤدي دائماً إلى السلوك العدواني»[2].

ومن دعاة هذا الاتجاه أيضاً **بروكيتز (Berkouitz)** الذي اعتبر أن إدراك الإنسان أو جماعة للإحباط يخلق غضباً شديداً يتحول بدوره إلى دافع السلوك العدواني، فالحروب الأهلية مثلاً مقبول بين ما نتمنى أن يكون لها (مثلاً مستوى الحياة الاقتصادية، اجتماعية معينة درجة من المشاركة السياسية) وبين

---

* * يعتبر Waltz أحد مؤيدي هذا الاتجاه بقوله أنَّ الصراعات والحروب تنتج عن الانانية والغباء الإنساني وأيضاً عن سوء توجيه النزاعات العدوانية، وما عدا ذلك يعتبر ثانويا عند النظر لمسببات النزاع (انتقد ولتز سبب أن هناك عدة قادة دول على مر التاريخ دفعوا قصراً واضطراراً للدخول في النزاعات وليست هناك رغبة منهم .

انظر :إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية. مرجع سابق، ص 225.

([1])–ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 309.

([2])–جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 207.

* يؤيد فلوجل Flegel هذه الفرضية بقوله أن الدول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لتشجعها بصورة معقولة تكون اقل استعداداً من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها عدم الرضا والضيق.

–يقول فروم Fromm ان العنف والميل إلى التدمير يمثلان الناتج التلقائي والحتمي كذلك للشعور بالإحباط.

انظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص 226.

ما هو قائم*. ويتحول إدراك الحرمان والإحباط الكبير والمستمر بقدر ما تكون إمكانية اللجوء إلى العنف وبالتالي نشوء النزاع متوفرة أكثر وبقدر ما تكون حدَّة النزاع كبيرة أيضاً[1].

تعرضت النظرية السيكولوجية لعدَّة انتقادات كان أهمها ذلك الذي مس دعاة الاتجاه الأول: القائل بأنَّ الصراعات الدولية لا تسببها ولا تدفع إليها غريزة للعدوان وإنَّما تنشا تلك الصراعات بسبب مشاعر الحقد والكراهية التي تحققها أساساً إلى الدعايات العدائية المتطرفة، ويضيف أنَّ التفسير الذي ينجح إلى حصر أسباب الصراع والحرب ومختلف العلاقات المتوترة إلى التسلط والإخضاع لا ينطبق دائماً على كل الصّراعات، ففي مختلف مراحل التاريخ نجد أنَّ هناك قادة دول دفعوا قصراً للحرب بعد إخفاق كل الوسائل الأخرى في تأدية دورها وخصوصا حماية المصالح الوطنية أو تسوية المواقف المتنازع عنها بطريقة مقبولة.

ذهب نوع آخر **مثل لينتز Lentez** و **بوس Bos** إلى ربط العدوان بأنه عادة بمعنى آخر أن العدوان هو التعود على الهجوم وليس غريزة.

أما عن نظرية الإخفاق والإحباط فقد انتقدت في إطار أنَّ معظم الدول العدوانية في التاريخ لم تكن فقيرة وإنَّما كانت على العكس من ذلك، فهي الأكثر ثراءً ورفاهية وبالتالي فإنَّ التركيز على عامل الإحباط وحده كقوة فاعلة ومحركة للعدوان يخلو من الموضوعية والواقعية[2].

اختلف الباحثون في الفلسفة السياسية وتحليل النزاع في العلاقات الدولية في إيجاد معايير شاملة وموحدة تضبط مرتكزات واتجاهات فهم التفسير السيكولوجي للعدوان، فقد ميز إسماعيل صبري المدخل السيكولوجي المفسر للنزاع بأربع اتجاهات:

- الاتجاه الذي يربط بين النزعة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية.
- نظرية الإخفاق والإحباط.
- نظرية شخصية* .

([1])–ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 310.

([2])– اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص 225–226.

- النظريات التي تربط بين طبيعة الاتجاهات والمعتقدات القومية وبين ظاهرة الصراع الدولي*.

من هذا المنطلق نجد نظرية علم النفس تساهم بدون شك في تفسير النزاعات الدولية شريطة عدم تطبيق نتائج دراسات هذا العلم على الأفراد تطبيقا آلياً على سلوك الدول**، وخاصة الدول المتقومة، وكذا شريطة عدم حصر ظاهرة النزاع في الدوافع والذاتية***، لأن التسليم بذلك ، أي بان العوامل الشعورية والعاطفية هي التي تتفرد في السيطرة على تصرف الإنسان يلغي أي دور للعقل في اتخاذ القرارات[2].

و مطالب إقليمية شاملة تنبثق من فكرة الضم، والتمسك بأجزاء من إقليم نتيجة حرب، مشاركة فعلية لطرف ثالث قي الصدام الحدودي بين دولتين، مناوشات عسكرية محدودة.

---

*أساس هذه النظرية الاعتقاد في وجود ما يطلق على الطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة، وتشكل مثل هذه السيكولوجية القومية العدوانية في تصور أصحابها القوة الرئيسية المحركة لمختلف ظواهر العداء. "المجابهة الفعالة للنزاع تقتضي محاصرة هذه الأمم وعزلها، ذلك من أجل تصفيتها نهائياً كمصادر وممول قائم للعدوان أو لتخليصها من الطابع العدواني وبالتالي الخروج وبها إلى أمم للسلم والسلام.

انظر: اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 227.

* تعرف هذه النظريات بين الاتجاه والمعتقد من خلال:

أ. الاتجاهات السبية إزاء الدول الأخرى فالغيرة أحد أسبابها وتنتج عنها سلوك عدواني اتجاه الآخر مثال: محاولة الإفراغ الذي تعنى به الدول الدكتاتورية تجاه الدول الديمقراطية ففي بعض الأحيان تصل إلى التطرف.

ب. المعتقدات الناتجة عن استمرار الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن امم أخرى لا تؤثر فيها حتى متغيرات الواقع الدولي.

ج. التصور الذي يبنى على التبسيط المبالغ فيه لمسببات التوتر الدولي.

انظر: إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 227.

** هذا لا يعني كما يقول "جوزيف سوناي" أن الأفراد لا يعتد بهم بل يعكس تماماً ، فقد كان لبيريكليليز تأثر في الحرب البيولومونيزية، صدام حسين كان عنصر هام في حرب الخليج، وواجه كل من كينيدي وخرشوف احتمال نشوء حرب نووية وكان القرار بأيديهما

انظر: جوزيف س ناي، مرجع سابق، ص 52.

*** أشير أيضا إلى تأثير طفولة الرئيس الأمريكي وليس على ممارسته السياسية التي تميزت بالاندفاع نحو القوة، وفرض الإرادة الذاتية وعدم قبول سلطة تفوق سلطة. انظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص18-17.

([2])- عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص 32.

بالإضافة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين، اتهام السعي بأعمال تخريب أو أعمال إرهابية، اتهام دولة باحتوائها معارضين للدولة الأخرى، استدعاء سفير، إغلاق الحدود، فرض التأشيرات بصورة مفاجئة، تهديد في خطاب رسمي لأحد البلدين للطرف الآخر ..الخ[1]

2 ثانياً:الدولة كوحدة تحليلية

* مفهوم الدولة.

ليس هناك تعريف موحد للدولة، وهذا يرجع إلى الاتجاهات العديدة والميادين المعرفية التي تشكل الدولة أحد مواضيعها الأساسية

يعرف "ماكس فيبر" "Max Weber" الدولة (بأنها ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة داخل إقليم معين)[1]. أي أن ما يميز الدولة عند ماكس فيبر هي كونها مركز العنف الشرعي. أما القانونين فقد عرفوا الدولة انطلاقا من ثلاثة عناصر هي: وجود السكان والأرض والسلطة العامة المنظمة، وبذلك فقد يتم تعريفها على ذلك على أنها: "كيان سياسي قانوني، ذو سلطة معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة".[2]

– وظائف الدولة بالمعني الضيق:

هو أن تتحكم الدولة في مركز العنف الشرعي داخل حدودها.

– وظائف الدولة بالمعنى الواسع:

هي تمتع الدولة بقدرات وإرادة لتحقيق الحد الأدنى من احتياجاتها شعبها من أمن وتمثيل (ديمقراطية، احترام القوانين والحريات...) وتأمين الاحتياجات الغذائية، الصحية والتربوية[3].

([1])–أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية– العربية 1945–1981: دراسة استطلاعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 32–33.

([1]) عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004. ص62.

(2) نفس المرجع. ص 62.

([3]) Kathia Lègare. Les états défaillants dans la filière terroriste. Un apport nécessaire ou contingent ? . Obtenu en parcourant:www.hei.ulaval.ca/…/hei/document/document

2- دولة القانون:

دولة القانون هي الدولة التي يتم فيها احترام القواعد القانونية من طرف الحكام والمحكومين، وتتميز بالخصائص التالية:

ا- أن هـذه الدولة كشخص معنوي عام لا تتصرف ضد القانون.

ب- تصرفات حكامها محدود بالنصوص القـانونية.

ج- يجري فيها احترام ترتيب المعايير والقواعد القانون و تفترض هذه القاعدة وجود هرم قانوني يقع الدستور في قمته.

د- في حالة النزاعات، تحكم الدولة بقواعد دستورية تتلاءم مع الوضع.

هـ- أهم مميزة في دولة القانون هي احترام حقوق الإنسان، المتمثلة أساسا في تمكين المواطنين من التظلم في حالة تعسف السلطة، بالإضافة احترام وضمان تمثيل مصالح كافة الفئات والأقليات.

*** التفسير الواقعي للدولة:**

1- الواقعية الكلاسيكية: تتضمن الواقعية أو الاتجاه الواقعي في تحليل العلاقات الدولية عددا من المقاربات النظرية التي يجمع بينها افتراضها بأن العلاقات الدولية مجرد صراع، تسعى فيه كل دولة للحفاظ على بقائها في ظل بيئة عدائية. وبذلك فإن البيئة الدولية بالنسبة للواقعيين بيئة فوضوية ينتفي فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن للدول الاحتكام إليها. هذه الظروف تساهم في تكريس ما يسميه الواقعيون بالمعضلة الأمنية المتأتية من سعي كل دولة لزيادة مستويات أمنها بشكل منفرد، عبر حيازة مصادر القوة خاصة في شقيها العسكري والاقتصادي. وبذلك فإن الواقعيين يميلون إلى تبني سياسة القوة powerpolitics التي لا تعير اهتماما للاعتبارات الأخلاقية لدى صياغة الأجندة السياسية الخارجية لأن الأمر يتعلق هنا بصراع من أجل البقاء، حيث يعتبر الاعتماد على الذات self-help السبيل الوحيد لضمان استمرارية الدولة[1].

[1] Thierry Leterre ; Etat de choit et droit de l'homme: . Obtenu en parcourant: http://Tlrdhttp://tlrdoc.free.fr/pages/ddhedd.htmoc.free.fr/pages/ddhed.

يمكن تقفي آثار هذه المدرسة الفكرية بالعودة إلى كتابات المفكر الاستراتيجي الصيني سان تسو Sun Tzu، وبالخصوص مؤلفه: "فن الحرب" (القرن الخامس قبل الميلاد)؛ وكذلك مؤلَف: "تاريخ الحرب البيلوبونيزية" للمؤرخ الإغريقي ثوسيديدس Thucydides (والذي عاش كذلك في القرن الخامس قبل الميلاد) وقد ترك عبارته الشهيرة: "القوي يفعل ما يستطيع القيام به، أما الضعيف فيتحمل مشقة القيام بما يملى عليه"؛ يضاف إليهما رجل الدولة الهندي شاناكيا Chanakya في مؤلفه "آرثاشسترا" (بلغة السانسكريت) ومعناه "علم الكسب المادي" (كتب في القرن الثالث قبل الميلاد).

غير أن أكبر الأثر على تطور النظرية الواقعية كان بفضل أعمال: "الأمير" (1513) لـ نيكولو مكيافيللي*، ومن خلال طرحه عمل مكيافيللي على عزل العمل السياسي عن أي مضمون أخلاقي مجسدا مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وهو جوهر النصائح التي همس بها للأمير والتي تتعلق بمجملها بكيفية الاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها؛ وبعده بقرن كتب توماس هوبز "الوحش" 1651) Leviathan)، وإليه يعود الفضل في صقل التصور الرئيسي للواقعيين وهو "الفوضى"، وذلك من خلال تصويره لحالة الطبيعة أو الفطرة التي سبقت العقد الاجتماعي، تلك الحالة التي اتسمت بالاضطرابات والخوف وحرب الكل ضد الكل من أجل البقاء. إذن الفوضى هي السمة الرئيسية للبيئة التي تتفاعل فيها الدول مع

---

* وقد تضمن (Lorenzo de' Medici) ألفه ميكافيللي في منفاه عام 1513 ، وقد أهداه إلى لورينزو دي مديتشي الكتاب أفكار ميكافيللي وتجاربه السياسية مع مجموعة من النصائح ل الحاكم ، وقد كان راجيا أن ينال رضا الحاكم عن .. طريق هذا الكتاب ولكنه فشل في ذلك وظل في منفاه

: أهم صفات الأمير – الحاكم – بنظر ميكافيللي:

- من ناحية الأخلاق : عليه التخلص من الأخلاق والتقاليد والبدع والقيم المسيحية وخاصة التواضع والرضوخ للحكام ، ! .. واستعمال الدين كوسيلة لكسب الشعب فقط
- من ناحية السياسة الداخلية : عليه أن يجمع بين حب الناس وخوفهـــم منه ، وإن تعسر ذلك فعليه أن يتأكد من كونها مخيفا ومهابا
- من ناحية السياسة الاقتصادية : عليه أن يسعى لتحقيق العدالة الاقتصادية وتوزيع الدخل بشكل عادل لأن وجود طبقة فقيرة تشكل أغلبية سيكون سببا فيما بعد لقيام ثورة ضد الحاكم
- من ناحية السياسة الخارجية : عليه أن يتعلم أن يتخلص من عهوده ووعوده إن كانت عبئا عليه ، وعدم التردد في استعمال القوة عند الضرورة .
- من ناحية الحروب : ركز ميكافيللي على وجوب إقامة جيش وطني قوي ، وأن الجيش المكون من المرتزقة لا يجدي نفعا ، فالمرتزقة لا ولاء لهم إلا للنقود *

بعضها حسب الواقعيين، وبذلك فإن صانعي القرار مدعوون لأخذ بعين الاعتبار "المصلحة العليا للدولة" قبل أي شيء آخر[1].

باستعارة عبارة الوزير الأول الفرنسي الكاردينال دي ريشيليو-Cardinal de Richelieu (1585 1642)، والالتزام بسياسة واقعيةReal Politik والتي سبق ودعا إليها المستشار الألماني بيسمارك Otto Von Bismark(1815–1898) باعتبارها السبيل الوحيد للحفاظ على توازن القوى Balance of power كآلية كفيلة بصيانة السلام الدولي.

أما عن مفكري الواقعية التقليدية في القرن العشرين ، نجد (رينولد نيوبور) و تنطلق نظريته من الفكرة الدينية حول الإنسان الملطخ بالخطيئة الأولى فهو مهيأ للشر و يقول: " سعي الإنسان لاغتصاب عرش الله يحتم عليه إخضاع حياة الآخرين بإرادته و يقدم على ظلمهم" و كما هي العلاقات بين الأفراد هي العلاقة في السياسة الدولية التي هي صراع نحو القوة، كما ينتقد هذا المفكر التوجه التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية إزاء سياستها الخارجية و أنها ليست منتبهة لدافع القوة إزاء السياسة الدولية بسبب فترة العزلة الطويلة ، كما يشير إلى فكرة الصراع باعتبارها فكرة متأصلة في العلاقات الدولية، أما توازن القوى فيمثل الأداة التنظيمية لتحقيق الحد الأدنى من العدالة. كما نجد (نيكولا سبيكمان)

و الذي يرى أن الصراع السمة الأساسية للعلاقات الدولية و حتى العلاقات التي تميز الأفراد أو الجماعة داخل الدولة في ظل الأزمات أو حين انهيار السلطة المركزية ، هي علاقات طبيعية بين الدول في النظام الدولي.، أما الدولة فهي تبقى إما لأنها قوية أو لأن دولا قوية تضمن بقائها و لتحتفظ الدولة ببقائها عليها أن تجعل هدفا في سياستها الخارجية هو الحفاظ على قوتها و زيادتها. كما نجد (فريديرك شومان) و الذي يرى أن النظام الدولي متكون ممن مجموعة من الدول ذات السيادة و التي لا تعترف بسلطة أعلى منها و يصبح الهدف الرئيسي للدولة هو الحفاظ على نفسها[2].

---

[1] مصباح عامر، معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. الجزائر: دار هومه للطباعة و النشر،2001، ص 30–31.

(2) محمد فريد وجدي ، القرن العشرين. بيروت: دائرة معارف ، 1984،ص17–19

البنـاء النـظري للواقـعية التقلـيدية:

أ- من ناحية الأحداث:

من المسلم به أن هذا التوجه في الواقعية جاء كرد فعل على المثالية، وبالنسبة لهذه الأخيرة التي استفادت من ظهور نخبة ثرية نتيجة لثورة الصناعية(خاصة في بريطانيا) والذين قاموا بتمويل أفكارهم ونشرها بقوة في أوروبا لأنها تخدم مصالحهم في قلب النظام من سيطرت العروش، وفي هذا الصدد دعمت العديد من الأفكار والعديد من الباحثين على غرار(كانط ،فولتير، ريكاردو، سميث آدم،وآخرون...) .كما ساهم انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية في إقرار مبادئ المثالية، ونفي كون الحروب حتمية لأنها مبادئ تساهم في إقرار الوضع الراهنة[2]

لكن ما لبث أن أصبح النظام الدولي مهدد من طرف الفاشيات والنازيات، كما أثبتت الأحداث فشل عصبة الأمم، كما أكدت الدبلوماسية السرية بين ألمانيا وبريطانيا على منطق المصلحة الوطنية فوق الاعتبارات المثالية (وبدأت الحرب العالمية الثانية وانهارت المسلمات المثالية) وبدأت معالم فكر جديد في التبلور أساسه الصراع الحاد الذي ساد النظام الأوروبي في تلك المرحلة.

ب- من ناحية المنـهج:

لقد كانت كتابات "أوغست كونت" الذي أسس أفكار الفلسفة الوضعية التي بنت الواقعية منطلقاتها الفلسفية، وبالتالي فلا يجب أن نبحث عن ما يجب أن يكون بل يجب أن نحلل بكل موضوعية ما هو كائن من دون تشويه الظواهر الاجتماعية فهي تشبه الظواهر الطبيعية تحكمها قوانين ثابتة لا يمكن لإرادة البشر تغيرها وهدف عالم السياسة هو الكشف عن هذه القوانين التي تمكنه من فهم الظاهرة وتحليل ليس حاضرها فقط ولكن فهم ماضيها.

ج - من حيث التصورات:

فالواقعية الكلاسيكية بنت افتراضاتها على مسلمات محددة وفق جوانب ثلاث.

1- **الجانب الأنتولوجي:** من هذه الناحية فهي تتبنى الطرح الدولاتي المهيمن، فهي الفاعل الواحد الموحد، الدور المركزي الذي تقوم به سواء على المستوى الداخلي بناء المجتمع المدني و على المستوى الخارجي تشكيل النظام الدولي، وكذلك السيادة هي حجر الأساس في البناء السياسي لهذا التواجد الأنتولوجي.

(1) منذر السرميني ، مبادئ العلاقات الدولية. الأردن: الدار الجامعية ،1996، ص 56

2- **الجانب الإبستمولوجي:** كما قلنا بأن الواقعية الكلاسيكية لم ترد صياغة مناهج معرفية من العلوم الاجتماعية الأخرى، لأنها ترى فيها تحجيم للظاهرة الدولية في مصطلحات جنيركية مفرغة بقدر ما كان هدفها تفسير الواقع لذلك كانت الفلسفة الوضعية هي الخلفية المعرفية لها، وكانت قواعد القانون الطبيعي هي التي تحكم وتفسر سلوك الأمم.

3- **الجانب المنهجي:** من خلال اعتمادها على المنهج التجريدي العقلاني كأساس لفهم الواقع كما هو عليه.[1]

أهم مبادئ ومفاهيم الواقعية التقليدية:

أ- المبادئ:

لقد اكتسبت الواقعية قوة تأثيرية كبيرة بين الأكاديميين وصناع القرار على حد سواء، حيث أن كتاب هانس مورغينتو Hans Morgenthau -مؤسس المدرسة الواقعية الكلاسيكية- المعنون بـ: "السياسة بين الأمم" Politics Among Nations(1948) ظل ولفترة طويلة الكتاب المرجاسيكية- المعنون بـ:"السياسة بين الأمم" Politics Among Nations (1948) ظل ولفترة طويلة الكتاب المرجعي في العلاقات الدولية، وفيه يشرح المبادئ الستة التي تسند الطرح الواقعي في العلاقات الدولية:[1]

1- أن المحرك الأساسي للعلاقات الدبلوماسية هي تلك الأضرار والنوايا الموجودة في الطبيعة البشرية الشريرة وأن هذه الأخيرة صعبة التحليل.

ومن ثمة يصعب على الفرد تغيير أهداف الجماعة التي ينتمي إليها وهذه القواعد صعبة التعامل معها. أما الدراسة مرتبطة بالرجوع إلى التاريخ لاستخلاص العبرة وجمع وحصر المعطيات لدراسة السلوك والأفعال السياسية وفي هذا الإطار يقترح مورغنثو أن يضع الطالب نفسه محل رئيس الدولة الذي يواجه خطر معين ويتجاوب مع قضايا لسياسة الخارجية في أوضاع محددة ومن ثمة استخلاص أو تحديد البدائل العقلانية التي تحقق له أكبر إشباع ممكن3.[2]

)2 (جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 67-68.

[1] Gilles lq delle. Laurence oliver. introduction critique a la science politique. Canada/ chenelierbill 1966 p 49.

[2]عبد المالك بن عبد الوهاب الأنصاري "الواقعية الجديدة"، متحصل عليه من الموقع href="http://malektheorist.maktoobblog.com" .بتاريخ 2012/02/02.

2- ينطلق من مسلمة أساسية وهي أن متخذ القرار عند مواجهة حدث في البيئة الخارجية يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة هذا الذي أكدته التجربة حسب أقطاب المدرسة الواقعية لأنه يعطي استمرارية وتجانس للسياسة الخارجية للدول المتباينة أكثر من ذلك فإنه تعريف المصلحة الوطنية يقدم للباحث فرصة بأن يقيم سلوك الزعماء في مختلف مراحل التطور ومختلف الدول.

3- يعترف الكاتب بأن مدلول المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة غير مستمر ومن هنا نفى عالم يتشكل من دول يرتبط بقاؤها بالقوة تكون السياسة الخارجية لدورها مرتبطة بالبحث عن وسائل للمحافظة على الذات ومن هنا تكون المصلحة الوطنية هي البقاء والاستمرار وهي ماهية أو جوهر السياسة الخارجية.

4- لا يمكن تطبيق القيم الأخلاقية للدولة وإن طبقت فإنها تكون دوما تابعة لظروف ومعطيات خاصة ومن هنا يمكننا أن نقيم سلوك الدولة الأخرى.

5- تقر النظرية باستقلالية البعد السياسي عن الأبعاد الأخرى فالسلوك السياسي ينبغي أن يقيمه انطلاقا من معايير سياسة فالاقتصاد يطرح للدول كيف يؤثر الفعل على قيمة السلعة القانونية: هل هذه السياسة تتطابق وفقا للقواعد القانونية ؟ أما الواقع: كيف تؤثر هذه السياسة على قوى الدول الأخرى.

6 - إذا وظفنا المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار يكون بإمكاننا أن نقيم الدول الأخرى بعيدا عن أي بعد اجتماعي وثقافي.وفي صراعها مع محيطها الخارجي تلجأ الدولة إلى انتهاج سياسة تهدف إلى المحافظة على الوضع عندما تعتبر بأن قدرتها وامكانتها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها [1].

-ب- أهم الفروض:

* الدولة هي الفاعل الأساسي، فكل الفواعل غير الدول مهمين non state actors less importantلدلا فالمنظمات والتنظيمات العابرة للحدود هي مركبة من دول، ولا يبدو أنها فواعل مستقلة، فالسياسة كالمجتمع ترتكز على قوانين موضوعية، ولذلك من الممكن بلورة نظرية علمية بعيدا عن المعايير والقيم الأخلاقية.

* الدولة كوحدة واحدة، فليس هناك تأثير للبيئة الداخلية على الخارجية، لأن عنصر السيادة القومية هو أساس النظام الدولي، فليس هناك سلطة دولية تعلو فوق سلطة الدولة،ويتميز النظام الدولي طبقا لهذا التصور بأن القوة فوق القانون.

[1] - المرجع نفسه.

* القضية الرئيسية للدولة هي تحقيق الأمن الوطني ،فعلى الدول واجب وحيد هو الدفاع عن مصالحها القومية.

* إن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على نوع من الاستقرار هي المحافظة على توازن القوى

و من هنا يمكن أن نضيف أن الاتجاه الأمريكي يأتي على رأسه عالم العلاقات الدولية الأشهر (هانز مورجانثو) مؤسس النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ،ومؤدى هذا الاتجاه أن علم العلاقات الدولية علم حديث النشأة لم يتسنى بعد وضع مفهوم أساس خاصبه ،وبالتالي فلا حرج من نقل مفهوم أساس إليه من أقرب العلوم له وهو علم السياسة ، ذلك بأن علم السياسة يهتم بدراسة السلطة السياسية(مركز القوة داخل المجتمع) ، في حين يهتم علم العلاقات الدولية بدراسة العلاقات مابين سلطات (قوى دولية) ، وبالتالي فالعلمان همامن نفس الطبيعة ، وإذا كان(آرثر بنتلي 1908)قد حدد (القوة) كمفهوم أساس لعلم السياسة ، فإنه يمكن نقل مفهوم (القوة) بكل مضامينه وأبعاده من علم السياسة إلى علم العلاقات الدولية كمفهوم أساس لذلك العلم الناشئ. ويؤكد مورجانثو على فكرة محورية القوة في العلاقات الدولية بقوله:

*إن عالم السياسة الدولي(السياسة الدولية – العلاقات الدولية) شأنه شأن عالم السياسة الداخلي (السياسة داخل المجتمع)هو عالم الصراع من أجل القوة ومهما تكن مرامي ذلك العالم فإن القوة هي هدفه المباشر والملح والدائم .

ويضيف مورجانثو: إن العلاقات الدولية هي علاقات (قوى) لايحكمها إلا قانون واحد هو قانون (المصلحة القومية(. إذن : ثنائية التحليل في العلاقات الدولية حسب النظرية الواقعية هي ثنائية القوة والمصلحة القومية.

إن قدرة الدولة على تحقيق مصلحتها القومية تتناسب طردياً مع مستوى قوتها، فالولايات المتحدة _ حسب مثال مورجانثو _ تستطيع أن تحقق مصالحها بصور فائقة لا تتأتى أبدا لدولة صغيرة مثل إمارة موناكو ...وهكذا. فالقوة هي مفهوم الأساس لعلم العلاقات الدولية وهي صلب العلاقات الدولية إذن دعامتا التحليل في العلاقات الدولية هما القوة والمصلحة القومية.[1]

---

[1] : أسس و مبادئ الواقعية . " الدبلوماسي"

متحصل من الموقع الالكتروني:.-www.aljazeera.net/NR/exeres/49123773-DF7D-4744-8AC6- بتاريخ 2009/10/03

وبالرغم من صمود الواقعية أمام هجوم المقاربات النظرية الأخرى إلا أنها تعرضت لعملية تنقيح ساهمت في ظهور تيارات عدة ضمن هذه المقاربة مثل: النيوواقعية أو الواقعية البنيوية؛ إضافة إلى الواقعية النيوكلاسيكية؛ والواقعية الليبرالية (المعروفة بالمدرسة الإنجليزية).

الانتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية:

التي تزعمها مورغينتو تتعلق بعدم دقته في استخدام المفاهيم المفتاحية، فمصطلح القوة الذي يبني عليه طرحه النظري يحتمل مضامين عدة، كما أن تبريره لقيام الحروب بالنزعة الشريرة للإنسان لا تصمد كثيرا أمام الحالات العديدة لسيادة منطق السلام والتعايش،وفي هذه النقطة بالذات يتساءل أتباع منظور السلام الديمقراطي إن كان الطرح الواقعي لا ينطبق على الدول الديمقراطية التي لا تلجأ أبدا لاستخدام القوة ضد بعضها البعض حتى لو لم تكن مصالحها متناغمة. وهذا يجرنا لطرح إستفهامات حول مدى صلابة مفهوم الدولة كفاعل موحد، والذي يستند إليه الواقعيون لتبرير تماثل ردود أفعال الدول تجاه البيئة الدولية، فالواقع يظهر أن الدولة هي مجموع الفواعل الداخليين المشكلين لها، وبذلك فإن ردود أفعالها تتباين بحسب توجهات السياسة الداخلية التي تدخل ضمن مستوى تحليلي آخر غير المستوى النظمي، وهو المستوى الوطني. [1]

هذا و من جانب آخر لم تأخذ بعين الاعتبار الفواعل الجديدة في الساحة الدولية،أي الفواعل غير الدوليين بعد الحرب العالمية الثانية. كما لم تولي الواقعية اهتماما للقوى المتوسطة و القوى الصغرى في السياسة الدولية، و لم تولى أيضا اهتماما لظاهرة الاعتماد المتبادل. بالإضافة إلى الغموض الملاحظ على مفهوم المصلحة القومية التي تعد كمتغير رئيسي يساعد بشكل كبير في دراسة السياسة الخارجية للدول. فكل قائد سياسي يفسره حسب أهدافه كما أن اختلاف التجارب الوطنية يساهم أيضا في اختلاف المفهوم،و أيضا غياب دراسة تجريبية من الصعب التقرير بزمن و مكان معين و محدد لمفهوم المصلحة القومية.

أيضا استخدام الواقعيين لمفاهيم سياسية من الماضي لتحليل النظام الدولي المعاصر، كالسعي لتحديد أهداف محدودة، فصل السياسة الداخلية عن الخارجية، الدبلوماسية السرية، توازن القوى، إدارة الصراع فهذه المفاهيم لا تمت بصفة قويمة من النظام المعاصر. القوة باعتبارها الهدف الرئيسي للدولة لم يحدد الواقعيون هذا المفهوم بشكل واضح و لا يوجد مقياس ثابت لقياس القوة ثم أن القوة ترتبط بالهدف الذي تسعى لتحقيقه الدولة.

---

[1] منذر السرميني ، مرجع سابق، ص 63

أما عن توازن القوى: حيث يرى anis-clod/warnes haas، في نقدهم لتوازن القوى الذي تستخدمه الواقعية أنه يحمل معان عدة فهي سياسة تستهدف تحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية، أو هي تعريف لحالة واقعية، أو توزيع متساوي للنظام الدولي ، أو البحث عن الهيمنة و تعريف لقانون شامل للتاريخ.[2]

2- الواقعية الجديدة

البناء النظري للواقعية الجديدة:

لم تعرف نظرية في العلاقات الدولية نقدا وهجوما أكثر مما عرفته النظرية الواقعية وخاصة الاتجاه التقليدي، وبضبط على من طرف التيار السلوكي الذي اعتبرها مجرد فلسفة تفتقد للمنهجية العلمية في تحليلها للسياسة الدولية، كما تزامن ظهور الاتجاه الجديد في الواقعية،مع بروز النزعة العلمية في شتى الاختصاصات الاجتماعية، وكثرت الصيحات التي تحاول أن ترتقي بالعلاقات الدولية إلى علم يشبه العلوم الطبيعية – وأصبح العلم بمثابة الإله– وأن صدق أو خطأ القضية بمدى إتباعها علميا . وإذا نظرنا للبناء النظري للاتجاه الجديد في الواقعية من الناحية التصورات سنجد الفروق التالية:

1- الجانب الأنتولوجي: لقد شهد العالم تزايدا كبيرا لفواعل جديدة في النظام الدولي، من الشركات المتعددة الجنسية، وكدا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مما جعلنا أمام وضع يستحيل فيه تجاهل هذا التواجد البيولوجي على الأقل (دون النظر إلى مدى فعاليته) لهذه الفواعل الجديدة، لذلك نجد الواقعية الجديدة حاولت التعامل مع هذا النقص في عملية تعديلية ضمت فيه هذه الفواعل واعتبارها جزء في التحليل،وكما يقول والتز" ...فعلى مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع و تعاون ".

أما الأمر الأهم الذي جاء به والتز في هذا الجانب، انه بين أن تفاعل هذه الفواعل من دول ومنظمات وشركات ...ألخ فيما بينها يشكل لنا فاعل جديد مستقل عن الأطراف المشكلة له، وهو البنية النظام الدولي ولهذا نجدها في بعض الأحيان تسمى بالواقعية البنيوية،وما يثبت هذا التواجد البيولوجي هو الاستدلال على طبيعة هذا النظام الفوضوية التي تؤثر في سلوكيات الدول.

إذن : نفهم من الناحية الأنتولوجية أن الواقعية الجديدة لم تقصي المسلمات المركزية حول الدولة كفاعل بل أضافت إليها فواعل جدد رأت فيهم ضرورة أنتولوجية لايمكن إهمالها أو إقصاؤها من التحلـــيل.

---

[2] المرجع نفسه .

2- الجانب الإبستمولوجية: حاولت الواقعية الجديدة بزعامة كينيث والتز استيعابي الانتقادات التي وجهت للواقعية التقليدية، وانطلقت هي الأخرى في أن الاتجاه التقليدي بزعامة هانس مورغنثو قد أخفق في فهم واستيعاب الواقع الحقيقي، وبالغت في تفسيرها [1]

للمصلحة الوطنية والقوة،كذلك عدم أخذها بالنظريات والمعرفة من العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعطاء صورة شاملة لدراسة السياسة الدولية.

3- الجانب المنهجي:

فيقول والتز في هذا الصدد:" بعد دراستي لكل أدبيات الواقعية وصلت إلى أن الجميع اختلف في تحديد سبب النزاع وتحليل سلوك لأنهم اختلفوا في مستويات التحليل، فهناك من ركز على الفرد man وهناك من ركز على الدولة the state وهناك من ركز على النظام الدولي وهكذا جاء كتابي ليعبر عن كل هذه التيارات تحت عـنوان MAN THE STATE AND WAR

ويرى والتز " أن الطريقة الممكنة لتحيل السياسة الدولية هي المنهجية النظمية، لأن الاهتمام بمستوى الدولة لايكفي للتنبؤ بنتائج النظام الكلي، ويقول والتز: " ... غير أنني وصلت إلى أن سبب النزاع الحقيقي هو النظام الدولي، وبنيته الفوضوية وأن الإنسان (الفرد) والدولة لا يقدمان تحليل كافي للسلوك فيجب تجنب النقاشات الميتافيزيقية- طبيعة الفرد الشريرة- والبحث عن مصدر موضوعي لبناء النظرية، ألا وهو الفوضى في النظام الدولي"

أحد الرواد الأوائل الذين فكروا تلقائيا حول الديناميكيات المميزة لنظام ذا ثنائية قطبية هو كينث والتز، الذي نشر،سنة 1964، مقالا مهما حول " استقرار عالم ذا قطبين" و الذي أصبح فيما بعد احد دارسين اثنين للعلاقات الدولية في جامعة باركلي بكاليفورنيا (و الثاني الذي سنتطرق إليه بعد حين هو ارنست ها). والتز واصل تطوير فكرته التي تقول بان أنظمة عالمية متفرقة تتميز بأعداد متفرقة من القوى الريادية و بتوزيع مختلف للقوة فيما بينها، أبنيات دولية مختلفة. بنيات القوة الدولية المختلفة هذه تسمح ببروز سلوكات دولية مختلفة (بما في ذالك الاستقرار و عدم الاستقرار). في سنة 1979 نشر أفكاره حول البنيات الدولية في كتابه نظرية السياسات الدولية، ما جعل منه الأب المؤسس للواقعية البنيوية.[1]

---

[1] عبد المالك بن عبد الوهاب الأنصاري ، مرجع سابق،30-35

[1] *المدرسة الواقعية*. عادل زقاغ. www.geocities.com/adelzeggagh/index " ، *بتاريخ* 2010/12/23.

إن نظرية والتز عامة و مبهمة إلى درجة يمكن وصفها بأنها ترتيب أو اجترار أكثر من كونها نظرية بالفعل. لهذا فانه ليس صدفة أن لا يذكر كتابه إلا في الدوريات الأكاديمية المختصة بالعلاقات الدولية ، مثل دورية الأمن الدولي و السياسة العالمية ، لكنه نادرا ما يذكر في الدوريات السياسية مثل السياسة الخارجية و المصلحة الوطنية و دورية سياسة العالم. لكنه يذكر بكثرة في الثرات الأكاديمي

أهم مبادئ وأفكار الواقعية الجديدة

في السبعينات ، انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية، لذلك نتج هناك تصورين الأول الذي يرى أُنها إعادة تكييف للمفاهيم التقليدية، أما الثاني اعتبرها رد فعل على المفاهيم الفضفاضة. وعليه سيكون في هذا المبحث عرض لمبادئ وأفكار الواقعية الجديدة، وكدا تسليط الضوء على هذه المبادئ من خلال دراستها بالمقارنة مع مبادئ الواقعية التقليدية.

أ- **المـبادئ:**

* الدول، الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، لأنها الوحيدة التي تمتلك وسائل العنف المنظم، أما الفواعل غير الدول فهي موجودة على الساحة الدولية، ولكنها ماهي إلا شكل جديد لتفاعل الدول بآليات جديدة، إذن: فالواقعية الجديدة لم تستغني عن الدولة كفاعل وحيد، لكنها أرادت إعطاء تبرير علمي لهذه الفرضية وهو أن هذا الفاعل يمتلك وسائل القهر الشرعية، فظاهرة الحروب والجرائم، وأكبر الخسائر المادية والبشرية تكون من نتاج تنازع الدول، كما أن الحركات الإرهابية، على مستوى الخسائر البشرية ودور المؤسسات في التأثير على إقصاديات الدول لا يقارن مع الأدوار التي تقوم بها الدول....أما التقليديون ففسروا سيطرة الدول كوحدة على التحليل، من خلال مبدأ السيادة وانطلقوا في ذلك تاريخيا من معاهدة "واست فاليا".[1]

* الطبيعة الفوضوية للنظام هي التي تحدد سلوك الدول،لقد قدم لنا الاتجاه التقليدي للواقعية مفهوما للفوضى الدولية، واعتبرها نتيجة للطبيعة الشريرة للدول التي تسعى بالقـوة لتحقـيق مصـــالحها القومـــــية.

إذن: من الناحية المنهجية نفهم أن الواقعية الجديدة، حاولت تبسيط المفاهيم التقليدية وإعطائها نوع من المصداقية وإخراجها الطروحات الفلسفية التي تحمل الغموض والعديد من التأويلات، واستفاد من العلوم الطبيعية الأخرى، في استعماله للواقعية البنيوية، حيث أخذ مصطلح البنيوية من الفيزياء، وشبه فواعل النظام الدولي بالبنيات (النيترون والبروتونات في حركتاها حول النواة في مسارات محدد لا تملك أي إرادة

[1] عبد المالك بن عبد الوهاب الأنصاري ، مرجع سابق.

في تحركاتها) وبناء على هذا المنطلق فالدول توجد في نظام فوضوي ، وهذا الأخير هو الذي يحتم على الدول اتخاذ سلوك معين،ويبرهن على ذلك أيضا من خلال المقارنة بين دور الدولة في النظام الدولي،و دور الشركة في السوق(نظام السوق)، بحيث يكفي معرفة الضغوطات التي يمارسها السوق على الشركات ولا حاجة لنظريات الشركات لفهم عمل السوق(قانون العرض والطلب)، نفهم من الناحية الإبستمولوجية أن والتز حاول تجاوز الطرح الفلسفي للاتجاه التقليدي وسعى وراء بناء نظرية في بساطة وأناقة نظريات العلوم الطبيعة، وبالتالي يكون بإمكاننا صياغة نظرية عامة في العلاقات الدولية على حد تعبير والتز[2].

و من هنا فالواقعية الجديدة، قد حافظت على "الفوضى كمعطى دولي"، لكن تفسيرات هذه الفوضى، كانت مبينة على أساس غياب سلطة فوق الدول على المستوى الخارجي يضمن الأمن لها، وعليه فالفوضى هي من ميزة السياسة الدولية، وليس للسياسة الداخلية التي لها سلطة مركزية، فالدول يجب أن لا تثق في قوتها،كما لا تثق بآخرين، لأنه ليس هناك أي سلطة تراقب وتحفظ هذه الاتفاقيات يبين الدول فلا شيء يمنع الأحلاف من اختراق الاتفاقيات، لدا فمن الصعب والخطورة أن تعلق أو تولي أمنك وتضعه في أيدي الآخرين.

* في ظل الفوضى الدولية فإن الدول لها هدف واحد أساسي هو المحافظة على الذات أو البقاء.

* لايمكن لأي دولة أن تثق في نيات دولة أخرى،فالدولة تحمي نفسها بنفسها،كما يجب على الدول أن تتوقع الأسوأ و تتخذ حذرها،عند الشعور بالتهديد تبدأ الدول بتسليح نفسها، محصلة هذا هي السباق نحو التسلح، فكل الدول ترغب في السلم لكن البناء الفوضوي للنظام يقود الدول للشك وعم الثقة ، وهذا يشكل لنا المأزق الأمني*.

* الـقوة لـها أهمية كبيرة ومركزية، وهذه القوة هي الموزعة في النظام وطريقة توزيعها هي المحققة للتوازن و النظام

---

[2] عبد العزيز جراد، المرجع سابق، ص 102-103 .

* هناك نقاش أكاديمي في الأدبيات على معضلة الأمن بشأن الآثار المترتبة على الفوضى في السياسة الدولية ، وجود أو عدم التعاون بين الدول أمر ممكن في ظل هذه الظروف. من منظور الواقعية الهجومية ، ونتائج الفوضى في مستوى غير القابل للاختزال من عدم اليقين في السياسة الدولية. وبالتالي ، من هذا المنظور ، والأمن ، تسعى الدول باستمرار رأي واحد آخر على أنها تشكل تهديدا لأمنها.

انظر John:Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W.W. Norton, 2001), p.35

فالواقعية التقليدية ترى أن القوة غاية في حد ذاتها فلهذا هي تسعى لتحقيق ميزان القوى وهذا الأخير سياسة واعية من طرف الدول.أما الواقعية الجديدة فتنطلق مسلمة أساسية وهي أن هدف الدول هو المحافظة على البقاء وعليه تبذل مجهودات داخلية(تقوية الاقتصاد ،بناء القوة العسكرية ..الخ) و مجهودات خارجية(بناء الأحلاف، إضعاف الأحلاف المعادية...الخ)، أما نتاج السلوك الخارجي للدول هو ميزان القوى،إذن هو ليس سياسة واعية من طرف الدولة بل هو نتيجة ضرورية، لضغوطات الفوضى الدولية. و يستدل بذلك من خلال مثل الشركة المذكور سابقا، فالقوة ليست هدف أو غاية في حد ذاتها، ولهذا فالدول تفضل الانضمام إلى الطرف الضعيف بهدف تحقيق التوازن، وهنا أضاف والتز مصطلح جديد هو"الانضمام إلى الطرف الضعيف"، وبالتالي فالميزان لا يكون دائما في إطار الدول الكبرى بل حتى الصغرى تحاول تحقيق ذلك، ولهذا فالانضمام إلى الطرف القوي سلوك غير عقلاني لأنه لن يحقق إلا زيادة في اختلال الميزان وميلاد الهيمنة وسيطرة عالمي وهذا ينجر عنه آثار على كل الدول الصغرى والكبرى على حد سواء، فإذا كانت للدول الصغرى حرية الاختيار فإنها تتحالف مع الطرف الضعيف، لأن القوي هو الذي يهدد مصالحها، لكن بشرط أن يحقق التحالف نوع من الردع بواسطة امتلاك الوسائل الدفاعية، وهذا التوازن يخص مجال الأسلحة النووية[1].

و تقييما لما سبق نستنتج أن الواقعية الجديدة ماهي إلا إصلاح وتكييف نظري من الناحيتين الإبستيمولجية والفكرية مع وجود بعض الفوارق البسيطة التي استوجبتها تطورات الحياة الدولية، ووفقا لمصطلح المنظور نجد أن الواقعية التقليدية والجديدة يندرجان تحت نفس المنظور ألا وهو المنظور الكلي(أو النظريات التفسيري).

كما أن نقاد(رتشارد ليتل R. little) والتز نفسهم أشاروا في الكثير من كتاباتهم إلى أن والتز،لم يقم بشيء جديد، بقدر ما أنه أخرج الواقعية التقليدية من الأرشيف ، وأضاف إليها البنيوية والفوضى، كما أن هذه الفكرة (الفوضى) ليست له، بل" لهادلي بول H. bull" في كتابه " المجتمع الدولي".(THE WORLD SOCAITY)[18]

كما استطاع والتز أن يقدم لنا إجابة ، في رده على السلوكيين، حين انتقدوه في فكرة عقم الواقعية، حيث قال" ....أن السلوكيين كانت ثورتهم على المفاهيم والنظريات بقدر ما كانت ثورة في مناهج التحليل، فرغم تأكيدهم على التغيير الذي قد مس العلاقات الدولية إلا أنهم عجزوا عن تقديم البديل للواقعية وبدلا من أن يختلقوا مفاهيم جديدة أخذوا مفاهيم الواقعية وأعادوا صياغتها بمنهج أخرى" .

---

(1) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp.279-96, 326-30

فعلى حد تعبير والتز: "....كثر من يلعن الظلام وبدلا من أن يخلقوا بديلا للشمعة التي كانت تضيء تم إطفاؤها دون إتيان ببديل، ليترك الباحثين في ظلام".

فكينيث والتز نفسه يعترف بأنه ما أقام نظريته على أنقاد الواقعية الكلاسيكية، بل حاول الرد على الذين هاجموها، ونظرا لتزايد الصفة العلمية في العلاقات الدولية، واستحالة إخراج الواقعية في حلتها القديمة أضاف إليها قطع نظرية والتي أسمها بالواقعية البنيوية.

و من جهة أخرى نجد باتريك جامس الذي أعطى أربعة انتقادات للواقعية الجديدة[1].

1- طبيعتها حتمية منبثقة ممن العلاج غير الكافي لسلوكات الدول.

2- طبيعتها الجامدة و عجزها عن إعطاء تفسير للتغيير.

3-نقص التدقيق في التنبؤات مثال: يرون أن التوازن ينصب من الفوضى العالمية و لا يشيرون إلى أي تحالفات سوف تقع. 4-عجزها عن تثبيت و تأكيد الفرضيات.

المطلب الثاني:التحول في مفهوم الأمن والعلاقات الدولية في فترة مابعد الحرب الباردة

تعتبر نهاية الحرب الباردة مرحلة انتعاش الدراسات الأمنية، بعد فترة طويلة من الزمن سادها انحصار الدراسات الأمنية حول مفهوم الدولة كوحدة أساسية لتحليل، إلا أن التغيرات التي أفرزها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، أدى بخروج الدراسات الأمنية من دائرة الدولة إلى فواعل جديدة أصبحت تؤثر في مفهوم الأمن، و هذا كنتيجة لظهور تهديدات جديدة خارجة عن طبيعة الدولة، و لاسيما تلك التهديدات التي تحاول مناقشتها في هذا البحث ، كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية ... و هنا كانت الحاجة إلى ظهور أطر نظرية جديدة .

مثل هاته الظواهر الجديدة، و التي عجزت عن تفسيرها الدراسات و الأطر النظرية لفترة الحرب الباردة، و عليه سوف نحاول في هذا الإطار النظري للدراسة إلى مناقشة أهم المقربات النظرية الجديدة للأمن و التي حاولت تفسير التهديدات الجديدة للأمن، و لكن كان لزاما علينا قبل كل ذلك أن تتعرض بصفة موجزة إلى المفهوم التقليدي للأمن و الذي يسيطر عليه المنظور الواقعي.[1]

---

[1] Ken Booth and Nicholas J. Wheeler, *The Security Dilemma: Fear, Cooperation and Trust in World Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008), p.7. In outlining the notion of security dilemma sensibility, Booth and Wheeler build on John Herz's 1959 work, *International Politics in the Atomic Age*, and Robert Jervis's work, *Perception and Misperception in International Politics*

[1] Barry Posen, 'The Security Dilemma and Ethnic Conflict, *Survival*, 35/1 (1993), p.28

Le Paradigme Réaliste. لفترة طويلة من الزمن، ثم الحديث عن تلك المحاولات التنقيحية لهذا الاتجاه. و التي جاءت كرد فعل على انتقادات الذي تعرض لها هذا المنظور من قبل الاتجاهات ما بعد الوضعية Post–Positivisme التي أكدت عجزه عن تفسير العديد من الظواهر الجديدة في العلاقات الدولية خاصة تلك التي أصبحت تهدد الأمن الدولي ، و نعني هنا خصوصا مساهمة Barry Buzan حول الأمن المجتمعي و إسهامات **مدرسة كوبنهاجن** في هذا المجال، و رغم أن إسهامات باري بوزان هي إسهامات جادة حاولت توسيع مفهوم الأمن، إلا أننا لم نستطيع تصنيفه ضمن المقاربات الجديدة للأمن، على اعتبار أن باري بوزان يبقى وفيا لاتجاهه الواقعي البنيوي

Le réalisme Structurel من خلال تبنية لنزعه العقلانية rationalisme و التفسير الواقعي للفوضى النظام الدولي و تأكيده على مركزية الدولة.

و يمكن اعتبار أن إسهامات باري بوزان و غيره كانت بمثابة جسر لظهور الاتجاهات النقدية للأمن، و محاولة إعطائها مفهوم راديكالي للأمن يتجاور الدولة كوحدة أساسية لتحليل، و أبرز هذه الاتجاهات التي سوف نتعرض لها و هي مقاربة الأمن الشامل Global Sécurité و مقاربة الأمن الإنساني Human Security[1].

1– المفهوم التقليدي للأمن:

ينطلق الواقعيون في تحليلهم للمفهوم الأمن من اعتبار أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، و هذا ما يجعل مسألة توفير و ضمان الأمن هو من ضمن اختصاصات و صلاحيات الدول دون غيرها من الفواعل الأخرى. Other acters

– و الافتراض الواقعي الدولاتي التمركز: Stato–Centrique يربط الأمن في إطار الوطني الضيق الأمن الوطني National Security أي حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية، و بما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى Anarchy أي غياب سلطة عليا تنظمه و تهيكله. مما يؤدي إلى عدم وجود قواعد قانونية تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية – فإن الدول مضطرة لاعتماد على نفسها Self help باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها Survival .

(1) John Herz, *International Politics in the Atomic Age* (New York: Columbia University Press, 1959), p.249

– حيث برى Raymond Anonأن طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي للفاعلين (أي الدول) الحق الشرعي و العادل للجوء لاستعمال القوة بما أنه حتى في القديم كانت أعظم الحضارات تعتبر علاقات القوة و العنف هي العلاقات الطبيعية الوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة[1][1].

و يذهب Kenneth Waltz أنه في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء الطمأنينة الربح و القوة [2].

و أكثر من ذلك فان الواقعيون يعتبرون أن الأمن سلعة نادرة، لذلك فإن أي سلوك تقوم به الدول من أجل توفيره كالاستعدادات العسكرية مثلا أو شراء الأسلحة، قد يفسر بأنه تهديد لأمن دول أخرى، و هذا ما يسمى عند الواقعين بالمأزق الأمني .Le dilemme de sécurité

– و انطلاقا من هاته الافتراضات الواقعية يمكن أن نصل إلى الملاحظات التالية:

* أن المفهوم التقليدي للأمن يركز على أمن الدولة فقط دون الحديث عن أمن فواعل أخرى كالأفراد أو جماعات....

* إن التهديدات التي تواجهها الدولة تأتيها من طرف دول أخرى أي من نفس الطبيعة.

* طبيعة هاته التهديدات واضحة و غير غامضة أي أنها مرئية يمكن إدراكها .

* رغم وجود القانون الدولي الذي ينظم العلاقات من الدول و يحميها من أي تدخل خارجي إلا أن الأحداث الأخيرة خاصة غزو العراق، أتثبت أن القوة هي التي تحكم العلاقات الدولية، حتى القانون الدولي ولم تستطيع أن تحمي الدول إذا أرادت القوى الكبرى التدخل من أجل تحقيق مصالحها لذلك فإن الافتراضات الواقعية تبقى دائما تؤكد صحنها الأمبريقية[1].

لمواجهة تلك التهديدات يتطلب استعمال الوسائل العسكرية القوة العسكرية Hard Power.

و انطلاقا من هذه الملاحظات يمكننا تحديدا أن نفهم لماذا استطاعت المقاربة الواقعية أن تتعامل و تجد تفسيرا منطقيا لكل التهديدات الأمنية التي مرت بها العلاقات الدولية أثناء فترة الحرب الباردة. ذلك أن هاته المقاربة استطاعت بفضل أدواتها التحليلية أن تفهم طبيعة الصراع الدائريين القوتين العظيمتين – URSS. USA – في ظل تنافس شديد حول السيطرة و البحث عن امتلاك أكبر قدر من القوة .Maximization of power

---

[1] Salvador de Madariaga, cited in Jervis, 'Cooperation Under the Security Dilemma', p.201

– و هذا ما يفسر لنا أن الدراسات الإستراتيجية في تلك الفترة كانت تعتمد على تحليل علاقات القوة المادية، العسكرية بالدرجة الأولى لأن طبيعة التهديدات هي عسكرية أيضا، مثل نظرية الردع، اللعب، المباريات، سياسة الاحتواء.....الخ[2].

– لكن بداية مع نهاية الحرب الباردة و التغيرات التي طرأت على طبيعة النظام الدولي و انتقاله من الثنائية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، و ظهور فواعل جديدة من غير الدول أصبحت تؤثر في الأمن الدولي، بدى واضحا أن الأطر التقليدية لم تعد ملائمة لتتعامل مع المصادر الجديدة للخطر، و هدا ما أدى ببعض المفكرين من الاتجاهات العقلانية إلى محاولة توسيع مفهوم الأمن ليتلام مع طبيعة النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

2 – مقاربة الأمن المجتمعي:

– بداية أن التعرض لمقاربة الأمن المجتمعي لصاحبها Barry Buzan لا يعني أنه الوحيد ضمن الاتجاهات التقليدية الذي حاول أن يضيف بعض المفاهيم الجديدة للأمن تختلف على الإطار النظري السابق. إذ بادر بعض الواقعيين كذلك إلى توظيف مفاهيم جديدة للأمن منذ بدايات الثمانيات و كان أول مفهوم استعمل في أدبيات الدراسات الأمنية الإستراتيجية/ الواقعية.

هو الأمن المشترك Commun security و ينطلق هذا المفهوم من فكرة اعتبار أن الأمن في ظل الفوضى و المستويات المرتفعة من التسلح التقليدي و النووي يتطلب تقليص متبادل لهذه القدرات و تقديرا دقيقة لخصائص العصر النووي، و يقترب مفهوم الأمن المشترك من مفهوم المنظومة Regime إذ يعتمد على نبد العلاقات الأمنية الصراعية و التنافسية و تغليب العلاقات ذات الطابع التعاوني.

– كما ظهر كذلك مفهوم الأمن الجماعيCollective Security فبرز كمحاولة أخرى ضمن المقاربة التقليدية الواقعية لبناء تصور جديد للأمن في ظل مسار عولمة مسائل و ميكانيزمات الأمن.

حيث يتناول هذه الأخيرة بشكل شمولي و موسع، إلا أن هذه المحاولة بقيت ضمن الإطار التقليدي الواقعي كونها تهتم فقط بالتهديدات "بين – الدولية "[1].

و يؤكد B.Buzan على أنه إلى جانب القطاع العسكري للأمن فان القطاع السياسي (الدول المنظومات الدولية و المجتمع الدول) "القطاع الاقتصادي" (منظومات السوق العالمية) "القطاع الاجتماعي" (الأمم و الأديان) و القطاع البيئي تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة الحرب الباردة، فالنسبة لمقاربة باري بوزان

---

[2] ibid.

[1] Charles Osgood, *An Alternative to War or Surrender* (Chicago and London: University of Illinois Press, 1962), pp.86-87.

لم تعد الدولة الموضوع المرجعي الوحيد لفهم أو تفسير الظواهر و السلوكات الأمنية فالموضوع المرجعي يتغير بتغيير القطاع الأمني قيد الدراسة[2].

– و يرى بوزان على أنه على الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في ظل العلاقة بين المركز (الغرب) و الأطراف (الجنوب) و ذلك عبر مسألتي الهجرة و التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة إذ يعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز لتهديدها الهوية الحضارية و ثقافة المجتمعات العربية[3] .

– إلى جانب محاولة بوزان أنه على الأرجح لربط الأمن الاجتماعي كمشكل الهجرة، فلقد حاول أيضا تفسير حدوث النزاعات الآتنية التي ظهرت مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة و تفكك العديد من الدول مثل يوغوسلافيا سابقا، و أعطى تفسيرا واقعيا لهاته النزاعات حينما حاول أن يسقط ميكانيزم فوضى النظام الدولي و كيفية تأثيرها على النزاعات الدولية، إلى الفوضى التي تحدث مباشرة بعد سقوط الدولة المنهارة المتعددة الإتنيات، حيث تصبح كل مجموعة أثنية تشك في الأخرى و أي تصرف ممكن أن يصدر على مجموعة معينة يمكن أن يفسر على أنه تهديد للأخرى و هذا ما يؤدي إلى حدوث المأزق الأمني المجتمعي، تماما مثل ما يحدث ما بين الدول من خلال افتراضات الواقعية الجديدة.

و قد ميز B.Buzan بين أربعة أبعاد أساسية للأمن و هذا من خلال تقسيمه إلى القطاعات التي ذكرت سابقا.

الأمن العسكري: و يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية و كذلك مذكرات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها اتجاه البعض الأخر.

الأمن السياسي: و يعني الاستقرار التنظيمي لدول نظام الحكومات و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

الأمن الاقتصادي: و يخص النفاد أو الوصول إلى الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة.

الأمن المجتمعي: و يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج خصوصياتها في اللغة و الثقافة و الهوية الوطنية و الدينية و العادات و التقاليد في إطار شروط قبولها لتطورها، و كذا التهديدات و الانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات و ثقافاتها.

---

[2] Booth and Wheeler, *The Security Dilemma*, pp.120-21

[3] جيمس دورتين، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 56.

الأمن البيئي: و يتعلق بالمحافظة على المحيط الجوي، الكائنات الحية و محيطها المحلي و الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

و هاته القطاعات الخمس لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل كل منها تحدد نقطة مركزية أو نقطة بؤرة في الإشكالية الأمنية، و كذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات.

– من كل ما سبق نستنتج أعمال بوزان حول الأمن Les complexes de sécurité قد ساهمت إلى حد بعيد الى ظهور تيار الأمن النقدي، فقد مهدت الطريق أمام مدرسة فرنكفورت إلى إعطاء نظرية تحولية للأمن تختلف تماما عن المفاهيم التقليدية السابقة من الناحية الايبستومولوجية، الأنطولوجية و ميبتدولوجية[1].

3– المقارنات النقدية للأمن :

تذهب المحاولة فهم الظواهر أكثر من تفسيرهاLes théories critiques – بصفة عامة فان النظريات النقدية

و لكن تحاول كشف الضوء على سؤال " كيف Pourquoi فغاياتها الأولى لا تهدف إلى محاولة إيجاد إجابة لسؤال "لماذا "

حدثت الظواهر فهاته النظريات تهدف إلى دراسة كيف ثم بناء و تكوين العالم –1–"Comment"

– و المقارنات النقدية [1]تحمل نظرة مختلفة تماما لطبيعة العلاقات الدولية . فهي تمثل قطيعة الشمولوجية و انطولوجية و منهجية مع التيارات و الاتجاهات العقلانية التي كانت سائدة ومهيمنة خاصة المنظور الواقعي في تحليل العلاقات الدولية " Main streem."

– و لما كان موضوع الأمن من المواضيع المهمة التي تعنى بدراساتها العلاقات الدولية . تعرض هو الأخر لإعادة صياغته من جديد في ضوء محاولة هاته المقارنة لإعطاء نظرة مغايرة لطبيعة التهديدات التي يواجهها العالم بعد نهاية الحرب الباردة . لان هاته المقارنة ترى أن البني الأساسية لسياسة العالمية هي بني اجتماعية و ليست مادية و أن تغير الطريقة التي تفكر بها في شان العلاقات الدولية يمكن أن تحدث تحولا إلى المزيد من الأمن الدولي –2– لذلك فان النقديون يربطون الأمل بخمس مظاهر بارزة :

---

[1] المرجع السابق، ص 78–79

[1] Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: John Hopkins Press, 1962), pp.147-65, cited in Booth and Wheeler, The Security Dilemma, pp.42-43

– كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدوى في مسار انتاجى متقدم . كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للانقلابات و الاضطرابات . مثل التزويد بالمواد الطاقوية . بالنسبة لبعض الدول المعتمدة بشدة على استراد المصادر الضرورية للإنتاج.

– التنوع الدولي للسكان الناتج عن الأمواج الهجرية نحو " المركز " وهذا ما قد يعزز مظاهر التوتر بين الأقليات و الدولة.

– بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية (المركز – المحيط) مثل المسائل الأمنية الجنائية .

و البيئة.Gender مسائل النوع =

– التطرق في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة بشكل يخلق فوضى و عدم استقرار Wild zones و المناطق الفقيرة البائسة – tame zones ضمن الطبقة السكانية و يمثل التناقص بين المناطق المزدهرة الغنية المظهر الأخطر و الأكثر تعدية لعناصر الأمن و التهديدات الجديدة .[1]

و النقديون يوضفون مفهوم " المركز الاجتماعي التاريخي " كأداة تحليلية للإجابة على السؤالين من يحب تاميته ؟ و ما يحب تأمينه ؟

فمن خلال الإجابة عن هذين السؤالين يمكن التوصل إلى كشف طبيعة الموضوع المرجعي لدى النقديين فإذا كان الواقعيون قد ركزوا اهتماماتهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن . فان الأغلب المقاربات البديلة (النظرية النقدية – ما بعد البنيوية – النسوية) تتخذ " الفرد " كموضوع مرجعي اساسى .

" لان الدولة وسيلة لضمان امن الفرد بضمان بقائه و تحقيق رفاهية أولا . ولا يمكن بالتالي أن تكون هي المعنية الأمن "

فحماية الكائن البشرى آو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الاساسى هو البحث عن وسائل و استراتجيات "human Security " " و الأمن الانسانى global Security لضمان الأمن العالمي الشامل" .

[1] Montgomery, 'Breaking Out of the Security Dilemma', pp.181-82.

مقاربة الأمن الانسانى :

يركز مفهوم الأمن الانسانى على الإنسان الفرد و ليس الدولة كوحدة أساسية للتحليل .فاى سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الاساسى منها هو تحقيق امن الفرد بجانب امن الدولة . إذ قد تكون الدولة أمنة في وقت يتناقض فيه امن مواطنيها . بل انه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد امن مواطنيها . ومن ثم يحب عدم الفصل بينهما .

– وقد برز مفهوم الأمن الانسانى في النصف الثاني من عقد التسعينات من ق 20 كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة بعد الحرب الباردة – فيها يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن و نطاق دراسات الأمن – حيث حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية . إذا لم يصح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد الأمن الدولة – كما يرى الواقعيون – فالدولة أصبحت تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد. و التي ليست بالضرورة عسكرية . و منها تجارة المخدرات عبر الحدود . الجريمة المنظمة. و انتشار الإرهاب الدولي. و انتشار الأوبئة كالايدز . و انتشار الفقر و التلوث البيئي.....الخ[1].

– وعلى الرغم أن مكونات الأمن الانسانى و مصادر تهديده موجودة تاريخيا فان بروز المفهوم موخرا ارتبط بعملية العولمة و التي جعلت مصائر الشعوب مشتركة ، و ذلك نظرا لما تقوم به عملية العولمة من فتح الحدود بين الدول لانتقال السلع و الخدمات و التحرير الاقتصادي العالمي.فقد أكدت دراسات الاقتصاد الدولي على أن التحرير الاقتصادي العالمي له مخاطر عدة منها انتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها خاصة في الأسواق المالية . بالإضافة إلى ما أكدت عليه تلك الدراسات من تأثيرات سلبية قد تصيب الاقتصاد العالمي و التي يمكن أن يكون لها تأثيرها السلبي على قضايا البيئة و الاستقرار السياسي .

و في تقرير عن برنامج ONU الإنمائي عام 1999 بعنوان ''عولمة ذات وجه إنساني Globalization with a human face.''. أكد التقرير على أنه برغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظرا لسرعة المعرفة و انتقال التكنولوجيا الحديثة و حرية انتقال السلع و الخدمات فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن 21 و هذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية و الفقيرة على حد سواء، و قد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة و تتمثل في:

[1] المرجع نفسه.

أ- **عدم الاستقرار المالي:** و المثال على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في منتصف 1997.

ب-**غياب الأمان الوظيفي و عدم استقرار الدخل:** إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات و الموظفين إلى إتباع سياسة وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية، و هو ما ترتب عليه غياب الاستقرار الوطني.

ج- **غياب الأمان الصحي:** سهولة الانتقال و حرية الحركة ارتبطت سهولة انتقال و انتشار الأمراض كالايدز فيشير إلى انه 3 عام 1997 بلغ عدد المصابين بالايدز في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد . منهم 6 ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 وحده

د- **غياب الأمان الثقافي** : إذ تقوم عملية العولمة على إسراج التفافات و انتقال الأفكار و المعرفة عبر وسائل الإعلام و الأقمار الصناعية ، و قد أكد التقرير على انتقال المعرفة و استراح التفافات يتم بطريقة غير تكافئه.

هـ- **غياب الأمان الشخصي** : ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة و التي أصبحت تستخدم احدث التكنولوجيا الحديثة

و- **غياب الأمان البيئي** : وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة و التي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.

ز- **غياب الأمان السياسي و الاجتماعي** : حيث أضفت العولمة طابعا جديدا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود ، و هو ما أضفى عليه تعقيدا و خطورة شديدين . كما انتعش دور شركات الأسلحة و التي أصبحت في بعض الأحيان نقوم بتدريب للحكومات ذاتها . و هو ما بتمثل تهديدا خطيرة للأمن الانسانى.1

- ومن خلال كل ما نقدم نستنتج أن قضايا الأمن الانسانى هي بالأساس قضايا كونية عالمية و مواجهتها تتطلب سياسات رشيدة و تعاونا على المستوى العالمي و الاقليمى . و تدخل في سياق ذلك كل المبادرات الأمنية الإقليمية و الدولية التي انتهجتها القوى الفاعلة في نضام الدولي من اجل مواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط كما سنرى في المحاور اللاحقة من البحث.

المبحث الثالث

نظرية صناعة القرار في السياسة الخارجية كنموذج للتحليل العلاقات بين الدول

تعتبر عملية صنع القرار السياسي محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة. ولم يعد تحليل عملية صنع القرار السياسي قاصراً على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتد إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي. ولذلك أضحى التمييز بين ما يسمى قراراً داخلياً وما يسمى بقرار خارجي، أمراً هاماً.

المطلب الاول : نظرية صناعة القرار

إن دراسة عملية صنع القرار السياسي، تعد مدخلاً مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة، ودول العالم الثالث بصفة خاصة. فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديموقراطية الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث، ودرجة تطور هذه الأنظمة، والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومن هم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية؟ وكيف يديرون الدولة من خلال القرارات السياسية المختلفة ولصالح من؟ وأساليب هؤلاء في صنع واتخاذ القرارات؟ وقد خلصت الدراسات إلى نتيجة هامة تتركز في أنه كلما اتسعت دائرة المشاركين في صنع القرار السياسي من حيث عدد الأفراد، ومن حيث أدوار المؤسسات الدستورية الفعلية، كلما يكشف ذلك عن تطور حقيقي في أداء النظام السياسي نحو الديموقراطية وبالتالي فإن احتمال النجاح تصبح أكبر من احتمالات الفشل في إصدار القرارات السياسية . فالقرارات كما يعرفها (ديفيد إيستون)، هي "بمثابة مخرجات النظام السياسي أياً كان شكله والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء كانت هذه القيم داخلية أو خارجية"[(1)]. كما تعرف عملية صنع القرار بأنها عملية الاختيار الواعي بين بدائل متاحة وعديدة لا يخلوا أي منها من عنصر الشك، ومن ثم فإن أساس عملية صنع القرار هي الخيار بين البدائل المتاحة.[(2)]

([1]) David Easton, A Framework for political Analysis (Englewood cliffs, N.J. Prentice Hall, 1969), p. 50.

([2]) James E. Dougherty & L. Pfaltzgraff, Contending Theories of International Relations (Lippincott, Philadelphia, 1971), 312-313.

ولاشك أن نظرية صنع القرار السياسي، بكل ما قدمته من أطر تحليلية تستطيع أن تقدم إسهاماً علمياً يميز بين مستويين في التحليل السياسي وهما:-

المستوى الأول: النموذج التحليلي لعملية صنع القرار السياسي، وهو الأمر الذي يعني مجموعة الخطوات الواجب اتباعها من أجل صنع وإصدار قرار سياسي رشيد تتوفر فيه مقومات النجاح بقدر أكبر من احتمالات الفشل.

المستوى الثاني: النموذج التحليلي لتقييم القرارات السياسية التي تم صنعها واتخاذها ودخلت دائرة التنفيذ الفعلي. وهو الأمر الذي يحتاج إلى إطار نظري مختلف عن النموذج التحليلي لعملية صنع القرار.

وهنا يمكن التمييز بين **مراحل ثلاث وهي:**

- مرحلة ما قبل صنع القرار (المرحلة التمهيدية).
- مرحلة صنع القرار (كيف تم صنع القرار؟).
- مرحلة ما بعد صنع القرار (التنفيذ والتداعيات).

وفي هذا السياق فإن تناول الإطار النظري لصنع القرار السياسي، يستلزم تناول عدة نقاط هي:

1- مفهوم عملية صنع القرار السياسي.

2- العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار السياسي.

3- العوامل المؤثرة على عملية صنع القرار.

4- معوقات عملية صنع القرار.

1- مفهوم عملية صنع القرار:

يقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها[1]. كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد وأن يتأتى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج. ولا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة. [2]

وفي ضوء هذا التعريف، يتضح أن لعملية صنع القرار بمفهومها العام، عدة عناصر وأبعاد أساسية يمكن أن نوردها فيما يلي:

1- إن عملية صنع القرار **هي عملية جماعية متكاملة**، وأن الانتهاء منها إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.

2- إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرارات، ثم تحليلها، ومناقشتها وتقييمها وربط عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه.

3- إن الاستقرار على بديل معين، لا يمكن أن يتم عشوائياً ولكن يأتي ذلك بعد فترة من التقدير الكامل أو بعد محاولة من التنبؤ الدقيق بمختلف الاحتمالات المترتبة على تنفيذ هذا القرار أو ذاك من القرارات المطروحة للاختيار.

4- صعوبة المهمة التي يحاول صانعوا القرار القيام بها في حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار في الواقع العملي، ويضاف إلى تلك الصعوبة تعذر تحديد درجة معينة من الأهمية النسبية لكل متغير أو لكل هدف من الأهداف التي يسعون إلى بلوغها وذلك نظراً لتعدد أنواع الأهداف بين الأهداف الإستراتيجية، وأخرى تكتيكية، وثالثة انتقالية وسيطة.

([1]) James Robinson & Richard Snyder: Decision Making in International politics, In: Herbert Kelman (ed) International Behavior, (Holt) Rinehart and Winston, New York, 1966) p. 437.

([2]) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 148.

5- صعوبة التنبؤ في عملية صنع القرار، وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها على سبيل المثال:

أ- وجود عدد كبير من الأطراف في المواقف التي تتناولها هذه القرارات مما يجعل من التعرف على ردود الأفعال وأنماط السلوك المختلفة أمراً صعباً.

ب- تنوع أطراف المواقف الداخلية والخارجية من حيث طبيعتها وقواها النسبية، واحتياجاتها وأهدافها، فضلاً عن تباين النوايا والدوافع .... الخ، مما يجعل من الصعب التنبؤ في مثل هذه الأحوال التي يحدث فيها التفاعل بين أطراف الموقف بصورة معقدة.

جـ- ارتفاع معدل التغيير في عناصر الموقف، مما يجعل من التنبؤ في مواقف غير مستقرة بطبيعتها عملية غير ممكنة أو غير دقيقة.

د- تعقد الطريقة التي تؤثر بها الأطراف المختلفة في عناصر الموقف، والطريقة التي تؤثر بها عناصر الموقف في أطرافه، وذلك في مواقف معينة، بمعنى أن التأثير المتبادل لا يعكس نمطاً طبيعياً ومألوفاً وبسيطاً.

هـ- عدم توافر الحقائق والمعلومات التي تكفي لأغراض هذه التنبؤات والتوقعات، في بعض الأحيان، مما يرفع من احتمالات التخمين الخاطئ، ويؤثر بالسلب على إمكانية التنفيذ اللاحق للقرار.

و- تأثير الضغوط العاطفية التي قد يتعرض لها جهاز صنع القرار السياسي وخاصة في مواقف الأزمات، أو في مواقف التهديد الخارجي[1]، مما قد يقف حائلاً دون نظر بعض البدائل، كما أنها قد تؤثر في تقييمه لها بطريقة أو بأخرى، وقد تجعله يندفع في اتجاه واحد بغض النظر عن العواقب والتداعيات.

2- العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار:

يمكن بلورة العناصر الرئيسية التي تؤثر في عملية صنع القرار بصفة عامة فيما يلي:

1- **البيئة الخارجية للقرار:** والتي تشتمل على عدة أبعاد وحقائق وضغوط ومؤثرات. وهذه البيئة الخارجية قد تهيئ إمكانيات معينة للحركة والفعل، بينما قد تضع قيوداً على بعض إمكانات

([1]) مثال ذلك: محاولات الكونجرس الأمريكي أو الإدارة الأمريكية، تهديد الحكومة المصرية بتخفيض أو قطع المعونة الأمريكية في حالة عدم تبني سياسات معينة ترضى عنها الإدارة الأمريكية، مما قد يضطر النظام الحاكم في مصر إلى محاولة استحضار "الوطنية" لمواجهة هذه الضغوط الخارجية وتفاديها بشعارات عاطفية !!.

التصرف الأخرى البديلة. ويمكن القول أنه كقاعدة عامة، فإنه كلما زاد الضغط من البيئة الخارجية انخفضت فرصة إمكانات التصرف وتناقصت فرص الاختيار أمام الأجهزة المسئولة عن صنع القرارات واتخاذها.[1]

وهنا يجب التمييز والتفرقة بين ما يسمى **بالبيئة النفسية والبيئة الواقعية**، وقد تختلف هاتان البيئتان عن بعضهما، كما قد تتفقان، وتتوقف مسألة الاختلاف أو الاتفاق على مدى دقة هذه التصورات ومدى واقعيتها من عدمه.[2]

ويقصد **بالبيئة النفسية**، تلك البيئة التي تتكون معالمها من خلال الاتجاهات والتصورات الخاصة بجهاز وضع القرارات السياسية، والتي يؤثر فيها القيم والمعتقدات والخبرات والانحيازات والآراء المسبقة لأعضاء طاقم صنع القرار.

أما **البيئة الواقعية**، فهي المتمثلة في البيئة الفعلية التي تعد الإطار الذي تنفذ أو تتحرك فيه هذه القرارات أو تلك.

ويرتبط بما سبق، تفسير صانعي القرارات ومتخذيها، للمواقف التي يواجهونها كأجهزة مسئولة، ويتم هذا التفسير في إطار علاقة هذه المواقف بالمشكلات التي يجابهونها ويبحثون عن قرارات مناسبة لحلها. ومن بين العناصر التي تشكل رؤيتهم للموقف، الكيفية التي يتم بها تصور الأطراف الآخرين في الموقف وتفسير نواياهاهم ودوافعهم وأهدافهم، وغير ذلك.[3]

2- **البيئة الداخلية للقرار**: وتتكون هذه البيئة من الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن جماعات المصالح والأحزاب السياسية، وغيرهم.

ومثال لذلك، فإن الطبيعة الديموقراطية للنظام السياسي لدولة ما، قد تلقى بضغوط على أجهزة القرارات، وبشكل لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديموقراطية. كما أن ديموقراطية النظام السياسي تزيد من حجم المشاركة بالمشورة والرأي في الموضوعات التي تتناولها القرارات الداخلية والخارجية،

([1])إسماعيل صبري مقلد،" اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، السياسة الدولية" عدد أكتوبر 1968، ص 135 وما بعدها.

([2]) Harold Sprout, Environment in the Study of International Politics, in James, Rosenau International politics and Foreign policy, Londres, Frances Pinter, 1980, pp. 41:57.

([3]). جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر 70-1981، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1987، ص-ص 47، 50.

وبصورة لا تتحقق في ظل الأنظمة غير الديموقراطية التي تعمل على احتكار هذه العملية في يدها، وحصرها في أضيق نطاق بعيداً عن أي درجة من الرقابة السياسية أو رقابة الرأي العام.[1]

علاوة على أن التركيب الطبقي للفئة المسيطرة على جهاز صنع القرار، يؤثر في تصورها، وفي كيفية تصنيفها لأطراف المواقف المختلفة التي تتعامل معهم من خلال هذه القرارات. ومن المؤكد أنه كلما تجانست حقائق التركيب الطبقي بين هذه النخبة المسيطرة وبين بعض هؤلاء الأطراف، كلما كان هذا دافعاً لخلق نوع من التعاطف أو الإحساس بالتجاوب والمشاركة، على عكس حالة فقدان هذا التجانس الذي يمكن أن ينتج عنه استجابات وردود فعل عسكرية، وحالات عدائية، فضلاً عن أن الدول التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي، وبقاعدة ضخمة نسبياً من الموارد الطبيعة أو من الطاقات والقدرات الإنتاجية، تكون أكثر قدرة على دعم أهداف استراتيجيتها، وبالتالي تكون أكثر انفتاحاً على دائرة أوسع من البدائل والخيارات، على عكس الدول الأقل موارد، والأقل طاقة، مما يجعلها في وضع التخوف الدائم من مضاعفات المواقف الخارجية وتداعياتها عليها. وهو ما يسهم في تقليص دورها، ويجعلها مضطرة إلى قبول قرارات غير ملائمة تماماً مع مصالحها، بل قد تكون في بعض الحالات ضارة لها، ولكن لعدم قدرتها على المناورة أو خلق البديل، فإن قبولها يصبح أمراً ضرورياً لهذا الشئ إن لم يكن حتمياً.[2]

3- **الضغوط الناتجة عن الحاجة إلى اتخاذ قرار معين إزاء مسألة أو موقف معين:** حيث أنه بدون هذه الضغوط، يصعب تصوره أساساً، بل تنتفي أصلاً الحاجة إلى اتخاذ هذا القرار أو غيره. وهذا الضغط قد يكون نابعاً من الارتباط بهدف معين، وهو الذي قد يرتفع وينخفض، أو يزيد ويقل حسب قوة التصميم والإصرار على إنجاز هذا الهدف وتحقيقه.

ومن ناحية أخرى، قد يكون الضغط مرتبطاً بتوقعات الرأي العام، وإلحاح البيئة الداخلية عليه، وبمقدار تأثر أجهزة صنع القرارات بهذا الضغط، تتأثر الرغبة في صنع هذا القرار أو ذاك بالزيادة أو النقصان [3].

4- **طبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي لعملية صنع القرار:** تختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، وأيضاً من حيث تعقد الإجراءات التي تتحكم في علاقاتها وتسيطر على

([1]). إسماعيل صبري مقلد، ، مرجع سابق، ص 250 ، 251.

([2]) Andrew Scout, The Functioning of the International Political System, the Macmillan, New York, 1967, p. 85-87.

([3]) Ibid. p. 84.

نماذج الاتصال والتعامل. فالتشعب وتعدد المستويات التنظيمية قد يكونان من عوامل تعقيد عملية صنع القرارات السياسية، بعكس الحال مع الهياكل التنظيمية البسيطة.

وقد يثار بشأن طبيعة الهيكل التنظيمي لعملية صنع القرار عدة جوانب من الأهمية إيضاحها كما يلي:[1]

أ- **طبيعة العلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية:** من ناحية مدى خضوع الأولى للقيود والضوابط التشريعية عند اقتراح السياسات. فالسلطة التشريعية هي التي تصدق مثلاً على المعاهدات الخارجية، وهي التي تملك أن توافق أو ترفض، أو لا توافق على الاعتمادات المالية المقترحة لتنفيذ برامج السياسة الحكومية، وهي التي تقوم بدور الوسيط بين الحكومات والرأي العام حيث تقوم بعقد جلسات استماع، وتصدر عنها توصيات تنتقد فيها أو تتحفظ بها على سياسة معينة أو تؤيد وتضفي مشروعية على السياسة العامة للدولة عموماً كما هو حادث في دول العالم الثالث. ومن ثم فإن تبيان طبيعة العلاقات بين السلطتين تعتبر من الأهمية في هيكلية التنظيم الرسمي لعملية صنع القرار.

ب- **طبيعة العلاقة بين رئيس الدولة ومساعديه:** فمن الأهمية الوقوف داخل الجهاز التنفيذي لصنع القرار على طبيعة العلاقة بين رئيس الدولة ومساعديه من الوزراء ورؤساء الأجهزة، وكذلك الخبراء والمستشارين العاملين في هذا الجهاز، وكذلك من الأهمية تبيان وتحليل العلاقة بين وزير الخارجية ووزير الدفاع، ووزير الخارجية ورئيس جهاز المخابرات في الدولة، بل علاقة وزير الخارجية برئيس الوزراء نفسه، وأن الوقوف على طبيعة هذه العلاقة يبين حجم الدور، وحدوده لكل من الشخصيات التي أوضحناها، كما تبين أيضاً مدى ما تقوم به كل شخصية من مهام في تسهيل أو إعاقة قرار معين، أو ترجيح بديل عن آخر... الخ.[2] كما أن هذا ينسحب أيضاً على القرارات الداخلية ومساعدي الرئيس في الشئون المختلفة ذات البعد الداخلي.

جـ- **الوقوف على مدى مركزية أو عدم مركزية صنع السياسة العامة للدولة:** حيث تتضح أنه من الأهمية لتحليل السياسة العامة الوقوف على اتجاه رئيس الدولة أو رئيس الوزراء من ميل نحو تمركز السياسة العامة أو توزيع الاختصاصات سواء طبقاً للقانون والدستور، أو

([1]). إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 152: 153.

([2]) Richard c. Snyder and others, "Foreign Policy Decision Making, Free Press, New York, pp. 95-99.

بالتفويض في بعض السلطات بعبارة أخرى، فإن التساؤل يدور حول مدى اعتماد رئيس الدولة أو رئيس الوزراء في صنع القرار السياسي على المشورة الجماعية التي يمكن أن تقدمها إليه أجهزة معينة مثل مجلس الوزراء أو مجلس الأمن القومي والمجالس العليا المختلفة كالمجلس الأعلى للأسعار والأجور حين يكون القرار المطلوب اتخاذه في هذا المجال، أو ما يتعلق بشئون التنمية بمختلف الأوجه ؟، ومدى ما يمكن الأخذ به من تقارير المسئولين والأجهزة المعاونة، ومدى اعتبار الحقائق التي تتضمنها مثل هذه التقارير ذات وزن يعتد به في تقديرات عملية صنع القرار السياسي للدولة؟.

3- العوامل المؤثرة على صانع القرار:

تعتبر العناصر والمتغيرات السابق إيضاحها لعملية صنع القرار هي في مجملها عناصر مؤثرة أيضاً على العملية ذاتها، إنما "الموقف القراري" أي أن كل موقف، حيث يتطلب الأمر اتخاذ قرار معين بشأنه، فإن صانع القرار يكون خاضعاً لمجموعة من المؤثرات، وبالتالي يصبح متأثراً بها في جميع مراحل عملية صنع القرار، ومن بين العوامل التي تؤثر في صانع القرار ما يلي: [1]

1- دور صانع القرار الرسمي في هيكل صنع القرارات المسئول.

2- ميوله واتجاهاته الشخصية.

3- رؤيته عن مصالح دولته وطبيعة تقييمه لها.

4- إدراكه للموقف الخارجي، وكذلك إدراكه لمدى ما يتضمنه من خطورة أو تهديد.

5- مدى ما يمكن أن يحققه القرار من مزايا حزبية وذلك في الدول التي ينتمي فيها متخذ القرار السياسي إلى حزب معين.

6- انتماءاته المذهبية أو ميوله العقائدية.

7- القواعد والإجراءات المنظمة لعملية صنع القرارات.

8- تقييمه للنتائج التي يحتمل أن تقود إليها مشاريع القرارات البديلة.

9- الظروف الخاصة بالبيئة الداخلية.

([1]). إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق، ص 253 ، 254.

10- الضغوط النابعة من تقيده بارتباطات وتعهدات سابقة.

11- التقاليد والأعراف.

12- الاتجاهات الشعبية في دولته.

13- توقعاته عن السلوك الذي يحتمل أن يصدر عن الأطراف أو القوى ذوى العلاقة بالموقف.

14- الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية التي قد تخدم تنفيذ القرار.

ولابد من الأخذ في الاعتبار، أن أهمية هذه العوامل والمتغيرات في علاقتها ببعضها لابد وأن تختلف من واضع قرارات إلى واضع قرارات آخر. ففي الوقت الذي قد يخضع أحدهما لسيطرة مجموعة محدودة من تلك العوامل، فقد يتسع مداها ليشمل مجموعة أكبر منها مع واضع القرار الآخر. أي أن النظر إلى هذه العوامل وتأثيرها على صانع القرار من حيث الحجم تعتبر مسألة نسبية.

كذلك فإن هذا التفاوت في أهمية متغيرات المواقف السياسية على طبيعة وتكوين استعداد صانعي القرارات، بل قد ينبع كذلك من الاختلاف في ظروف تلك المواقف نفسها. فبعض المواقف يكون من الممكن التنبؤ بها وتوقعها مقدماً في حين قد لا يكون ذلك ممكناً بنفس الدرجة بالنسبة لمواقف أخرى. كما أن بعض المواقف قد تكون ضاغطة بمعيار عامل الوقت الذي يتخذ فيه القرار وهو ما قد ينتج عنه إما الحد من مقدرة جهاز اتخاذ القرارات على تجميع كل الحقائق الضرورية والتي تشكل حجر الأساس في عملية اتخاذ القرار، أو تعذر إجراء كافة التحليلات والتقييمات الضرورية لمختلف عناصر الموقف.[1]

4- معوقات عملية صنع القرار:

لاشك أنه من المفترض أن تتم عملية صنع القرار على أعلى درجة من الرشد والعقلانية، استناداً إلى مجمل الحسابات والتقديرات والدراسات والتحليلات، باعتبارها خلاصة التشاور الجماعي بين كافة المختصين وأطراف "العملية القرارية" من بدايتها وحتى نهايتها. إلا أنه رغم ذلك، فإن العديد من القرارات، ومع التزامها بالإطار السابق من الحسابات والتقديرات، تأتي بنتائج عكسية لما تم توقعه. وبتحليل المسببات من خلال دراسات عديدة أمكن استخلاص جملة معوقات تسهم في عدم الوصول بالقرار إلى النتيجة المأمولة، وهذه المعوقات قد يمكن السيطرة على بعضها في إطار التغذية الاسترجاعية عند إعادة النظر في القرار، وبعضها خارج نطاق السيطرة. ولكن في المعنى الأخير تبقى هذه المعوقات نقاط ضعف تواجه عملية صنع القرار بصفة عامة. ويمكن بلورتها فيما يلي من عوامل:[2]

([1]) Andrew Scott, op. Cit., 86-87.

([2]) إسماعيل صبري مقلد، ، مرجع سابق، ص 154، 156،

1- وقوف بعض الاتجاهات والتصورات التقليدية من جانب المجتمع، كحائل أمام بحث وتحليل بعض الخيارات أو البدائل الأكثر واقعية، أو الأكثر ملاءمة من غيرها لظروف الموقف الذي تحسب هذه القرارات في مواجهته، مما يضطر معه صانع القرار لترجيح قرار معين غير مضمون النجاح، أو ترجيح قرار، يصعب تنفيذه بالشكل المخطط عند ترجمته للواقع الفعلي.

2- صعوبة إجراء الملاءمة الضرورية بين القرارات الواقعية، وبين الأهداف الإستراتيجية العريضة التي يرتبط بها صانع القرارات في موقف حدد.

3- يؤدي اختيار سياسة معينة إلى التداخل أو الصدام مع سياسة أخرى، وهذا يجعل مثل هذا الاختيار أمراً غير رشيد وذلك في ضوء النتائج المتوقعة من تنفيذ نمطين غير متناسقين من السياسات.

4- إن النخبة المسئولة عن صنع القرارات، قد تتبنى مجموعة من المصالح في مواجهة موقف معين والتي تختلف عن تلك التي تفضلها أو تتحمس لها أغلبية المجتمع، وهو بالتالي ما يجعل هذا المجتمع يتصور أن القرارات التي يتم صنعها لحماية مصالح لا يؤيدها ولا تحظى باقتناعه هي قرارات غير رشيدة أو غير موضوعية في محصلتها النهائية.

5- إن صانعي القرارات قد يسعون إلى وضع قرارات متوازنة وملائمة لطبيعة الموقف، ولكنهم يفشلون في الحصول على التأييد الجماهيري لها، مما يجبرهم على التحول عنها في اتجاه قرارات أقل ملاءمة وأكثر إرضاءً في الوقت نفسه لهذه السيكولوجية الشعبية الجماعية.

6- إن النزاعات التي تنشأ بين صانعي القرارات نتيجة عدم التجانس في ميولهم ومعتقداتهم، أو في تجاربهم وخبراتهم، أو في مداخلهم ومعالجتهم للمسائل المطروحة للبحث والتحليل، قد تنتهي إلى اختيار سياسات وقرارات خاطئة نتيجة هذا العيب الأساسي الذي يعاني منه تكوين جهاز صنع القرار سواء في المجال الخارجي أو الداخلي.

7- إن صانعي القرارات، عندما يختارون، فهم لا يختارون من بين كل القرارات البديلة الممكنة، وإنما فقط من بين تلك البدائل المنظورة لهم، وقد تكون هناك قرارات بديلة من النوع غير المنظور والأكثر قبولاً بمعيار المصالح والأهداف والظروف، إلا أن عدم معرفة صانع القرارات بها أو عدم إدراكه وتصوره لها هو الذي يجعله يحصر تفكيره في إطار البدائل المنظورة وحدها.

8- إن الانحيازات الشخصية لبعض صانعي القرارات قد تحول دون اعتبار وتحليل بعض البدائل التي يقضي منطق الموقف بتحليلها وتقييمها والمفاضلة بينها تمهيداً للاستقرار على خيار نهائي محدد.

9- تحمل جهاز صنع القرارات بأعباء ومسئوليات كبيرة، مما يجعله عاجزاً عن اتخاذ قرار رشيد وموضوعي أو يتسم بالفاعلية المطلوبة، ويتفق مع المدى الزمني المحدد مما يسهم إجمالاً في ضعف القرار أو احتمال فشله بدرجة كبيرة.

10- معاناة جهاز صنع القرارات من مشكلة التدفق المتزايد للمعلومات دون توافر القدرة من الأجهزة الفنية المختصة على استيعابها وتنظيمها وإعدادها وتفسيرها، ومنع تراكمها واحتجازها، ثم القيام بتبليغ الدوائر المسئولة عن اتخاذ القرارات بالعناصر الضرورية من هذه المعلومات في الوقت المناسب. بعبارة أخرى، فإن هذه الظاهرة تتبلور في عدم قدرة الجهاز المختص بصنع القرارات على تحريك المعلومات وانسيابها بسرعة بين قنواتها المسئولية.

11- عدم قدرة جهاز صنع القرارات على استيعاب الدروس المستفادة من تجاربه الماضية أو من خبرة تعامله مع بعض المواقف المتشابهة، وهو ما يحرم عليه فرصة الوعي بأخطاء الممارسة، والاستفادة من التراكم التاريخي في الممارسة، وكذا عدم قدرته في معظم الأحيان على ممارسة النقد الذاتي وإصلاح الخطأ أولاً بأول.

12- وجود عيوب في أسلوب عمل جهاز الاتصالات داخل عملية صنع القرارات، مما يؤدي إلى التبليغ الخاطئ للأفكار والآراء، أو تشويه المعلومات أو ضياع بعض عناصرها، أو تعطيل الحوار الدائر عبر المستويات التنظيمية المختلفة حول تفسيرات الموقف في علاقته بأهداف الدولة ومصالحها، والنتيجة هي وجود مناخ غير ملائم لاتخاذ قرارات رشيدة بسبب هذه الفوضى والتشويش الذي ينجم عن تدهور فاعلية جهاز الاتصالات المسئولة عن إدارة العلاقات بين القنوات المختلفة لصنع القرار.

13- افتقار صانعو القرارات إلى المعلومات الضرورية عن الموقف الذي يتناولونه بالمعالجة والتحليل، كما قد تكون البيانات المتاحة لديهم غير دقيقة، مما قد يتطلب الأمر إلى التدقيق في البيانات بتعدد مصادرها، وتنقية هذه البيانات باستمرار، من خلال جهاز مختص وعلى درجة عالية من الكفاءة، باعتبار أن المعلومات الشاملة والدقيقة هي أساس القرار السليم.

14- عدم قدرة جهاز صنع القرارات على إجراء تقييم دقيق وشامل لعناصر قوة دولتهم التي يتخذون هذه القرارات باسمها، مقارنة بقوة الأطراف الأخرى التي قد تؤثر فيها تلك القرارات على نحو أو آخر.[1]

([1])Andrew Scott, op. Cit., pp. 93-94.

المطلب الثاني: نظرية المباريات وصناعة القرار في السياسة الخارجية:

تطبق نظرية المباريات على العلاقات بين الوحدات المتنافسة المستقلة (أفراد أو منظمات) ويعني لفظ المباريات وجود صراع من نوع معين، بمعنى أن نجاح طرف معين يكون على حساب الطرف الآخر. ومن وجهة نظر الأطراف المشتركة،فإن هذه النظرية تقوم على أساس أن الوصول إلى اتفاق معين (من بين مجموعة كبيرة جدا من الاتفاقات البديلة) أفضل من عدم وجود أي اتفاق، وبالتالي من صالح هؤلاء أن يتعاونوا مع بعضهم البعض للوصول إلى قرار معين.

أ- عناصر المباراة:

- اللاعبون: (الأشخاص الذين يشملهم موقف المباراة) بمعنى متخذي القرارات.
- قواعد المباراة.
- نتائج المباراة.
- القيم التي يعطيها اللاعبون لكل نتيجة.
- العوامل التي يسيطر عليها اللاعبون.
- نوع وكمية المعلومات المتاحة وقت المباراة.[1]

ب- قواعد المباراة:

- عدد المشاركين (اللاعبين) في المباراة محدد.
- لكل لاعب عدد محدد من الاستراتيجيات المتاحة أمامه.
- لا يتصل اللاعبون بعضهم ببعض، أي أن ما يختاره اللاعب الأول من إستراتيجية لا يعرف بها اللاعب الآخر.
- قرارات جميع اللاعبين تتخذ في نفس الوقت.
- كل لاعب يمارس قدرا محددا من التحكم وعليه أن يستخدم هذا القرار في التحكم بأفضل طريقة ممكنة، أي اختيار أفضل إستراتيجية بحيث تحقق له أفضل عائد ممكن.
- قرار كل لاعب يؤثر عليه فيما يحققه من ربح ويؤثر عل اللاعب الآخر المشترك في المباراة من ربح، فعندما يتخذ اللاعب قرارا يقيد من حرية اللاعب الآخر في اختيار إستراتيجيته واللاعب ذاته مقيد في اتخاذ قراره نتيجة تعرضه للاعب الآخر[2].

---

[1] محمد صالح حناوي، محمد توفيق ماضي، بحوث العمليات في تخطيط ومراقبة الإنتاج. الإسكندرية : الدار الجامعية، ، 2006،ص 343.

[2]. سهيلة عبد الله سعيد، مرجع سابق، ص- ص: 271- 272.

ج- المفاهيم الاقتصادية:

- الخطة: هي مجموعة من البرامج التي يتم من خلالها تحقيق أهداف جهة معينة في تعظيم أرباحها أو تدني خسائرها.
- عائد الخطة: يمثل العائد الصافي الذي تحققه الخطة، فإذا كان هدف الخطة تعظيم أرباح الوحدة الإنتاجية فإن عائد هذه الخطة يقاس بمقدار ما تحققه من ربح، أما إذا كان هدف الخطة زيادة قيمة المبيعات أو الإنتاج فإن عدد الخطة يتمثل في مقدار المبيعات أو الإنتاج الممكن تحقيقه بعد تنفيذ الخطة.
- *مصفوفة عوائد الخطط: وهي عبارة عن المجموعة المكونة من العوائد التي يمكن للجهة المعنية (المتنافسة) تحقيقها في ظل استخدام مختلف التوليفات من الخطط الممكنة لمقابلة خطط المتنافس الآخر.[1]

د- تصنيفات المباريات:

1- **مباريات الحظ والمهارة:** تعد المباراة مباراة حظ متى اعتمدت نتيجة المباراة من هذا النوع على الحظ وحده ولا دخل للمهارة في تحديد نتيجة المباراة مثل سحب اليانصيب، وتعد المباراة مباراة مهارة إذا ما اعتمدت نتيجة المباراة على المهارة وحدها ولا دخل للحظ في نتيجة المباراة مثل الألعاب الرياضية الفردية، أما مباراة الحظ والمهارة فإنها تشير إلى اعتماد نتيجة المباراة على الحظ والمهارة معا مثل المعارك الحربية وعملية التسويق.

2- **المباريات الثنائية ذات الحصيلة الصفرية:** وهي تلك التي تتم بين طرفين متنافسين أو ذوي مصالح متعارضة، بحيث تكون الحصيلة الجبرية لعائد المباراة لكلا الطرفين معا مساوية للصفر، أي أن مكاسب أحدهما لا بد وأن تساوي خسائر الآخر، ومن أمثلة ذلك مباريات كرة القدم، أو إذا تنافس مشروعان على حجم سوق ثابت مثلا وفاز أحدهما بزيادة 10% في نصيبه في السوق فإن الآخر بالضرورة يكون قد خسر ما يعادل هذه النسبة من حصته في السوق.

3- المباريات الثنائية غير صفرية الحصيلة: وهي تلك التي تتم بين طرفين متنافسين أو ذوي مصالح متعارضة، بحيث تكون الحصيلة الجبرية لعائد المباراة لكلا الطرفين معا غير مساوية للصفر، أي أن مكاسب أحدهما لا تساوي خسائر الآخر، ومن أمثلة ذلك أنه قد يترتب على حملة إعلامية يقوم بها أحد مشروعين متنافسين بزادة مبيعاته بنسبة معينة ولكن النقص في مبيعات المنافسة يقل عن هذه النسبة أو يزيد عنها، وفي الحالة الأولى تكون المبيعات الكلية للمشروعين معا قد زاد، وفي الحالة الثانية تكون

[1]. سليمان محمد مرجان، مرجع سابق، ص- ص: 279-280.

المبيعات الكلية قد نقصت، وتكون الزيادة في أرباح المشروع الأول في الحالة الأولى أكبر من النقص في أرباح الحالة الثانية، بينما تكون أقل من هذا النقص في الحالة الثانية.

4- المباريات متعددة الأطراف: إذا زاد عدد المشاركين عن اثنين، وهي قد تكون ذات حصيلة صفرية، كما يمكن أن تكون ذات حصيلة غير صفرية موجبة أو سالبة.[1]

والشكل التالي يوضح تصنيف المباريات:[2]

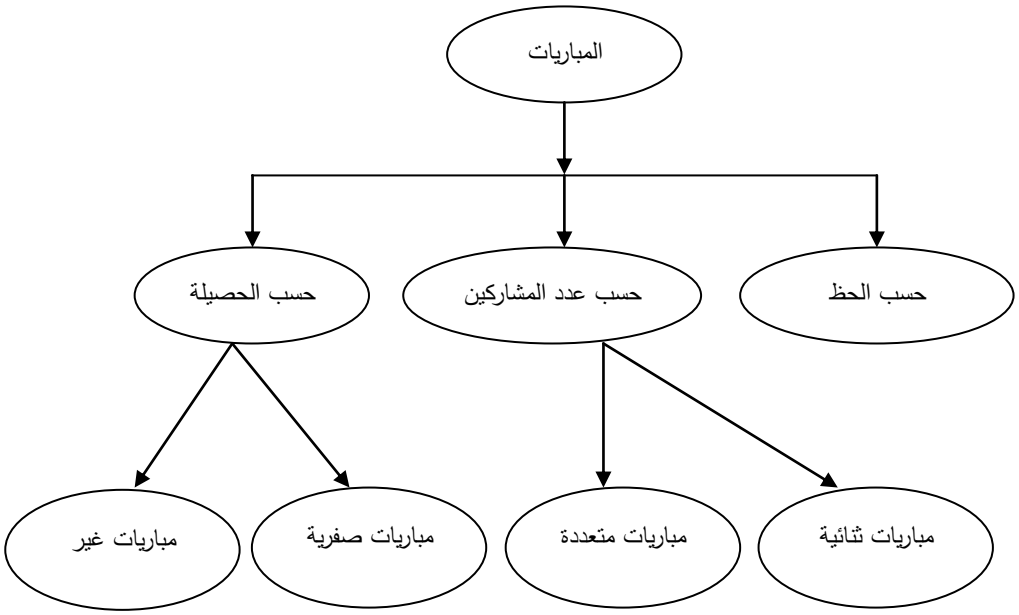

الشكل رقم 04: المباريات وتصنيفاتها

[1] . المرجع السابق، ص – ص: 280- 281.

[2] سليمان محمد مرجان ، مرجع سابق، ص 280.

خلاصـــــة

لقد تم في هذا الفصل تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بضبط المفاهيم الخاصة بالنزاع في العلاقات الدولية، متجهين في ذلك معرفة الفرق بين عدة مفاهيم متشابهة مع الظاهرة التنازعية في العلاقات الدولية، كالصراع، الحرب، الأزمة والتوتر، علنا نجد مفهوماً واضحا و شاملا يعبر عن تفسير مفاهيمي للعلاقات الجزائرية المغربية في الفترة التي تلت تصدع المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة .

أما من الناحية النظرية فقد حاولنا تفسير واقع العلاقات بين البلدين من خلال دراسة مختلف المقاربات النظرية لتحليل النزاع في العلاقات الدولية، كانت البادية بدراسة المعايير الخاصة بالتحليل الظاهرة التنازعية في العلاقات الدولية، وثم إلى التفسير الواقعي للعلاقات بين الدول، دون ان ننسى ان الدراسة تناولت فترة تغيرت فيها مفاهيم كثيرة منها التحول في مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وتأثيره على واقع العلاقات بين الدول.

ومن خلال التطرق للمقاربات المفاهيمية والنظرية في هذه الدراسة ارتأينا ان نختم هذا الفصل بدراسة نماذج نظرية للتحليل في العلاقات الدولية وهي نظرية صناعة القرار في السياسة الخارجية وتأثيرها على العلاقات بين الدول ، وخلال دراسة هذا النموذج النظري استخلاصنا:

– ان دراسة نظرية اتخاذ القرار في العلاقة الدولية هي تكريس لمفهوم الدوافع الذي عبر عنها سانيدر في دراسته للسياسة الخارجية للدول.. ومحاولة تفسير معظم الظواهر والنزاعات الدولية الحاصلة.

– ان اتخاذ القرار في العلاقات الدولية يعطي بعدا نظرياً يلامس الواقع الدولي ويفسر العلاقات بين الدول.

أعتبر موضوع العلاقات الجزائرية المغربية من أكثر المواضيع إثارة للجدل في الساحة السياسية خاصة بالنسبة للمختصين والباحثين في الشؤون المغاربية وهذا نظرا للوضع العام الذي شهدته العلاقات (بين البلدين) منذ بداية التاريخ الاستقلالي لهما.

ومن هنا وباعتبار موضوع دراستنا خصص للعلاقات التي ميزت الجزائر والمغرب في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة فإننا سنركز في هذا على تطور العلاقات على غرار الملف الحدودي بين البلدين في الفترة الممتدة بين " 1989-2005 " ويكون ذلك وفق عدة مباحث:

1- المبحث الأول: نتناول من خلاله تاريخ العلاقات بين البلدين من خلال التطرق لملف النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب في الفترة الممتدة بين 1962-1988[*] ، وقيام الاتحاد المغاربي في الفترة الممتدة بين 1989-1994 .

2- المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى العلاقات بين البلدين في فترة 1994-1999.، غطينا من خلاله، ملف الحدود البرية بين الجارتين، والبعد الامني في العلاقات ،.

3- المبحث الثالث: تطرقنا من خلاله إلى المرحلة الجديدة في تاريخ الدولتين ووجود نخب جديدة في الدولتين وكانت تغطيتنا قد تناولت الفترة الممتدة ما بين 1999-2005 تاريخ إلغاء التأشيرة المغربية على الجزائريين فتح الحدود المغربية.[*]

[*] إن مغزى الباحث من إدراج مبحث يتناول تاريخ العلاقات في الفترة المذكورة أعلاه هو الإحاطة التامة للموضوع محل الدراسة تاريخيا وإبراز انعكاسات هذه الأطر التاريخية على واقع العلاقات بين الجزائر والمغرب في الفترة محور الدراسة. انظر إلى كرونولوجيا العلاقات الجزائرية المغربية، ملحق رقم:01، ص179.

المبحث الأول
التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية

المطلب الأول: ملف النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب"1963-1988" :

لقد كان لغياب مفهوم الحدود [1] الثابتة في منطقة المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية اثر كبير على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها،فالتقسيم السياسي للمغرب العربي وليد التقسيمات الناجمة عن توزيع مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية الكبرى في إفريقيا دون مراعاة هذه الأخيرة عوامل الجغرافيا الطبيعة أو خصائص المجتمعات المغاربية المتجاورة ، مما أدى إلى خلق بؤر للتوتر والنزاع، وبذلك أصبحت دول المغرب العربي أكثر عرضة للخلافات الحدودية بسبب التلامس المساحي في مناطقها.[2]

فيما يخص الجزائر والمغرب وباعتبارهما دولتا القلب في المغرب العربي، وكذا القطبين الفاعلين والمؤثرين .على الإقليم المغاربي فان النزاع الحدودي أو النقاش في الملف الحدودي كان الأبرز.. فالتصور المغربي للحدود كان مستندا لبعض الحجج التاريخية أبرزها: اتفاقية " لالا مغنية " المبرمة بين فرنسا كحكومة و الملك المغربي بتاريخ 18 مارس 1845م. وقد نصت على عدة بنود أهمها: [3]

1. تستمر الحدود على ما كانت عليه في العهد العثماني.
2. تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقا من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة "ثنية الساسي"
3. الإبقاء على الصحراء مشتركة(Sahara région partagée entre les deux pays).

وقد تم هنا إبراز التوزيع القبلي لكل من الجزائر والمغرب *

إن المطالب المغربية الرسمية لمسألة تسوية الحدود تعود في تاريخها

---

[1] اختلفت المفاهيم في إيجاد صيغة تامة حول الحدود "الفقه القانوني، الجغرافيا السياسية" ،لمزيد من المعلومات انظر:
- ناظم عبد الواحد الجاسور ، إشكالية الحدود في الوطن العربي :دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية- العربية .عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2001:ص 14

[2] Boualem Bougutaia ;Les frotiéres méridionales de L'agérie .Alger: édition ,S ;N,E,D,1981 , P 23-24.

[3] Rozet et Eartte ; L'agérie: et'at Tripolitaine . Tunis :Edition Bous lamer ,1980,P 19- 20

*وزعت القبائل في **المغرب** هي : المحيا ، بنوكيل ، المنبأ ، وعمرو الصحراء وأولاد سيدي الشيخ الغرابة .
الجزائر :أولاد سيدي الشيخ الشراقة ،وكل قبائل حميان الجنبة.

إلى العهد الاستعماري، فأثناء الثورة التحريرية الجزائرية ظهر ما يسمى بالفكرة المغربية المنطوية تحت أطروحة " الحق التاريخي "التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال "علال الفاسي" وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره في نوفمبر 1955، وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة "المغرب الكبير ...

والمغرب كما حدده علال الفاسي يضم في أجزاءه : بلاد شنقيط "موريتانيا حاليا "، بشار وتندوف الخاضعين للدولة الجزائرية-حاليا- وجزء من مالي والسنغال، بالإضافة إلى سبته مليلية – تحت السيادة الاسبانية-وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب*.[1]

في هذا الإطار حاول علال الفاسي كزعيم استقلالي في المغربي إبراز

وتدعيم مواقفه التي عبر عنها في هذا الكتاب في عدة تصريحات وخطب من أبرزها التي ألقيت يوم الأربعاء 7 مارس 1956 وجاء فيها التالي " مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة، والصحاري الاسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار والأقاصي الجزائرية – المغربية لم تنزع عنها الوصايا،فاستقلالنا يبقى مبتورا،وواجبنا الأول هو متابعة العمل من اجل تحرير البلاد وتوحيدها" *. [2]

ومن هنا جرت عدة اتصالات بين المملكة المغربية وأعضاء رسميين من الحكومة المؤقتة الجزائرية، ثم التوصل فيها إلى توقيع بروتوكول سري بين "الملك الحسن الثاني" ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية " فرحات عباس" في يوم الخميس 6 جويلية 1961 * يتضمن أهم الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية [3] ، على أن يتم تأجيل المفاوضات حول مسالة الحدود التي أن تستقل الجزائر: بحجة محمد الخامس انه لا يريد ضرب المقاومة الجزائرية بخنجر في ظهر.[4]

وقد نص هذا الاتفاق السري على مايلي :

---

*إن الاسم المتداول و المعروف للساقية الحمراء ووادي الذهب هو الصحراء الغربية او الصحراء الاسبانية وقد وردت أول مرة في تقرير الحاكم الإسباني الذي حكم الصحراء أيام أول دخول لإسبانيا SA HA RO ESPANOL هذه التسمية هي اختصار SAGUIA الساقية HAMRA الحمراءRIO DE ORO .

(1) إسماعيل معراف غالية ، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية . الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 ، ص 44.

* حاول "علال الفاسي" تسليط الضوء عن هذه القضية في عدة مناسبات حيث أكد في 18 جوان 1956 بطنجة :" أن المغرب سيواصل الكفاح إلى غاية استرجاع كل شبر من أراضيه ... مبررا ذلك بأن الحدود الحقيقية للمغرب تصل إلى السنغال "

Rozet et Eartte Saint Louis ; Op.cit , P 129.

(2) Tony Hodges ; Sahara Occidental ..Paris :Edition L'harmattan ; 1987, P 113.

* ملاحظة : انعقد البرتوكول السري بين المغرب والحكومة المؤقتة دون موافقة حزب جبهة التحرير الوطني

(3) محمد رضوان ، منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية .الجزائر :إفريقيا الشرق ، 1999 ، ص44 .

(4) Attilio Gaudio ; Guerres et paix au Maroc : 1950-1991 . Paris :Edition Karthala ,1991,P119 .

1. تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال ووحدته الوطنية، وتدعم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات ايفيان.
2. تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بان المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة. [1]

مباشرة وبعد استقلال الجزائر جويلية 1962، عاد المغرب ليطرح قضية الحدود من جديد، وأصبحت الجزائر دولة مستقلة في وضعية غير مؤكدة وتواجه مأزق امني آخر -- من استعمار فرنسي طمس تاريخها في مدة تقارب 132 سنة إلى دولة مجاورة لديها غايات وسياسات توسعية تصل إلى أقصى الجنوب- " Un Etat indépendant dans le statut incertain ". وقد شهدت المنطقة خلال هذه الفترات محاولة مغربية لاحتلال المراكز المتنازع عليها في منطقة " كولومب " ببشار تزامنت معها مواجهات قمعية جزائرية للمظاهرات التي حاول من خلال سكان المنطقة المطالبة للانضمام إلى الإقليم المغربي *.

وفي ظل هذه الأجواء المتوترة بين البلدين أعاد الملك المغربي الحسن الثاني ومن خلال زيارته للجزائر في الفترة الممتدة بين 13-15 مارس 1963 فتح ملف الحدود[(2)] إلا أن هذه اللقاءات لم تصل إلى أي نتيجة، ومن جانبها تحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد الإفريقي حيث وفي تاريخ 28 جوان 1963 صادقت على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي يقر" بالمحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار ، وطبقا للمبدأ القانوني " Uti Possidetis *" الذي ينص على ثبات الحدود وقداستها، وبقي موقف المغرب متحفظ.

بعد صدور دستور الجزائر الجديد سنة 1963 ظهر الموقف الرسمي للجزائر في المسألة المتعلقة بالحدود " **الجزائر واحدة موحدة لاتقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب** " وبالتالي هدف الشاذلي بن جديد بذلك أن هناك تغيير في بنود الاتفاق السري الذي اعتبره غير رسمي سواء على المستوى الدبلوماسي أو

---

[1] Paul Balta ; Le Grand Maghreb ,dés L'indépendance à L'an 2000.Paris:Edition La découverte,1990,P 202.

*اعتبرت المغرب هذا التصرف هو عبارة عن تعبير أهالي المنطقة بالولاء إلى الملك الحسن الثاني

انظر : "حرب الرمال: الحرب المباشرة الوحيدة بين المغرب والجزائر" .

متحصل عليه من الموقع: http://www.arabic-military.com/montada-f23/topic-t8115.htm بتاريخ 24/ 2009/03.

[2] (فسر المحللون السياسيون للشأن المغربي هذا التصرف بمحاولة الملك الحسن الثاني أن يكون القائد المطالب بالوحدة الترابية ويكسب العظمة التي عرفتها سيرة الملوك وينافس بذلك الحزب الاستقلالي "علال الفاسي"

انظر : Tony Hodges ;Op.cit,P114

*"Uti Possidetis "هي فكرة : لك الحق في الاحتفاظ بالشيء الواقع بحوزتك.

المستوى الدولي (استند في ذلك للمفهوم القانوني Rebus sic stantibu) ، فكان هذا ضربا للمطامع المغربية واعتبره هذه الأخيرة خيانة، وتحول الخلاف إلى نزاع حدودي(حرب الرمال).

*** حرب الرمال 1963 :**

بداية الحرب كانت في سبتمبر 1963 بتحركات من الجيش الملكي المغربي والجيش الجزائري على طول الحدود بين البلدين، وقد اجتازت بعض الوحدات للقوات الملكية المغربية الحدود الجزائرية على مستوى ولاية بشار، وتمركزت في منطقة حاسي البيضاء وتجنوب (50 كلم داخل التراب الوطني).[1]

وكانت المرحلة الممتدة من أول أكتوبر لغاية 5 نوفمبر 1963 مرحلة الاشتباكات في ثلاث مناطق : تندوف و كولومب بشار في الجزائر، ومنطقة "عين فيجيج" في المغرب، ولقد أطلق على هذه الاشتباكات اسم حرب الرمال* [(2)]، وتجدر الإشارة إلى الأهمية الجيوستراتجية للمنطقة المتنازع عليها، بالإضافة إلى كون هذه المناطق غنية بالحديد و الفحم، فهي بمثابة منافذ تقرب المغرب من أراضي موريتانيا التي كانت في ذلك الوقت احد أهم المطامح التوسعية المغربية.

*** مساعي التسوية :**

لما اشتد التوتر بين البلدين، التقى وزير الخارجية الجزائري بنظيره المغربي في شهر أكتوبر سنة 1963، من اجل وضع خطة لتسوية النزاع بين البلدين، وقد أسفرت محادثتها عن اتفاقية تضمنت النقاط التالية:[(3)]

1. المواطنون في كل من الدولتين الموجودون في إقليم الدولة الأخرى، ويقيمون في المنطقة المتنازع عليها يمنحون حتى المرور عبر الحدود.

---

[1] مصطفى صايج، " تطور العلاقات الجزائرية المغربية : دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية ".رسالة ماجستير .(جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية ،1995-1996)،ص23 .

*إن الإعلان المغربي للحرب في تاريخ أكتوبر 1963 كان نتيجة لتخوف الملك الحسن الثاني من نشوء حرب أهلية في المغرب آن ذاك بالإضافة إلى وجود أطماع توسعية.

انظر : Le Roi Hassan 2 ; Le Défi .Paris : Edition Altsmi Michel ,1976,P 81.

[2] عبد القادر محمودي ، النزاعات العربية- العربية ،وتطور النظام الإقليمي العربي 1885-1945. الجزائر : المؤسسة الوطنية للاتصال،2002،ص 245.

[(3)] احمد العايب ، " البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ". رسالة ماجستير .(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية ،1993) ص 62 .

2. تتعهد الدولتان بعد قيام أي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الآخر، ويؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها.

3. تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو تدبير عسكري من شانه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.

4. اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى الرؤساء.

لكن هذه الاتفاقية باءت بالفشل مع وقوع اشتباكات عسكرية مجددا يومي 09 و07 أكتوبر سنة 1963. واستطاعت القوات المغربية ان تستولي على جزء من أراضي النزاع.

نتيجة لفشل الاتصالات السياسية بين طرفين، وعدم استطاعة الجزائر استعادة المواقع المحتلة، قامت بالاستيلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة ايش، وهنا تفاقم النزاع مما تترتب عنه تدخل الجامعة العربية في 19 أكتوبر 1963 لمحاولة إيقاف الحرب، لكن رفض الطرف المغربي للمبادرة، أدى إلى فشلها في حل النزاع القائم[(1)]

وبعد فشل مبادرة الجامعة العربية والمبادرات الدبلوماسية (تونسية، ثم سورية ثم عراقية وأخيرا مصرية)، استطاعت الدبلوماسية الإفريقية أن ترفض وقف إطلاق النار بين البلدين[(2)]، وكان ذلك أثناء اجتماع اللجنة المكلفة بقض النزاع الجزائري- المغربي ببماكو* عاصمة مالي في نهاية شهر أكتوبر سنة 1963، حيث التوصل إلى إصدار قرار مشترك يتضمن عدة نقاط أهمها :[(3)]

1. إيقاف القتال في منتصف ليلة 02 أكتوبر 1963

2. تحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رباعية من ممثلين للدول الأربع المشاركة في المؤتمر .

3. تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياة وسلام هذه المنطقة.

4. تشكيل لجنة تحكيم يتولى اختيارها وزراء خارجية دول المنطقة وتكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين، ودراسة مشكلة الحدود بينهما وتقديم مقترحات ايجابية للطرفين.

5. إيقاف الحملات الدعائية بين البلدين، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.

بإعلان اتفاقية وقف إطلاق النار انتهت حرب الرمال لكن السلام التام في المنطقة لن يعود إلا بشروط أكدت عليها الجزائر من خلال تصريح أدلى به الرئيس بن بلة، والذي أعلن فيه بأنه سيبقى مستحيلا مدام

---

(1) المرجع نفسه ، ص 63.

(2) عبد القادر محمودي ، مرجع سابق ، ص 145.

* اتفاقية بماكو : اتفاقية وقف إطلاق النار . انظر : احمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب " .مجلة السياسة الدولية . العدد :111،القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير 1993، ص 242 .

(3) (صايج مصطفى ، مرجع سابق ،ص 23-24 .

المغرب لم يتقبل توصيات اللجنة المشركة التي تنص على انسحاب القوات العسكرية من على الحدود وكذا تحسين معاملة المواطنين الجزائريين المتواجدين في المغرب.[4]

وبعد عدة لقاءات بين الطرفين ظهرت بوادر انفراج مؤقت، إذ تم الاتفاق في نوفمبر 1964:

* على تدعيم التبادل التجاري بينهما

* إلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع الصناعية والزراعية.

ولكن ذلك لم يدم طويلا إذ انفجرت النزاع من جديد ، ففي 8 ماي 1966 أعلنت الجزائر عن تأميم مناجمها من بينها منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي يطالب بها المغرب[(1)] ، واعتبر المغرب هذا التصرف، انتهاكا لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية والخاصة ببحث نزاع الحدود بين البلدين. بينما اعتبرته الجزائر قرار سيادة وبذلك بدت ملامح الانفجار تتضح من خلال:

- تحديد الحملات الإعلامية المتبادلة بين البلدين
- اختراق دوريات البلدين لحدود كل منهما.
- حشد قوات الطرفين في منطقة النزاع " تندوف " [(1)]

وبقي الوضع بين 1964 و 1967 يتراوح بين الانفراج والتوتر، حق توصل الطرفان إلى ابرام عدة اتفاقيات لإعادة رسم الخدود وتحسين العلاقات بينهما :

1. **اتفاقية افران** : المبرمة بتاريخ 15 جانفي 1969، تقرر من خلالها إنشاء لجنة مشتركة تجتمع بصفة دورية لحل المشاكل المتعلقة بالبلدين.
2. **اتفاقية تلمسان** : بتاريخ 27 ماي 1970 تضمنت إنشاء لجنة مشتركة تعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدين كما اتفق الطرفان على إنشاء شركة جزائرية- مغربية لإحياء و استغلال منجم غار الجبيلات.[(2)]
3. **معاهدة الرباط** : 15 جوان " يونيو " 1972 وقع الجانبان على اتفاقية الحدود (الملك الحسن الثاني*، هواري بومدين)، وذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA)[(3)].

[(4)] فاطمة وزان ،" تطور مشكلة الحدود في المغرب العربي :حالة الحدود الشرقية والغربية للجزائر ".رسالة ماجستير(جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية 1998) ص 152.

[(1)] المرجع نفسه ، ص 25-26.

[(2)] Eric Laurent ;Mémoire d'un Roi :Hassan 2 .Paris:Edition Plon, 1993,139-143

*صرح الملك محمد الخامس ضمن خطابه الافتتاحي قوله :"يسعدني أن أعلمكم بأن الخلاف الجزائري المغربي المتعلق بالحدود قد زال كليا ،ونحن نطلب من منظمة الوحدة الافريفية أن تسحب الملفات المتعلقة بالقضية من ارشفيها ".

[(3)] عبد القادر رزيق مخادمي ، نزاعات الحدود العربية – العربية .الجزائر : دار الفجر للنشر والتوزيع ،2004،ص 127.

صادقت الحكومة على هذا الاتفاق في 22 جوان 1972 أما المغرب فلم يصادق عليها إلا في 24 جوان 1992) [1](، مرجعا عدم تأسيس البرلمان المغربي السبب الوحيد لامتناعه عن التصويت.

المطلب الثاني: تفعيل الاتحاد المغاربي 1988-1994

ان المتتبع لتاريخ منطقة المغرب العربي* يقف على حقيقة وهي أنه هذه المنطقة مثلما عرفت الهجمات والتدخلات الاجنبية في شؤونها الداخلية والتي أدت الى تفكيكها أحيانا وتوحيدها أحياناً أخرى ، عرفت كذلك منذ العصور محاولات للتوحد حتى وان كانت قليلة مقارنة بحالات التفكك والتجزئة خاصة في العصور القديمة والوسطى ، اما عن العصور الحديثة فإن عملية التفكير في العمل الجماعي بدأ منذ القرن العشرين عندما سعى بعض الشباب المغاربي الى تنسيق وتوحيد الجهود لرد الخطر الفرنسي،)[2](وتوالت توحداتهم رغم عوامل التجزئة التي كانت تفرضها الظروف تارة، والقيادات من جهة والواقع السياسي في هذه البلدان كعامل أساسي، الى وجد ما يسمى باتحاد المغرب العربي الذي كان نتيجة عدة اجتماعات عبر عقود متتالية كان أولها في طنجة سنة 1958 وصولا الى مراكش سنة 1989، فماهي آليا العمل المغاربي المشترك؟ وماهي تداعياته على العلاقات بين الجزائر والمغرب ؟ لماذا جمد العمل المغاربي؟

الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي:

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي)[3](قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/4/30 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 1988/6/10، وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

---

[1] صايج مصطفى ، مرجع سابق ، ص 26.

*انظر الملحق رقم:02، ص:183.

[2] صبيحة بخوش،" اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية" أطروحة دكتوراه(كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر نوفمبر 2007) ص أ.

[3] ثريا زرفاوي ،" الاتحاد المغاربي من خلال جريدة الشعب: دراسة وصفية تحليلية". رسالة ماجيستير(قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر،2000-2001)،ص:22-23.

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.[1]

معوقات اتحاد المغرب العربي:

بالتأكيد هناك الكثير من العوامل التي أعاقت مسيرة اتحاد وجعلته يركن إلى الجمود منذ 1995، وهذا على الرغم من أن التجربة نمت في بيئة اجتماعية متجانسة ، فهناك روابط الدين والحضارة والتاريخ المشترك ، الا ان كل هذا لم يجنبها التعثر ، فاتحاد المغرب العربي صاحبته منذ البداية عوائق وتحديات لم يتمكن من تجنبها ، منها ماهو مزمن ويرتبط بوضعية الأقطار المغاربية وسياستها تجاه بعضها البعض ومنها ماهو ظرفي سرعان مازال ، لكنه ترك بصمات واضحة على عمل الاتحاد.

1- المعوقات الظرفية: وتتمثل في العناصر التالية:

- **<u>الوضع الأمني في الجزائر:</u>** [2] عرفت الجزائر أواخر الثمانينيات انتفاضة شعبية عارمة نتيجة تردي اوضاع المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وكرد فعل على ذلك تبنى النظام إصلاحات سياسية توجها دستور 1989/02/23 وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 1989/07/05.

كنتيجة لتلك الإصلاحات بدأت الخريطة السياسية للجزار تتضح ، ففتح المجال إلى العمل التعددي وظهر اكثر من 40 حزب على الساحة السياسية ، كرست من خلالها انتخابات تشريعية تم من خلالها

وقف المسار الانتخابي ... البذور الأولى للأزمة الدموية في الجزائر

المسيرات الاولى لقيادات الفيس المحل :خاضت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الانتخابات التّشريعية الوحيدة التي عرفتها الجزائر آنذاك وكان ذلك يوم 26 ديسمبر 1991، وفازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا ساحقا في الجولة الأولى بـ188 مقعدا من أصل 340 مقعد في المجلس الشعبي الوطني.

---

[1] انظر ملحق رقم: 03 ، ص:.184

[2] لعياشي عنصر ،" سوسيولجيا الازمة الراهنة في الجزائر. <u>مجلة المستقبل العربي</u>.العدد:30، تموز30،2005-34.

الانتخابات التشريعية الأولى:[1]

وجاء في المركز الثاني حزب جبهة القوى الاشتراكية بـ25 مقعدا ثم جبهة التحرير الوطني بـ16 مقعدا، وهذا الذي أثار حفيظة هذه القوى ، إذ أبت أن يحقق الإسلاميون هذا الفوز الذي ربما ينقل الجزائر نقلة أخرى تقترب فيها أشد الاقتراب من أمتها العربية والإسلامية، فأمرت تلك القوة بإلغاء الانتخابات وصادرت خيار الشعب يوم 11 يناير 1992.

ودخلت الجزائر في دوامة من الارهاب والتصفيات الحسابية بين جميع الاطراف اللعبة السياسية ، كانت نتيجتها ان تغرق الدولة في حمام دم وانغلاق اجتماعي وعدم تفتح على العالم، ولقد أثرت هذه العوامل على مساهمة الجزائر في البناء المغاربي مثلما يدعي البعض، والدليل على ذلك حرصها الدائم على حضور كل الاجتماعات المنعقدة للاتحاد سواءً تعلق الامر بمجلس الرئاسة أو باقي الهيئات ، واستمرار الوضع وتفاقمه أكثر خلال سنة 1994 خلق نوعا من التخوف من تنامي ظاهرة الحركات الاسلامية في اقطار المغرب العربي ، خاصة حركة النهضة في تونس، وجامعة العدل والاحسان في المغرب، بالرغم ان حدتها لم تكن بقدر الجماعات الاسلامية في الجزائر" الفيس، ،النهضة، حماس" [2]

*** الاتحاد المغاربي مشلول بعد 17 سنة على تأسيسه:**

لا أحد يشك من الذين تعاطوا ولو بقليل من الجدية والموضوعية مع فكرة إنشاء اتحاد دول المغرب العربي في أن هذه الفكرة والحلم يمران اليوم بأزمة ليست كسابقاتها المتكررة في عهد لم يتعد عقدا أو أكثر من نصف عقد من الزمن، وأخطر ما في هذه الأزمة أنها تتعدى في حجم استعصائها على المعالجة حدود أزمات الإقليم العصية على الاختراق إلى أخرى تجوب انتماءه القومي الأرحب والقاري والعالمي، وتتحكم بموجبها بعض الدول "الكبرى" في مصير الدول والشعوب العاجزة عن خلق نظامها الإقليمي الطبيعي الذي يعتبر لها ضرورة تاريخية كما هو حال الوحدة بين أقطار دول المغرب العربي.
إذ يؤكد التاريخ للباحثين والمهتمين بشؤون المنطقة أن هذا الإقليم ظل طيلة مراحل تاريخية يكوّن وحدة اقتصادية وجغرافية وثقافية واحدة، وإن لم تنف هذه الحقيقة بالطبع واقع أن شمال إفريقيا، كما هو الوضع في العديد من أقاليم العالم الموحدة اليوم، [3] قد عرف خلال مراحل متقطعة من تاريخه وجود دول أو

---

[1] احمد العايب ،مرجع سابق، ص 89-90.

[2] ديدي ولد السالك " اتحاد المغرب العربي : أسباب التعثر ومداخل التفعيل" المستقبل العربي ، العدد 312 فيفري 2005، ص58 .

[3] محمد الميلي ، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب. بيروت: دار الكلمة للنشر،1983، 62.

عدة دول على أراضيه الشاسعة، لكن تلك الدول لم تكن تشكل في حد ذاتها وحدة اقتصادية أو ثقافية مستقلة، كما أن وجودها بقي ثانويا مقارنة مع وجود الدول الموحدة، كما يشهد تاريخ المنطقة الذي ظلت فيه الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية والجغرافية هي القاعدة الأصل.

وفي العصر الحديث استطاعت الدول الوطنية التي ظهرت داخل الإقليم أن تواجه خطر القضاء على الهوية الذي مورس ضدها بلا هوادة من طرف الجهة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، لا سيما فرنسا، لكن تلك الدول لم تتمكن من استيعاب آليات تستعيد بها وحدتها التاريخية، بل دخلت أحيانا آليات عديدة في لعبة الصراعات الحدودية، واقتسام النفوذ والسيادة على المناطق التي لم يشأ الاستعمار حسم أمرها النهائي بين دول جديدة اقتطع خريطتها بعناية لمقاصد سيئة لا تخفى على المراقب. ((1)

من أخطر تلك الأمور ما فجر أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب، وما عرف بأزمة إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب الذي أدخل الجزائر في مواجهة مزدوجة مع المغرب وموريتانيا سنة 1975، وما زال أهم العقبات أمام محاولات الأنظمة المغاربية في أن تحتذي بالنماذج التوحيدية في ضفة البحر الأبيض الشمالية، محاولات لم تتعرض لهذه الإعاقة الوحيدة وإنما تعرضت لعجز الأنظمة السياسية في بلدان المغرب العربي عن تحديث ممارساتها السياسية في الحكم، وفرز نخب تعبر عن إرادة شعوبها الحقيقية، لأن ذلك الأمر كفيل وحده بتعزيز مسار الوحدة المغاربية بحكم أنها مطلب شعبي تعززه الحاجة الاستراتيجية في خلق كيان يواجه به تهديد الاتحادات القائمة والمنتظرة في المنطقة والعالم.

لم تنجح المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب العربي الكبير إلى فعل تاريخي قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغاربية، بل إنها لم تنجح في تركيب برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات ومواد قابلة للانغراس في تربة الواقع، وقادرة في الآن نفسه على تحويل المشروع إلى تاريخ.ورغم المعطيات الجغرافية والتاريخية والثقافية العامة التي صنعت مشروع الاتحاد وحلمه، فإن ضغوط الواقع في أبعاده المختلفة قد كرست واقع الحال القائم بين أقطار المغرب العربي.(2)

يفترض المراقب من الخارج أن دول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون عربي إقليمي فاعل في محيطه المجتمعي ومطور لآليات في التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بحكم الطابع الواقعي والبراغماتي الذي وسم أغلب سياسات أقطاره. ولعله يفترض أيضاً أن غياب الوعي القومي الشمولي عن نخبه السياسية، كما هو الحال عليه في المشرق العربي عموماً، قد يساعد في بلورة

(1) إسماعيل ياغي يحي شاكر محمود، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر. الجزء 02. الرياض: دار المريخ للنشر،1990،ص 123.

(2)مرزة نوري جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1992،ص 85.

أهداف واضحة ومتدرجة، وهو ما يمنحها إمكانية التحقق الفعلي في مستوى الممارسة والإنجاز.. إلا أن ما حصل منذ إعلان ميثاق الاتحاد لا يدعم مثل هذا الرأي، ولعله يكشف بكثير من القوة، وجود خلل ما في الإرادة السياسية يقف بمنزلة حجر عثرة أمام الطموح المجتمعي المغاربي في بناء قوة عربية إقليمية في شمال غرب إفريقيا، قوة قادرة على ركوب درب التنمية بإيقاع أسرع، وقادرة في الوقت نفسه على إعداد محاور للاتحاد الاوروبي الذي يزداد قوة، ويتجه لتعزيز مسيرته التاريخية في بناء القارة الأوروبية.(1).

من الواضح أن الإحساس بالأزمة البنيوية العميقة وانغلاق سبل الخروج منها، هو الذي دفع الأنظمة المأزومة إلى محاولة البحث عن مخرج جماعي بإحياء وحدة المغرب العربي بهدف التخفيف من المخاطر الداهمة، علماً أن اتحاد المغرب العربي قام على أساس قطري واندمج في إطار تشكيل وحدة إقليمية على غرار الوحدات الإقليمية العربية، وحدة أنظمة قطرية مسيطر عليها من قبل الإمبريالية الأميركية، ولها وظيفة في هذه الاستراتيجية الأميركية في العالم العربي، والبحر الأبيض المتوسط، لدعم ركائز هذه الأنظمة القطرية، ومنع الحركات الإسلامية الأصولية المغاربية من أن تحقق أهدافها، وخلق نوع جديد من التوازنات يساند فيه النظام القوي النظام الضعيف، ويمنع الأقطار الأكبر من احتواء الأقطار الأصغر.

اتحاد المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا) الذي تم إنشا ؤه في مدينة مراكش بالجنوب المغربي في 17 شباط/فبراير 1989، يجابه تحديات داخلية وخارجية يلخصها الشلل الكامل لمؤسساته، والتأجيل المستمر لاجتماع مجلس الرئاسة الذي كان مفترضاً أن يعقد في الجزائر عام 1995. ويضم هذا الاتحاد المغاربي حوالي/80/ مليون نسمة من العرب، ويشمل المنطقة من حدود ليبيا مع مصر إلى نهر السنغال، وتصل مساحتها إلى نحو 5.380591 كيلو متراً مربعاً ، وفي هذا الاتحاد دولتان مهمتان من حيث الموقع وعدد السكان هما المغرب والجزائر.[2]

لا شك في أن وحدة المغرب العربي كمشروع بناء إقليمي قديم متجذر في ضمير شعوب المنطقة، غير أنه يمكن تصنيف المعوقات الكبرى التي اصطدم بها مشروع بناء وحدة المغرب العربي إلى ثلاث:

- مرحلة إزالة الاستعمار وبناء الدولة الوطنية الحديثة: فبعد عامين من استقلال تونس والمغرب عام 1956، وتجذر الثورة الجزائرية في مقاومة الاستعمار الفرنسي عقدت في مدينة طنجة أول قمة مغاربية ضمت قادة أحزاب الاستقلال المغربي والدستور التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، لا الحكومات بحكم أن الجزائر لم تنل استقلالها بعد.

---

(1) كمال عبد اللطيف،" اتحاد المغرب العربي... الإصلاح السياسي أولاً". صحيفة الشرق الأوسط .19 آب 2004،ص 56.

(2)بطرس بطرس غالي ، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977،ص 67-68

- وبعد استقلال الجزائر عام 1962 كان بناء المشروع المغاربي في قلب المفاوضات بين البلدان الثلاثة، حيث تم توقيع اتفاقيات الرباط في عام 1963، التي نصت على تحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة تجاه السوق الأوروبية المشتركة، وتنسيق مخططات التنمية، وسياسة التبادل التجاري. [1]

غير أن كل هذه الاتفاقات لم تتجسد مادياً على الأرض، ولم يتجاوز بناء المغرب العربي إطار المشروع النظري بسبب الصراع التنافسي الذي دب بين حكوماته المختلفة على زعامته، واستمرار النزاعات الحدودية الموروثة من الحقبة الكولونيالبة بين مختلف البلدان المغاربية (نذكر في هذا الصدد النزاع المسلح بين المغرب والجزائر في تشرين الأول/أكتوبر 1963)، وهو ما عكس لنا بروز المظاهر والنعرات الإقليمية التي أصبحت سائدة في عقول وممارسات النخب الحاكمة، والتي قضت على أي تفكير جدي في بناء المغرب العربي الكبير، على نقيض الاعتقاد الذي كان سائداً، والذي كان يعتبر أن استقلال الجزائر سوف يساعد على تحقيقه.

ومغزى آخر هو أن الدول المغاربية أغلقت أبوابها على نفسها، ووضعت حدوداً لها بحواجز إدارات الهجرة والجمارك، وبثقافة جديدة تخلع كل قطر من هويته المغاربية والاسلامية، وسلمت بالكيانات القطرية، وصارت تنظر إلى مشروع المغرب الكبير على أنه مجرد تعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية دون التفكير في تنازل الدول عن أي شيء من سيادتها لحساب هيئة اتحادية مهما كانت هذه الهيئة مجردة من السلطات. وهي روح تختلف عن تلك التي سادت مؤتمر طنجة سنة 1958.

وأسهم اختلاف الاستراتيجيات الاقتصادية في البلدان المغاربية في تهميش مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، وإلى تأجيج الصراعات الايديولوجية بين محوريه تونس والمغرب من جهة، مقابل الجزائر وليبيا من جهة أخرى. [2]

وأمام تفاقم الضغوطات الهائلة التي مارستها الأزمة الاقتصادية، والخوف المرتقب من تفاقم هذه الازمة عشية إلغاء الحواجز الاقتصادية، بين دول السوق الأوروبية المشتركة، سارعت دول المغرب العربي إلى تحقيق نوع من التقارب والتنسيق فيما بينها على صعيد المشاريع الاقتصادية[3].

---

[1] احمد عيسى الشرقاوي ،" أزمة منظمة الوحدة الإفريقية وقضية عضوية البوليزاريو". مجلة السياسة الدولية. العدد:69، يوليو 1982،102.

[2] عز الرجال محمد،" جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية" . مجلة السياسة الدولية. العدد:111، يناير 1993،21-24

[3] أحمد عيسى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 107.

في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، والعزلة السياسية للأنظمة، بدأت السلطات الحاكمة في بلدان المغرب العربي البحث في بعث وتفعيل المشروع المغاربي من جديد في أواسط الثمانينيات، عبر تطويق مجالات الصراعات والتوترات التي تفرقها، والاتجاه نحو تطبيع العلاقات المغاربية – المغاربية. وقد توجت هذه المحاولات بعقد زعماء الدول المغاربية الخمس في مراكش في 17 شباط 1989، والتوقيع على معاهدة مراكش المؤسسة لاتحاد المغرب العربي، وتحديد البنيات السياسية لهذا الاتحاد. [1]

لقد شكل تأسيس الاتحاد المغاربي في 17 فبراير/شباط 1987 خطوة نوعية في مسار الوحدة المغاربية، وعقدت عدة آمال على ذلك، أقلها إيقاف الاستنزاف المتبادل بين أطراف المجال المغاربي، خصوصا أنه جاء بعد معاناة شعوبه ودوله من سياسات المحاور الثنائية المتصارعة على الزعامة طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات.

وجاء تبلور هذا المشروع إفرازا لسلسلة تطورات نوعية في المنطقة، نجملها في خمسة عناصر:

أولاً ، عودة العلاقات الدبلوماسية المغربية الجزائرية، بعد قطيعة دامت 14 سنة، وذلك على إثر لقاء العام 1988 بين الملك الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد. وهذا التقارب أشار إلى تراخي قبضة المؤسسة العسكرية الجزائرية في توجيه السياسة الخارجية للجزائر.

ثانياً ، التفاهم على تسوية نزاع الصحراء المغربية في إطار خطة استفتاء بإشراف أممي، وجرى التفاوض على هذه الخطة طيلة 1988 . 1990.

ثالثاً ، تراجع حدة الضغط الأجنبي على المنطقة والناجم عن التقاطب الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي بسبب بداية تفكك المعسكر الشرقي.

رابعاً ، بروز تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول الشمال الإفريقي.

خامسا، فشل سياسات المحاور الثنائية وخصوصا بعد التجربة المرة لمحور المغرب . ليبيا في مقابل محور الجزائر – تونس . موريتانيا، والتي أدت لإضعاف كل الأطراف.

وقد استمرت هذه العناصر تحكم مسيرة الاتحاد المغربي إلى غاية اللحظة، مع تغير في العنصر الثالث حيث استبدل عامل التقاطب الدولي شرق . غرب بالتقاطب الفرنسي . الامريكي، حيث أن الوضعية العامة للاتحاد المغاربي تتغير كلما عرفت هذه العناصر تغيرات وازنة، ولهذا سنجد عند تحليلها كيف أن جمود الاتحاد هو نتاج لتحول هذه العناصر إلى عناصر مضادة وسلبية في مشروع الوحدة المغاربية، وهو ما سنبينه لاحقاً، وذلك بعد بسط حيثيات المشروع المغاربي([2]).

---

[1] المرجع نفسه، ص 109.

[2] مصطفى الخلفي . **الأزمة بين التوترات الثنائية والدور الخارجي** . المصدر: موقع العصر بتاريخ 20 ديسمبر 2003، 62.

وعقدت أول قمة للاتحاد المغاربي بعد المؤتمر التأسيسي في تونس بين 21 . 23 كانون الثاني يناير 1990، واتخذت عدة إجراءات مهمة بشأن :

– التعاون في مجال الدفاع وتعزيز التعاون مع المجموعات الإقليمية العربية الأخرى والعلاقة مع السوق الأوروبية المشتركة الخ. .كما أصبح التعاون السياسي بين البلدان المغاربية الخمسة ممكناً عن طريق اتخاذ مواقف سياسية مشتركة حول مواضيع الساعة فضلاً عن قبول الزعماء المغاربة أن يكون واحد من بينهم يمثلهم على الصعيد الدولي. [1]

– وجاءت قمة الجزائر التي عقدت في تموز/ يوليو 1990، بعد الفوز المدوي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية، لتسجل بداية التراجع في ديناميكية الوحدة المغاربية. ومما لا شك فيه أن الأنظمة المغاربية تخوفت كثيراً ُ من مشاهدة الإسلاميين يصلون ديمقراطياً إلى السلطة في الجزائر، باعتبار هذا الوصول في حال تحققه فعلياً سيكون له وقع كبير في كل منطقة المغرب العربي، لاسيما تونس، إذ إن حركة النهضة تحتل ما بين 20 . 30 % من الناخبين، وتطرح إقامة السلطة الإسلامية البديلة في تونس. وجاءت أزمة الخليج لتبين التنوع الكبير في مواقف الدول المغاربية الخمس المختلفة والمتعارضة أحياناً. ففي القمة العربية التي عقدت بالقاهرة اتخذت الدول المغاربية مواقف مختلفة حول قرار إدانة العراق،موريتانيا تحفظت، المغرب لمصلحة القرار، الجزائر تحفظت، تونس لا تشارك في القمة، ليبيا ضد القرار. [2]

– في ظل هذا التنوع في المواقف المغاربية حول أزمة الخليج إضافة إلى نجاح الإسلاميين في الانتخابات البلدية في الجزائر، وما أظهرته من هوة عميقة تفصل الشعوب عن الأنظمة، واجه اتحاد المغرب العربي أول أزمة حقيقية.

ومنذ الانقلاب العسكري الذي حصل في الجزائر مع بداية كانون الثاني 1992 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتدخل الجيش لإلغاء الانتخابات التشريعية، وإرغام الرئيس السابق الشاذلي بن جديد على الاستقالة، دخلت الجزائر في مرحلة الصراع المدمر بين النظام والمعارضة الإسلامية الأصولية[3]. وكان لهذا الوضع المأساوي الذي استمر في الجزائر طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي، أثره الكبير

---

[1] لمى مضر الامارة ،" الاستراتيجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية" . مجلة المستقبل العربي. العدد:23، كانون الاول 83،2003-84.

[2] ديدي ولد السالك،مرجع سابق،ص 63.

[3] عبد العالي دبلة ، الدولة رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2004،ص:32.

في إبطاء وتيرة اجتماعات مجالس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي، وهي مصدر القرار الرئيس، وبالتالي في إبطاء مركبة.(((1

(1) بطرس بطرس غالي ،خطة السلام. بيروت: دار النهار للنشر،2003،ص22-25.

المبحث الثاني
الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية 1994 -1999

رغم الغموض الذي يحيط بمصطلح الحدود الدولية إلا انه يشير في معظم المعاجم ومصطلحات القانون الدولي ، إلى المعنى :" الخط الذي يبين أين تبدأ وأين تنتهي الأقاليم الخاصة بدولتين جارتين[1]، وبتعريف أكثر وضوحاً فإنها الخطوط التي ترسم على الخريطة لتبين الأرض التي تمارس الدولة عليها مظاهر سيادتها، وتخضع لسلطتها بحيث يكون لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها"[2]

إن الحدود بهذا المعنى تعبر عن أمر جوهري في العلاقات الدولية، يتعلق بتحديد أين تنتهي سيادة دولة وأين تبدأ سيادة دولة أخرى، ومن هذا المنطلق تعتبر معاهدات الحدود من أهم الوسائل التي يتم اللجوء إليها لمعرفة حدود سيادة الدولة على إقليم معين، كونها تملك أهمية حاسمة في رسم الحدود في حالة انبثاق نزاع، وأيضا تعكس بوضوح توافق الأطراف حول وضع الحدود ، وبالتالي خوضها لمبدأ "قدسية الاتقاف و الوفاء بالعهد" الذي يشير إلى أن العقد شرعية المتعاقدين ووجوب مراعاة الالتزامات الدولية وتنفيذها بدقة.[3]

يختلف ملف الحدود في فترة ما بعد الحرب الباردة على الفترة الممتدة مابين 1963-1988، فهذه الأخيرة كان النزاع فيها حول الحدود التاريخ لكلا البلدين ، فالمغرب حاول بشتى الطرق استرجاع كافة أراضيه التي ذكرها علال الفاسي في كتابه الأبيض سنة 1955، محددا الحدود الإقليمية للمغرب الأقصى في بلاد شنقيط، في حين أن الجزائر رفضت ذلك معتمدة في ذلك على الحدود الموروثة من الاستعمار الفرنسي.

المطلب الأول: أزمة الحدود البرية بين الجزائر والمغرب

تعود قضية غلق الحدود البرية الجزائرية المغربية إلى عام 1994 عندما قامت مجوعة إرهابية بمهاجمة فندق في24 اوت 1994 بمراكش و تم إطلاق النار فيه مما يدل على همجية العمل الإرهابي الطائش فقامت السلطات المغربية بإصدار قرار كان باتهام السلطات الأمنية الجزائرية و بالضبط في جهاز المخابرات دون تقديم أي دليل .

---

[1] رياض بوزرب، مرجع سابق، ص:52.

[2] أحمد مهابة، مرجع سابق، ص239.

[3] نوري مرزة جعفر ،مرجع سابق ،ص 55.

بعد ذلك أصدرت السلطات المغربية قرار يقضي بفرض التأشيرة على الجزائريين الداخلين إلى الأراضي المغربية* و للأسف كان هذه القرار أحادي الجانب أي من جانب طرف واحد دون جعل أي اعتبار لسيادة دولة أخرى .

- يعتبر هذا خرق لمراسيم الدولية الدبلوماسية في حين برأ القضاء المغربي السلطات الأمنية الجزائرية من التهم المنسوب إليها لا علاقة بمنفذي هجمات مراكش بالسلطات الجزائرية يعني لا يوجد أي دليل إثبات يربط العلاقة بينهما
- من المعلوم في ذلك الوقت كانت الجزائر تمر بأزمة أمنية المتمثلة في الإرهاب و السلطات الأمنية نفسها كانت تحارب الإرهاب ، بعد ذلك صدر قرار أحادي من طرف السلطات الجزائرية رد على التأشيرة التي فرضت على الجزائريين الذين لا دخل لهم و لا ناقة و لا جمل لهم في المشاكل السياسية بين البلدين قامت السلطات الجزائرية بقرار نعتبره خاطئ هو غلق الحدود بين البلدين دون إعطاء أي اعتبار للعائلات المغربية الجزائرية التي تزور بعضها في ذلك الوقت هنا تأزمت العلاقات السياسية الجزائرية المغربية و نعتبر مسؤولية غلق الحدود البرية بين البلدين مسؤولية حكومتين و نظامين ضحاياه الشعب الجزائري و المغربي خاصة بين العائلات الجزائرية المغربية التي تربط بينهما علاقات مصاهرة و زواج فهؤلاء هم اكبر المتضررين من غلق الحدود البرية خاصة إذا علمنا أن حجز السفر على الطائرة يكلف الكثير بحيث ينفق الشخص المسافر أضاعف مضاعفة مقارنة بالتنقل عبر البر في مسافة قصيرة جدا.[1]

سنة 1996 أقامت الجزائر الدنيا و لم تقعدها بعد أن صرح السيد محمد بوستة بصفته الأمين العام لحزب الاستقلال في برنامج" في الواجهة" الذي كانت تقدمه القناة الثانية المغربية ، أن سياسة حزبه الخارجية، ستكون في حالة مشاركته في الحكومة ، حول العمل على استعادة المناطق المغربية المحتلة في شمال المملكة و في جنوب شرقها. فجندت الجزائر وسائل إعلامها على مختلف مشاربها ، للتنديد بموقف حزب الاستقلال من قضية الحدود المغربية الجزائرية الشرقية[2].

---

* انظر إلى الملحق رقم 04 و05 ، ص:189-190.

[1] محمد رضوان ، منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية. الجزائر :إفريقيا الشرق ، 1999،ص30.

[2]صلاح الدين العقاد ، السياسة والمجتمع في المغرب العربي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971،ص47-49.

- إن قضية حدود البلاد وسلامة أمنها هي بالدرجة الأولى قضية دولة ، وليست قضية أفراد أو جماعات معينة. وإذا كان أبناء المناطق المعنية باتفاقية الحدود مع الجزائر هم أصلا مغاربة من الدرجة الأولى

(ذوي منيع – أولاد جرير – العمور – أهل القنادسة– أهل توات ووادى الساورة...) التحقوا بأرض الوطن إبان الحرب التحريرية الجزائرية، فإنهم انصهروا عبر السنوات في المجتمع المغربي بطريقة طبيعية، تجعل لهم ما لهذا المجتمع من حقوق ،و عليهم ما عليه من واجبات اتجاه الوطن، غير ان منهم من قضى نحبه ، ومنهم يحلم بالدخول يوما إلى مدينة بشار، و بيده الراية المغربية. ومنهم من انصرف كليا عن الخوض في الموضوع، إيمانا منه بان– للبيت رب يحميه–. كما أن منهم من ينتظر، وهو قلة قليلة من المتقاعدين الجنود، الدين كانوا في السابق مكممي الأفواه، طوال حياتهم العملية في الجيش لملكي، وهي قلة ، ليس لها أي إلمام بالموضع، ولا تعرف الأبعاد السياسية ولا الإستراتيجية المرتبطة بقضية الحدود مع الجزائر،، حيث اتصلت هذه الفئة سنة 1998 بالراحل الفقيه البصري بغية إثارة هذه النازلة مجددا مع حكومة السيد عبد الرحمان ليوسفي الأولى ، دون جدوى.لان " فاقد الشيء لا يعطيه[1]."

المطلب الثاني: البعد الأمني للعلاقات بين الجزائر والمغرب:

أعتبر الأمن من أكثر المواضيع إثارة ، في دارسة تاريخ العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، إذ أن المعضلة أو المأزق الأمني مصطلح جديد نسبيا صاغه لأول مرة عالم السياسة الأمريكي **جون هارز** سنة 1950، ومن ذلك الوقت تم تداول المفهوم من قبل العديد من الباحثين وأصبح ميزة أساسية للحوار الدفاعي – الهجومي ضمن الواقعية.وتعدد استعمالاته فأصبح هو الإطار التفسيري لواقع العلاقات بين الدول، ومن هنا كان تمحور هذا المطلب في هذه الدراسة إجباريا، لان تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية أعطى ملامح للعالم أن هناك ابعدا أمنية تتحكم في مسار وتطور تلك العلاقات .

تعدد الأشكال والمحاور التي لها صلة بالتهديد الأمني في الجزائر والمغرب ، اذ لوحظ هنا ان هناك تشعبات لا يمكن حصرها ارتبط فيها الاقتصاد بالسياسة والتجارة والعلاقات الاجتماعية، ومن هذه المنطلقات نجد:

- **الإرهاب:**

عند دراسة العلاقات بين البلدين نجده أنه وتحت وطأة الازمة الامنية التي شهدتها الجزائر ، وتسارع الاحداث وبداية ظهور الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي كسبت كما قلنا الجولة الاولى من الانتخابات

[1] يحي جلال، مسألة الحدود المغربية الجزائرية. القاهرة: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987،ص 117.

التشريعية في ديسمبر 1991، ثم استقالة الرئي الشاذلي بن جديد في 1992/01/11، وارتفاع وتيرة أعمال العنف داخل البلاد، فكان لهذه التطورات تأثير على العلاقات الجزائر دولياً، سيما مع المغرب في ظل شكوك جزائرية حول حقيقة موقفه من تلك الاحداث، تتراوح بين الاعتقاد بتغاضي المغرب عن استخدام المتطرفين لأراضيه معبراً، وبين تقديمه لهم مقابل وعود بتأييد سياسته اتجاه الصحراء حال وصولهم للسلطة في الجزائر[1].

وهو ما أشار إليه أحد الباحثين المغاربة مصطفى سيحمي – باحث في مركز الدراسات والبحوث في المغرب – حيث يرى وجود نوع من الاتفاق بين الإسلاميين الجزائريين والحسن الثاني حول الموضوع ، مشيراً الى استقبال الحسن الثاني في عام 1991 لزعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني[2].

وحسب المحلل السياسي عبد النور بن عنتر، فإن المغربيين يأملون – على مايبدو- أن يصل الإسلاميون إلى السلطة في الجزائر ، لان ذلك سيسمح بحل نزاع الصحراء الغربية لصالح المغرب، ذلك أنهم يعتقدون أن الإسلاميين الجزائريين معادون للبولساريو الماركسية النزعة.[3]

وعلى عكس بعض الدول العربية التي حاولت التوسط في الأزمة الجزائرية ، تفادى المغرب اقتراح وساطته لانه يعلم مدى حساسية العلاقة مع الجزائر ، ولكن بعض المسؤولين أدلو بتصريحات أثارت ردود فعل جزائرية شديدة اللهجة ، فقد وصف العاهل المغربي الحسن الثاني الجزائر بمخبر التجارب*، اثناء تطرقه لتعاطي الحكومة الجزائرية مع الملف الأمني ، مما عرضه لانتقادت شديدة من قبل السلطات والصحافة الجزائرية.[4]

على صعيد الحكم في الجزائر ، تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة بتاريخ 1992/01/14 ، وتعيين محمد بوضياف رئيسًا له عقب استقالة بن جديد.

محمد بوضياف الذي كان يقيم في مدينة القنيطرة المغربية*، حرص لدى مغادرته المغرب على تأكيد التزامه بإيجاد حل سريع لنزاع إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهو ما شكل ارتياحاً لدى الاوساط المغربية، لكنه اغتيل في نفس السنة- 29 جوان1992-.

---

[1] أحمد دياب، مرجع سابق، ص 204.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص 30.

[3] المرجع نفسه.

* تناولها ،خالد نزار في مذكراته بالتفصيل.

[4]عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 32-33.

*في عام 1979 وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين، قام بحل حزب الثورة الاشتراكية ، وتفرغ لأعماله الصناعية، إذ كان يدير مصنعا للآجر بمدينة القنيطرة في المملكة المغربية .وبعد إيقاف المسار الانتخابي وإجبار الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة في جانفي1992 ، استدعي إلى الجزائر من قبل الانقلابيين الذين لا يريدون أن يظهروا في مقدمة الركح وأرسل إليه صديقه علي هارون، واقتنع بالعرض، ليعود بعد 27 عاما من الغياب عن الساحة الجزائرية، وعندما

واستمر مسار العلاقات المغربية الجزائرية في اتجاه من سيء الى أسوء ، عقب اتهام مسؤولين جزائريين المغرب بالسماح بمرور الاسلحة عبر حدوده للجماعات المسلحة، التي تقترف جرائم في حق المواطنين الجزائريين.

ويروي اللواء خالد نزار في مذكراته ، أن المغرب حاول مساومة الجزائر عام 1993 عندما طالبته بتسليمها القائد السابق للجماعات المسلحة عبد الحق العيايدة، إذ سعى المغرب للحصول على تنازلات فيما يخص ملف الصحراء ، مؤكدا أن " الأمن كل لا يتجزأ، وان كل الأجزاء متصلة".[1]

تفاقم الأزمة الأمنية في الجزائر ، جعلها تنتهج سياسة شديدة اللهجة تجاه كل بلد يبدي رأيا تراه الحكومة الجزائر غير متضامن معها، أو في محاولة التدخل في شؤونها.

اذ ان اول بلد وجهت له رسالة شديدة اللهجة هو المغرب، فقد اصبحت أي تصريحات للمسؤولين المغربيين حول الجزائر تحدث أزمة بين البلدين، ففي أفريل 1997 ، اعلن الوزير الاول المغربي عبد اللطيف الفيلالي، أن الانتخابات جوان لن تحل مشكلة الجزائر، فكان على هذه الاخيرة أن استدعت سفير المغرب وطلبت منه توضيحات حول التصريح، فسارعت الرباط الى التأكيد على حرصها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر.

- **التهريب والمخدرات:**

- <u>المخدرات في المغرب</u>:[2] المغرب كسائر بلاد العالم، لم يسلم من خطر المخدرات زراعة و استهلاكا و ترويجا، عرف الحشيش في زمن بعيد لا تحدده المراجع التاريخية. و استعمله المغاربة للأدوية و التدخين خارج أي رقابة. و لكنه في السنوات الأخيرة أصبح بعض المراقبين في مقدمة البلاد المنتجة و المروجة للمخدرات داخل الحدود الوطنية و خارجها كما أصبح برأيهم ثقة رئيسية لعبور و تهريب المخدرات شديدة المفعول، تحو أنحاء عديدة من العالم ومع أن هذا الاتهام ، يضخم من مسألة المخدرات بالمغرب. إلا أن استعمالها بين الشرائح المختلفة ذكورا و إناثا.

و توسيع زراعتها بالشكل الذي تتحدث عنه التقارير الرسمية، يجعل من المغرب في موقع لا يحسد عليه تجاه كارثة المخدرات، فهو يفقد سمعنه الدولية كما يفقد صحة شبابه النفسية و الجسدية و هذه الظاهرة أفسدت على المغاربة راحته النفسية و استقراره الاجتماعي.

ذلك أن ترويج المخدرات نطور بشكل كبير بفعل التطور الصناعي أولا و وجود فئات تخصصت لترويجها ثانيا. ففي سنة 1992م وقبل صدور تقرير المرصد الجيوسياسي بباريس الذي كشف واقع تجارة

نزل بالجزائر صرح قائلا: "جئتكم اليوم لإنقاذكم وإنقاذ الجزائر وأستعد بكل ما أوتيت من قوة وصلاحية أن ألغي الفساد وأحارب الرشوة والمحسوبية وأهلها وأحقق العدالة الاجتماعية من خلال مساعدتكم ومساندتكم التي هي سرّ وجودي بينكم اليوم وغايتي التي تمنيّتها دائما". أحمد دياب، <u>مرجع سابق</u>، ص 204.

[1] علي هارون ، مرجع سابق، ص68.

[2] ملحق رقم:06، ص:191.

المخدرات بالمغرب، خصصت إحدى النشرات الغربية حيزها في المغرب ضمن التقرير الذي أكدته عن المخدرات في حوض البحر الأبيض المتوسط" تناولت فيه بصفة خاصة مراكز أنتاج المخدرات و أسباب و جودها و محاور تسويقها و انعكاسها ذلك على الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بالمنطقة.[1]

جاء فيه على الخصوص أن إنتاج المغرب بلغ سنة 1992 أكثر من 150 طن من الحشيش المستخلص من الكيف. و أن المغرب أصبح بذلك يحتل المرتبة الرابعة من بين الدول المصدرة لهذه المادة ولو أنه يستخرجها بأساليب تقليدية.

وفي نظر خبراء الدين و ضعوا هذا التقرير أن ترويج الحشيش المغربي خلال تلك الفترة كان يعتمد على ثلاث محاور: الأول يمر من كبريات المدن المغربية الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط (طنجة، الحسيمة، الناضور) في اتجاه سبتة و مليلية السليبتين الواقعتين على شواطئ هذا البحر و الثاني يمر عبر الجزائر و تونس في حين يهم المحور الثالث دول إفريقيا السوداء. ويقول التقرير أيضا أنه منذ سنة 1980م احتل تجار المخدرات المغاربة موقعا متميزا في إفريقيا على مستوى ترويج الكوكايين. بعدما أصبحت عصابات المخدرات بأمريكا الجنوبية تزود الشبكات المغربية النشيطة عن طريق الشبكات الغانية و النيجرية.

وعن مردودية الانتاج المغربي من الحشيش يؤكد التقرير المذكور بأنها تعد بملايير الدولارات و لا يمكن حصرها في أرقام معينة. ولقد رسم لنا هذا التقرير طريق الحشيش في المغرب"انطلاقا من الشاون و كتامة". حيث تتمركز معامل التحويل ينقل الانتاج الى تطوان و طنجة و وجدة و سبتة و مليلية و فاس و الدار البيضاء. و من هذه المدن يصدر الحشيش إلى ايطاليا و اسبانيا وفرنسا و هولندا و بلجيكا و الجزائر و تونس و ليبيا و أمريكا الشمالية و اليابان"

وهكذا عندما تم إقرار معاهدة شانجن "SGHENGEN" سنة 1993م غيرت كل من فرنسا و اسبانيا تعاملاهما مع المغرب بسبب الوضع كما كان في السابق بل أصبح للمخدرات التقليدية بارونات و إمبراطوريات و شبكات و أسواق و تجار موزعين كبار و متوسطين احتل بهم المغرب المرتبة الأولى في مجال تصدير الشيرا و أن الجديد للمخدرات و خاصة ما يتعلق بزراعتها و ترويجها. كما استاءت بريطانيا من عبور المخدرات من جبل طارق بل أنهم و بعدما كانوا يغوصون الطرف كما يحوم حول تجارة المخدرات بالمغرب بدؤوا يحثون المغرب على اتخاذ إجراءات تحد من رواجها و العمل على استئصالها من المزارع وقد تم استعمال الرأي العام الإنساني كوسيلة لضغط بعدما تم إقناعه بأن انتشار

---

[1] لمخدرات في المغرب : زراعة ، استهلاك، ترويج متحصل عليه من الموقع:
http://www.blog.saeeed.com/2010 بتاريخ:2009/02/30

المخدرات في شبه الجزيرة الايبرية يرتبط ارتباط وطيدا بالهجرة السرية و هكذا أصبح المغرب مصدر انتقاد العواصم الأوربية بالخصوص[2].

أما في داخل البلاد فالوضع هو أسود فلقد ارتفع عدد المتعاطين للمخدرات و الحشيش بصفة خاصة فلقد وصل رقم المتعاطين إلى الالاف من المواطنين أطفالا و نساء و رجال.. بل و تلميذات وتلاميذ بين أسوار المدارس و جدران الجامعات كذلك..... هكذا بدأت تأخذ المخدرات بالمغرب شكل الكارثة. و المغرب لم يعد يستعمل المخدرات بشكل تقليدي حوالي ثلاثة ملايين من مواطنيه يستهلكونها و أن 75 ألف هكتار من أراضيه الشمالية تزرع "الكي" و تنتج مائة ألف طن من الحشيش المستهلك و المصدر[1].

وكشفت المعطيات التي حملها هدا المرصد أن الأمر يتعلق بمافيا حقيقية تتوفر على امكانيات مالية و تقنية هائلة للتنسيق مع شبكات أجنبية تنتمي إلى مافيا دولية و هو ما كشفته الحملة الوطنية التي قادتها وزارة الداخلية سنة 1995م ضد تهريب المخدرات حيث وضعت يدها في المرحلة الأولى على ست شبكات "خارقة للعادة" تمتلك من الوسائل و الامكانيات و الأموال التي لا يصدقها العقل و هي

- شبكة عبد العزيز اليخلوفي المدعو محمد حدو و عبد العزيز وتضم هده الشبكة مهربين من جنسيات اسبانية و ألمانية و ايطالية وكندية وكولومبية و فرنسية و انجليزية و هولندية. ومكن التحقيق مع اليخلوفي من اعتقال 13 من شركاء المدعو اليخلوفي من بينهم ثلاث إسبان هم: كونييزاروس الفونسو مهرب يعمل انطلاقا من الحسيمة وميخيل فانريل ماسكارو مروج للمخدرات انطلاقا من الجزيرة الخضراء ومانويل سولير تبار المدعو مانولو و هو مروج عالمي للمخدرات.
- شبكة المدعو يوسف الياتوتي: نعنبر شبكة دولية تم تفكيكها بعد اكتشاف 523 كلغ من الكيف مخبأة وسط شحنة للزرابي كانت موجهة نحو بلجيكا انطلاقا من مطار الرباط/سلا.
- شبكة المدعو محمد سلامة الملقب بالدرقاوي:وهي شبكة دولية لتهريب المخدرات تم تفكيكها عقب عملية تفتيش عند حاجز أمني على طريق تطوان/طنجة لقافلة من أربع سيارات محملة بـ 1390 كلغ من الحشيش و تضم هده الشبكة الاخوان الزروالي الاربعة و صهرهم المدعو محمد عبد السلام بوهديدي و يتزعمها المدعو محمد سلامة الملقب بالدرقاوي و شركائه. وقد اعترف بوجود علاقات وطيدة بين تنظيمه وباقي شبكات تهريب المخدرات بما فيها تلك التي يديرها المدعو أحمد بونقوب الملقب بالديب ... وقد

---

[1] (القنّب في أفريقيا، متحصل عليه من الموقع: - www.unodc.org/.../Can_Afr_AR_09_11_07.pdf

[2] (لمخدرات في المغرب، المرجع السابق.

كشف التحقيق عن امتلاك المدعو الدرقاوي لثروة كبيرة تتشكل من أراضي و عمارات و فيلات و ضيعات فلاحية وبواخر و شركات وسيارات وحسابات بنكية و غيرها. وكلها عائدات أنشطة تهريب المخدرات [2].

- شبكة بونقوب أحمد الملقب باسمي جميد و الديب و المنياري وهي شبكة مختصة في تهريب المخدرات على المستوى الدولي و قد جاء في البلاغات الرسمية أن المدعو بونقوب الملقب بالديب يتوفر على ثروة هائلة مصدرها الاتجار على المستوى الدولي في المخدرات تضم من بين ما تضمنته أملاك عقارية جد مهمة: فيلات وعمارات و ضيعات فلاحية و بواخر و شركات وسيارات فاخرة و كلها من مردودات النباتات المخدرة.

- شبكة عبد العزيز بولقصير: وهي شبكة لترويج الحشيش و الكوكايين وقد اعترف رئيسها بأنه عمل مع مهربين من جنسيات إسبانية و برازيلية. وفي إطار هده الشبكة تم إلقاء القبض على المدعو لمكرف و المدعو أحمد بولعيش.

- شبكة منير الرماش له علاقة مع إحدى الاسبانيات القاطنة في مدينة فينخيرولا و هي مختصة في ميدان الترويج. منير يعتبر بارعا في الابحار بالليل على متن الزوارق المطاطية. ولقد نجح بمعيية بعض الاسبان، في انجاز عشرة عمليات من الاتجار الدولي انصبت كل واحدة على كمية تتراوح من 1000 إلى 1200 كلغ من الحشيش تم استجلابها من السواحل المحايدة لمدينة الحسيمة و كذلك مدينة الناضور و نقلها للأراضي الاسبانية و لقد حصل منير الرماش على ثروة مهمة، ففي سنة 1998م أنجز 18 عملية في الاتجار الدولي للمخدرات حصل بها على ربح قدر ب 100 مليون سنتيم على كل عملية ومع 2002 اغتنى منير الرماش و بدأ قائد تطوان في الحشيش، منير طموحه كان كبيرا فأسس شبكة محكمة الترتيب متوفرة على قواعد صلبة خصوصا في اسبانيا و دلك لاستقبال و تخزين سري لكميات ضخمة و حصل على رجال يأمرون بأمره و محل ثقة له. تم إلقاء القبض عليه و حكم بعشرين سنة سجنا من طرف محكمة الاستئناف بتطوان ولقد كشف للشرطة على عشرين تاجرا في المخدرات على الصعيد الدولي. وقد برهنت عمليات الاعتقال و التفكيك التي شملت الاتجار في المخدرات أن مافيا المخدرات ركزت في البلاد وضعا خاصا يتأسس على خرق القانون بكل السبل و التوفر على أدوات التحايل لترويج المخدرات بالداخل و الخارج و الإثراء السريع بالمال الحرام، على حساب صحة الإنسان.

وتضمنت أدوات طرق القانون، توفر بعض المهربين على موانئ صغيرة ملحقة بمقر سكناهم على ساحل البحر الأبيض المتوسط و أجهزة اتصالات متطورة لا تتوفر عليها حتى قوات الأمن و بواخر و

[2] القنَّب في أفريقيا، المرجع السابق.

زوارق صغيرة لنقل المخدرات إلى أعالي البحار حيث تكون الشبكات الأجنبية في انتظارها ليأخذ تهريب المخدرات بدلك أبعاده الدولية.[1]

المغرب بدوره يعتبر ضحية لشبكات دولية تستخدمه كممر لمخدرات شديدة المفعول الكوكايين و الهيروبين التي يتم جلبها بصفة خاصة من أمريكا اللاتينية باتجاه بلدان أوروبية. و أكدت السلطات المغربية أنها تواجه صعوبات كبيرة في عملها لإفشال عمليات تبييض رؤوس الأموال الناتجة عن المخدرات. الا أنها بدلت جهودا في قطاعات اشتبه في كونها مرتبطة بالتبييض مثل المالية العمومية و المؤسسات البنكية و المنطقة المالية الحرة بطنجة فهده التجارة بالمغرب أدت بالبعض إلى السجن و البعض الآخر الى نادي البورجوازية الجدد. ومن الملاحظ أنه لم يكن من السهل التسلسل الى عوالم تجارة المخدرات لا في الشمال المغربي و لا في أهم مدنه التي تستفحل بها الظاهرة خاصة مدينة الدار البيضاء فكيف تصل الى هده المدينة العملاقة بكل شيء المخدرات المنتجة في الشمال؟[1].

إن دراسة قضية تهريب المخدارت وشبكات توزيعها في المغرب هو انعكاس على ما تتضمنه هذه القضية من معضلة أمنية كان لها تأثير على واقع العلاقات بين الجزائر والمغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة ، فمشكلة الحدود البرية وإغلاقها كان نتيجة اجتماع عدة عوامل كانت المخدرات أحد بنودها.

فالمغرب باعتباره احد اكبر منتجي مادة المخدرات في إفريقيا ، غلق حساسية بينه وبين جارته الجزائر فالجزائر عانت من ويلات شبكات تهريب المخدرات القادمة من الغرب قبل غلق الحدود. والملاحظ خلال تحليلنا للإحصائيات المقدمة في الملحق رقم 08، أن كمية المخدرات المحجوزة على طول الحدود الجزائرية – المغربية، تناقصت بالمقارنة مع الفترات التي سبقت 1994.[2]

– تهريب الأسلحة والوقود: لقد تمخض عن قرب الحدود المغربية الجزائرية ظهور مجموعة من الأنشطة غير القانونية والمتمثلة في التهريب وأشكال أخرى من الممارسات المحظورة والتي كادت أن تصبح القطاع الاقتصادي الأساسي بالمنطقة بخنقها للأنشطة الاقتصادية القانونية.

* كانت السلع المهربة من الجزائر الى المغرب ومختلف السلع الاستهلاكية، متنوعة فقد توالت عمليات التهريب في هذه الفترة ، وكانت الجزائر هي الخاسر الوحيد في الأمر ،فتحولت مدينة وجدة رغم غلق الحدود الى ولاية جزائرية– المواد المصنعة فيها ذات ماركات جزائرية–، رغم أنها اجتماعيا كانت الوحيدة التي عانت من تشتت أبنائها وتفرق عائلاتها على الشروط الحدودي الجزائري المغربي.

---

[1] المرجع نفسه.

[1]لمخدرات في المغرب، المرجع السابق.

[2] السيد عيسى القاسمي: الوضع الحالي للمخدرات في الجزائر متحصل عليه من الموقع: . dzwww.algeria-drog. بتاريخ2010/03/25.

المطلب الثالث: تفسير أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب 1994

أن دراسة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، يعطي بعداً تفسيرا لملف الحدود البرية بين الجزائر والمغرب ، ويخلق توضيحا تحليلياً لدوافع صناعة القار والمتمثل في غلق الحدود البرية سنة 1994.

- **المغرب ودوافع غلق الحدود:** من خلال استقراء وتحليل البيئة الموضوعية داخليا و إقليما ودولياً، وبالنظر إلى البيئة النفسية للملك الحسن الثاني في تلك المرحلة ، يمكننا تحديد عدة دوافع رئيسية "لقرار غلق الحدود:

1- الدافع النفسي: علاقة الملك الحسن الثاني بالنخب الجزائرية الحاكمة ، يعتبر العامل النفسي لصاحب القرار " الملك" من العوامل ذات الأهمية التفسيرية للقرار ،وكما يطلق عليها "روزنو" مصطلح المتغيرات ذات الطابع الفردي ، التي تشمل المتغيرات المتعلقة بصاحب القرار، مواقفه اتجاهاته، عقائده ، ايديولوجياته، وصور كليشية سلبية للعدو التقليدي، ويمكن أن نعتبر أن شخصية الملك " الحسن الثاني " وطبيعته البراغماتية كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

- التكوين السوسيولوجي للملك الحسن الثاني حيث عاش طفولة ناعمة ، متفتحة على العالم ، استفاد من تجارب أبيه محمد الخامس، دراسته للحقوق في جامعة بوردو الفرنسية، ويعتبر الملك" امتداد للأسرة العلوية سلالة الرسول ص من ابنته فاطمة "، وعليه فهم يعتبرون أنفسهم أشرافا[1].

- طبيعة شخصية الملك الحسن الثاني ، كملك للمغرب جعلته يقيم تحالفات مصلحية مع الطبقة البرجوازية والجماعات الإسلامية في الحدود الجوارية للمغرب- كالتحالف في وقت سابق مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أجل فك النزاع حول الصحراء الغربية، في حال وصولهم للسلطة".

- ضعف التواصل مع النخب الجزائرية والقادة الجزائريين ، والوصول الى نقاط اتفاق بشأن قضية الصحراء الغربية، خاصة بعد أن وضع آملاً على الجامعات الإسلامية المتطرفة في الجزائر، وكذلك حول الرئيس الراحل محمد بوضياف- مغربي الإقامة – لكن آماله راحت سدًا بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف في عنابة 1992/06/29، فالقرار كان نتيجة ضياع الفرص تشتت مساعي الانفراج لكي تكون الساقية الحمراء مغربية [2].

---

[1] ابو بكر احمد كمال، "ماذا بعد التطبيع العلاقات الجزائرية المغربية". مجلة السياسة الدولية. العدد:93، يوليو 1988،ص45.

[2] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 35.

2- ضغوطات البيئة الداخلية: تتكون البيئة الداخلية للقرار من الأوضاع الاجتماعية السائدة ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن الجماعات الغير حكومية وجماعات المصالح السياسية..الخ.

* بحث الملك الحسن الثاني عن الاستقرار السياسي والاقتصادي للمغرب بتوجيه الإحباط الداخلي إلى الجزائر ، التي عانت في تلك الفترة من اتخاذ قرار غلق الحدود ويلات الإرهاب وعدم الاستقرار ، و العزلة اقليميا عربيا وعالميا، في كونها بلد الإرهاب بعدما كانت تلقب ببلد المليون شهيد.

* الأهمية الإستراتيجية للمناطق التي تسعى المغرب لضمها وهي الصحراء الغربية، وكذلك أنه بغلق الحدود تكون المغرب قد غلقت أي بادرة للعنف قد تلحق المغرب من نظيرتها الجزائر.((1)

* المغرب يسعى غالى خلق استقرار داخل صفوفه الملكية، فبغلق الحدود يكون المغرب قد صد كل محالات للتحول الديمقراطي و قيام جمهورية مغربية ، أو على الأقل قيام ملكية دستورية ، يمارس فيها المواطن المغرب حقوقه وحرياته السياسية من انتخاب و حرية إعلام ..الخ.(2)

* المغرب والمعارضة: في نظر الكثير من الملاحظين اعتبر المغرب بداية استقلاله من اكثر الدول تعرضا للتهديدات الأمنية في المغرب العربي، اولا : محاولة دمج المعارضة اليسارية في النظام الجزائر، وثانيا، مواجهة مد تحرري ديمقراطي قادم من الجزائر، فقد ظهرت هناك عدة نخب معرضة إسلامية كجماعة العدل و الإحسان، وعدة نخب ذات مد اشتراكي .

الصراع على السلطة في المغرب له طابع خاص ، كان الصراع يتفجر تاريخيا مع كل حال خلافة جديدة ، إلا انه منذ خلافة الحسن الثاني ، لم يكن كما هو متوقع الدخول في صراعات إلا من خلال : القصر، المعارضة،والمؤسسة العسكرية.رغم محاولات انقلابية كانت في فترات سابقة.

3- ضغوط البيئة الخارجية: تحليل الإطار العام للبيئة الخارجية وضغوطاتها على النظام الملكي المغربي في قرار غلق الحدود يمكن إرجاعه إلى:(3)

* رغبة الملك الحسن الثاني تعزيز روابط الثقة مع الغرب –استراتيجيا- خصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية / ومحاولة لعب دور الحليف الطبيعي والاستراتيجي في منطقة المغرب العربي من أجل صد،

(1) أحمد مهابة ،" مشكلات الحدود في المغرب العربي". مجلة السياسة الدولية. العدد:111، يناير 1993،ص30.

(2) المرجع نفسه.

(3) نعيمي أحمد،" العلاقات الجزائرية المغربية إلى اين؟". المستقبل الجديد. العدد: 13، افريا 2008، ص17.

ما يسمى بالإرهاب النابع من حدودها الشرقية-الجزائر- وكسر التحالفات الجزائرية- السوفياتية ، رغم نهاية الحرب الباردة وتصدع المعسكر الشرقي .

* الخطر الإقليمي الذي يهدد النظام الملكي ، بعد تنامي موجات التحول الديمقراطي في المغرب العربي.

* تجسيد فكرة العزلة ، وخلق إمبراطورية في اتجاه الغرب من خلال المحيط الأطلس ومضيق جبل طارق.[1]

* المغرب ذو أهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية لعدة أسباب ، منها احتلاله مكانة إستراتيجية محورية ، لذلك يجب توثيق العلاقات التاريخية التي تمتد من سنة 1777 ، حيث كان السلطان المغربي هو أول ملك أجنبي يعترف بالدولة الأمريكية، وقدم للبحرية الأمريكية امتيازات هامة، وهذه الأهمية الإستراتيجية تتبع من:

- الموقع الاستراتيجي حيث يقع المغرب على طول 3500 كلم ،س احل الأطلنطي والبحر المتوسط ومضيق جبل طارق الذي يتحكم في الممر الى المتوسط.

- الدفاع عن العالم الحر بفضل الإيديولوجية الليبرالية المغربية ذات السيطرة البرجوازية العقارية والتجارية التي ترتبط بالسوق الرأسمالية العالمية.[2]

- **<u>الجزائر وقرار غلق الحدود:</u>** ان تفسير معاملة الجزائر بالمثل بخصوص رد فعلها على إغلاق الحدود، يرجع في ذلك إلى عدة عوامل:

1- الدافع النفسي: يعتبر تصرف صانع القرار الجزائري نتاج تراكمات تاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية، فالجزائر وبشخصية قادتها ، تعبر عن سخط للنظام الملكي المغربي الليبرالي ، فالجزائر تعرف تماماً أن انه لله مع المغرب قضايا عالقة يتحجج به المغرب ليضع غله في أي تصرف، يمكن من خلاله أن يستفز صانع القرار الجزائري، يمكن تفسير رد فعل قرارها بإغلاق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب في : [3]

---

[1] فاطمة،" عاشور عائلات مغربية وجزائرية منعتها الحدود من التواصل". <u>مجلة لها</u>.العدد:07، مارس 2010، ص 22.

[2] صلاح العقاد ، مرجع سابق،ص 55.

[3] محمد عز الرجال ،" جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية" . <u>مجلة السياسة الدولية</u>. العدد:111، يناير 1993، ص73-74.

– أن الجزائر تعاني من الجهة الغربية من شبكات تهريب للمخدارت ، خلقت نوعاً من لا استقرار في اوساط الشباب الجزائري.

– أن الجزائر تدرك تماما أن قرار المغرب هو وسيلة ضغط من جانبه لتقدم تنازلات في مبدأها حول تقرير المصير للشعب الصحراوي.

– أن الجزائر ترى في غلق حدودها الغربي استقراراً، وكبحا لأي تدخل اجني يزعم الدخول للتسوية الأمنية في الجزائر والقضاء على التنظيمات الإرهابية المصلحة" اعتبرت الجزائر أن قضية الإرهاب هي سياسة داخلية ، ترفض أي تدخل أجنبي حيالها.

2- ضغوطات البيئة الداخلية:

– الأزمة الأمنية والحرب على الإرهاب، والفراغ السياسي في الكثير من الحالات.

– الصراعات السياسة في الجزائر وتأثيرها على العلاقات مع الدول الأخرى ، فضلت أن تهيش في عزلة على ان تتدهور أحوالها الداخلية أكثر فأكثر.

– رد فعل الجزائر كان نتاج الأزمة الأمنية الخانقة التي تعيشها ، فغلق الحدود مع المغرب يسمح لها بالسيطرة على الانفلات الأمني الموجود في التسعينات، وكانت المغرب هي المعبر للهجرة الغرير شرعية من والى أوروبا.

3- تأثيرات البيئة الخارجية :[1]

– ضعف علاقات الجزائر إقليميا ودوليا بسبب الأزمة الأمنية الخانقة، والدعم الفرنسي والأمريكي للمغرب من خلال إبرام عدة اتفاقيات وشراكات اقتصادية وسياسية وفي مختلف المجالات.

- تدهور وضع الجزائر على المستوى العربي، وانتعاش المغرب سياسيا ، اقتصاديا- السياحة-، فالجزائر لم تعقد اتفاقيات عربية وانشغلت بمشاكلها الداخلية.

---

[1] المرجع نفسه.

المبحث الثالث

المقاربات الجديدة للعلاقات بين المغرب و الجزائر1999-2005

المطلب الأول: العوامل الفاعلة في ملف الحدود بعد1999

*** مجزرة بني ونيف**

في صيف عام 1999- 15 اوت- ولم تمض على تولية الملك محمد السادس أقل من عشرين يوما، اندلعت أول أزمة بين المغرب والجزائر، كانت بمثابة اختبار حقيقي لرجال العهد الجديد.
ففي ليلة 15 أوت أقدمت مجموعة مسلحة جزائرية على الهجوم على قرية بني ونيف الجزائرية بالقرب من الحدود المغربية، وقام أعضاؤها بقتل 30 من سكان تلك القرية المدنيين، من بينهم ثمانية عسكريين من حرس الحدود المتاخمة للمغرب. وفي صباح اليوم الموالي، حملت الصحف الجزائرية على المغرب باعتباره هو من سهل دخول وفرار المجموعة المسلحة لارتكاب جريمتها. مما أدى الى تدهور في العلاقات الجزائرية التي عرفت بعض الدفء خلال ذلك الصيف، وكان يتوقع أن تعقد أول قمة بين الملك الراحل الحسن الثاني وعبد العزيز بوتفليقة يوم 25 يوليو من نفس السنة، أي قبل يومين من وفاة الملك الراحل. وعقب تلك المجزرة صرح عبدالعزيز بوتفليقة بأنه يتوفر على أدلة قاطعة بأن الكومندو التابع للجماعات الإسلامية الجزائرية المقاتلة، الذي نفذ الجريمة قد فر الى داخل الأراضي المغربية، وخاطب بوتفليقة آنذاك الملك محمد السادس في رسالة دعاه فيها الى تجنب >الخطاب المزدوج< والى >تبديد الغيوم بين البلدين<. وفي الوقت نفسه رد المغرب آنذاك على اتهامات بوتفليقة من خلال تصريحات صادرة عن إدريس البصري وزير الداخلية آنذاك، والذي نفى أن تكون المجموعة المنفذة للعملية قد لجأت الى المغرب، واعتبر آنذاك أن الأزمة ما بين البلدين المغاربيين ما هي إلا سحابة صيف سرعان ما ستزول.

لكن على المستوى الإعلامي تفاعلت بصورة أكثر دراماتيكية، فقد سارعت وكالة الأنباء الرسمية الفرنسية [1]الى نشر خبر نسبته الى مصدر رسمي مغربي يؤكد فيه تسلل أفراد الكوموندو الجزائري إلى المغرب، وأن السلطات المغربية تدرس إمكانية تسليمهم الى الجزائر، وهو الخبر الذي سارع خالد عليوة، الناطق الرسمي باسم الحكومة آنذاك، الى نفيه وتكذيبه. وداخل الأوساط المقررة داخل المغرب، حام الشك حول إدريس البصري باحتمال أنه هو المصدر الرسمي الذي استندت إليه وكالة الأنباء الفرنسية في تأكيد خبرها، [2]وأدى ثمن نشر ذلك الخبر مدير مكتب الوكالة بالرباط كلود جيفينال، وبعده بأسابيع سيزاح

---

[1] استناداً إلى وكالة الأنباء الفرنسية التي أوردت الخبر، فأن المجموعة الإرهابية تتكون من 15 فردا.
[2] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص61.

البصري من منصبه، ومنذ ذلك التاريخ لم يصدر أي خبر عن تسلل مجموعات جزائرية مقاتلة الى المغرب. ويحكي أحد الصحافيين ممن التقوا بمدير مكتب الوكالة الفرنسية بالرباط في ذلك العهد، والذي لم يكن يخفي إعجابه وعلاقته بإدريس البصري، أنه التقى بالبصري بعدما أصبح منفيا بباريس، وأكد له صحة الخبر الذي أعاد العلاقات المغربية الجزائرية الى توترها السابق، وأدخلها الى دهاليز ما زالت تصارع من أجل التخلص من براثنها[1]

*** العلاقات الجزائرية المغربية وسباق التسلح:**

تشهد المنطقة المغاربيّة سباق تسلّح حقيقياً يبدو أبلغ تعبير عن أزمة العلاقات بين الجزائر والمغرب، واستحالة بناء «المغرب العربي» دون تسوية النزاع الصحراوي بصورة ترضي البلدين، وتضع حدّاً للخصومة التي نشأت بينهما إثر استقلال الجزائر في أوائل الستينيات [(2)]. ويمكن إرجاع تاريخ انطلاق هذا السباق إلى بداية الـ2000.

فقد استغلت الجزائر تحسن مداخيلها النفطية والهدوء النسبي الذي عم «الجبهة الداخلية» (قانون الوئام المدني واستسلام الآلاف من مسلحي الجماعات الإسلامية) لإطلاق برنامج واسع لتحديث منظومتها العسكرية، فترافقت ترقية الضباط الشبان إلى مناصب قيادية حساسة بازدياد حجم الواردات الحربية من روسيا.

وتؤكد دراسة ل .«فوركاست انترنشونال»، وهي منظمة مختصة في مسائل الدفاع، أن الجزائر إحدى الدول الأفريقية التي تصرف أموالاً طائلة في مجال التسلح. ففي 2008، خصصت موازنتها العامة 295 مليار دينار (4،4 مليارات دولار) لوزارة الدفاع، كما أنها صرفت، منذ أواخر التسعينيات، ما معدله 2،3 مليار دولار سنوياً لشراء تجهيزات ومعدات حربية.

وقد لخصت «فوركاست انترناشونال» مغزى هذه الأرقام في ما يلي: «تعد الجزائر، مع الهند والصين، أحد أهم زبائن المركب العسكري الروسي.«وبذريعة الاحتماء من «التهديد الجزائري»، ازدادت حمية المغرب في تسليح جيشه، فقد خصص في 2008 حوالى 40 في المئة من مداخيله «للنفقات الأمنية». كما رُفعت موازنة «صندوق شراء معدات الجيش الملكي وتصليحه» من 4،5 مليارات درهم (600 مليون دولار) إلى 10،2 مليارات درهم (1،3 مليار دولار)، وسُمح له بطلب قروض قيمتها 72 مليار درهم (9،3 مليارات دولار) ستمولّها موازنات السنوات المقبلة.

---

[1] تبدو هذه الخصومة في تناقض تام مع العلاقات الجيدة التي كانت تربط المغرب بجبهة التحرير الوطني ودعمه الكبير للثوار الجزائريين في مواجهة الاحتلال الفرنسي.

لم تبرم هذه الصفقة، فاشترى المغرب بدل مقاتلات «رافال» الفرنسية مقاتلات أميركية من طراز «أف ـ 16.«

(حسب أسبوعية Le Point الفرنسية (8 أيار 2008)، فإن الجزائر أبدت اهتمامها بشراء فرقاطات فرنسية من طراز فرام، وهي الفرقاطات نفسها التي عملت فرنسا على بيعها للبحرية المغربية

[(2)] البرصان أحمد سليم،"جيوبولتيكا الامن القومي العربي". مجلة المستقبل العربي.العدد:17، يونيو ، 2004ص 30

ولا تتردد المملكة المغربية، حين تعوزها الموارد المحلية، في طلب دعم الدول الخليجية لتمويل بعض نفقاتها العسكرية. ففي 2005 أهدتها الإمارات العربية المتحدة 40 دبابة كانت قد اشترتها من سويسرا، وفي 2007 أبدت المملكة العربية السعودية استعدادها لدفع فاتورة طائرات فرنسية أراد الجيش المغربي شراءها رداً على شراء الجزائر عشرات الطائرات الحربية الروسية الصنع [1]

لا شكّ في أن سباق التسلح في المنطقة المغاربية جزء من مدّ عالمي يفسره تعقد الخريطة الاستراتيجية الدولية منذ 2001 (النفقات العسكرية في العالم حالياً في مستواها أيام الحرب الباردة)، إلا أن له أسبابه الإقليمية الخاصة: الفوز بعرش الريادة المغاربية، وخصوصاً أن قوة «الردع العسكري»، في «إطار النظام الدولي الجديد»، أصبحت شيئاً مطلوباً في سوق التحالفات الجيواستراتيجية.

صحيح إذاً أن دافع الجزائر الرئيسي لتحديث قواتها المسلحة كان تدارك تأخر حقيقي في المجال العسكري تسبب فيه حظر دولي غير معلن على وارداتها الحربية («لمنعها من استعمالها في الداخل»، أي ضد التنظيمات الإسلامية المسلحة). إلا أن دافعها الآخر كان تحقيق «توازن عسكري» نسبي مع جارها المغربي، وخصوصاً أن حلفاء المغرب (أميركا وفرنسا وإسبانيا) لم يترددوا في تسليحه طوال التسعينيات، دون مراعاة متطلبات اتفاق وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية.

وتعود جذور التنافس من أجل الريادة المغاربية إلى بداية الستينيات، عندما تبين طموح الجزائر المستقلة في التحول إلى «قوة تقدمية إقليمية» تساند حركات التحرر وتربط مصيرها بمصير الأنظمة المناهضة للإمبريالية[2].

وقد سعت المملكة المغربية إلى خنق هذا الطموح في مهده، عندما حاولت في 1963 «استرداد أراضيها التاريخية» في الجنوب الجزائري (حرب الرمال). وزاد في اتقاد نار الخصومة بين البلدين استمرار الدولة الجزائرية في دعم جبهة البوليساريو بعد رحيل الإسبان عن الصحراء الغربية واحتلالها من طرف القوات المسلحة المغربية.

ولم يخفّف حدة الخلاف بين البلدين على مصير الصحراء الغربية تدخل الأمم المتحدة لفك النزاع فيها، ولا المفاوضات المباشرة الجارية حالياً بين السلطات المغربية وجبهة البوليساريو برعاية مجلس الأمن. فالمملكة لا تزال تتهم الجزائر بتسليح غريمها الصحراوي، بل تدعوها إلى المشاركة في «مفاوضات مانهاسيت» بوصفها «أحد طرفي الصراع الأساسيين» لا الصحراويين. أما السلطات الجزائرية، فمن الواضح أنها، إذ تدعم «حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره في استفتاء شعبي»،

---

[1] طربين أحمد، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987-19.

[2] ابراهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1999 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

تفضل أن يسفر الاستفتاء عن استقلال الصحراء الغربية لا عن «استقلالية داخلية» تعيدها بقوة القانون الدولي إلى حضن النظام العلوي، وتزيد في طول الحدود البرية مع المغرب.

ولا يمكن فهم سباق التسلح المغاربي دون الإشارة إلى دور بعض الدول الأوروبية في تأجيج التنافس العسكري بين الجزائر والمغرب. ويمكن القول إن رغبة فرنسا وإسبانيا في زيادة صادراتهما من الأسلحة إلى المنطقة المغاربية زادت توتر العلاقات بين البلدين، وعسرت تحقيق «وحدة مغاربية» بقيت حبراً على ورق منذ توقيع معاهدة مراكش في 1989[1].

وتأمل فرنسا وإسبانيا في أن تجعلا من المنطقة المغاربية وجهة مهمة لمنتجاتهما الحربية، في مناخ إقليمي يميزه تقارب الجزائر مع حلف شمال الأطلسي وتحسن علاقات ليبيا بالاتحاد الأوروبي. وقد نجحت فرنسا نسبياً في توسيع دائرة الدول المغاربية المستوردة لمنتجاتها الحربية. فزيارة العقيد القذافي إلى باريس في كانون الأول الماضي أسفرت عن افتتاح مفاوضات لبيع طائرات مقاتلة فرنسية إلى ليبيا، كما أن المحادثات جارية لتجهيز البحرية الجزائرية بفرقاطات فرنسية متطورة (3). أما إسبانيا، وهي الوافد الجديد على نادي دول أوروبا المصدرة للسلاح، فحققت هي الأخرى مكاسب معتبرة في مجال «اختراق السوق المغاربية» للأسلحة، إذ باعت، في 2005، تجهيزات بقيمة 200 مليون دولار إلى المغرب وبقيمة 110 مليون دولار إلى الجزائر. كما أنها تسعى إلى بيع تجهيزات حربية إلى ليبيا بما يعادل 700 مليون دولار.

وما يثير السخرية أن الاتحاد الأوروبي لا يفوّت فرصة إلا ويذكّر القادة المغاربيين بواجب السعي إلى إنشاء «سوق مغاربية مشتركة»، تكون مقدمة لاتفاقيات شراكة أوروبية مع «مغرب عربي موحد». أما من تناقض بين هذه الدعوة وسعي دول كفرنسا وإسبانيا إلى هدم أسس الوحدة المغاربية الهشة بتسليح دول المغرب العربي بعضها ضد بعض؟ سؤال يلخص عجز الاتحاد الأوروبي عن توحيد سياسته في المنطقة، بل توجيه هذه السياسة من طرف قطاع اقتصادي هامشي هو قطاع الصناعات الحربية، لا تهمه مصالح أوروبا البعيدة المدى بقدر ما يهمه إضعاف منافسيه الروس والأميركيين في سوق السلاح المغاربية[2].

صفقة الأسلحة:

أعادت صفقة السلاح الروسية مع الجزائر منطقة المغرب العربي إلى جو يُشبه ما كان سائدا فيها خلال الحرب الباردة.

غير أن المسألة – من منظور جزائري – أبسط من ذلك بكثير، لأنها مرتبطة بظروف داخلية بحتة جعلتها المناخات الدولية أشبه ما تكون بمخطط عسكري جزائري، هدفه السيادة على المنطقة.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] البرصان أحمد سليم،مرجع سابق، ص 30.

صرح مسؤول سابق في سلاح الجو الجزائري لسويس إنفو أن "صفقة السلاح الروسية جاءت متأخرة جدا، لأنه كان من المفترض توقيعها عام 1985 من القرن الماضي، بسبب قدم التجهيزات العسكرية الجزائرية منذ ذلك التاريخ.

وأضاف المسؤول العسكري المتقاعد "أن الذي سبب كل هذا التأخير، هو أزمة النفط لعام 1986 وما تبعها من انهيار غير مسبوق لأسعار الطاقة، أدت بالجزائر إلى حافة الإفلاس والاستدانة من الخارج بهدف تغطية الحاجيات الغذائية والابتعاد عن أي صفقات أسلحة، لأنها كانت مستحيلة التجسيد."

وفي نفس السياق، قال العقيد السابق في سلاح الجو الجزائري لسويس إنفو: "لابد أن لا ننسى الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد طيلة السنوات الاثني عشر الماضية، وما تخللها من رفض فرنسي وأمريكي وبريطاني وألماني بيع الجيش الجزائري أي نوع من السلاح. وعلى هذا الأساس، لابد لنا من الحفاظ على الكرامة الوطنية والشراء من روسيا ما يلزمنا للحفاظ على الأمن الوطني."

وفي الأخير، علق المسؤول العسكري السابق على الاختيار الروسي من الناحية العسكرية البحتة قائلا: "لو فرضنا أن فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة قد قبلت بيعنا سلاحا ما، فإننا لن نحصل منها على الجيل ما قبل الأخير كما نحصل على ذلك من روسيا، بالإضافة إلى السعر المرتفع والشروط المجحفة التي قد تمس استقلالنا الوطني.[1]"

- **سباق التسلح:**

عمليا، اشترت الجزائر من روسيا سلاحا متطورا جدا بقيمة سبعة مليارات ونصف مليار دولار أمريكي، تتضمن أربعين مقاتلة من نوع ميغ 29 آخر طراز ومقنبلات سوخوي 30 كتلك التي تملكها الهند، وستة عشر طائرة تدريب من نوع ياك 130 وثمانية أنظمة دفاع جوي آخر طراز من نوع 300 بي إم يو قادرة على إسقاط أي طائرة تابعة لحلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى أربعين دبابة تي 90 وعدد غير معروف من الأجهزة التقنية المتخصصة في القتال البري والبحري.

وكان يُنتظر ضمن نفس الصفقة أن تزود روسيا سلاح الجو الجزائري، بأربعين طائرة أخرى من نوع ميغ 29، تُضاف إلى الأربعين سابقة الذكر بهدف تجديد كامل العتاد الجوي الجزائري الذي أكل عليه الدهر وشرب[2] .

لاشك أن الإعلان عن صفقة تشمل هذا الكم من الأسلحة قد أعاد منطقة المغرب العربي إلى جو سباق التسلح الذي ساد فيها منذ الستينات إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي، غير أن السبق الجزائري لا يعدو أن يكون شيئا جاءت به الظروف الحالية داخل الجزائر، وفي المغرب العربي عموما.

---

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص64.

[2] المرجع نفسه.

أول هذه المتغيرات: الارتفاع الكبير لأسعار النفط الذي أدى إلى ارتفاع آخر في احتياطات البلاد من العملة الصعبة، جاوزت الستين مليار دولار لا تتوفر عليها لا المغرب ولا تونس المجاورتين، بالرغم من الأوضاع السياسية والأمنية المستقرة فيهما.[1]

أما ثاني المتغيرات: فهو عدم قدرة بلدان كالمغرب وتونس أو ليبيا على عقد صفقة كهذه، بسبب الأوضاع الداخلية والمالية لهذه الدول، وضمن هذا السياق، علمت سويس إنفو أن العلاقات الجزائرية السعودية قد عرفت في الأشهر الأخيرة بعض التوتر بسبب حصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على معلومات مفادها أن السعودية بصدد تمويل صفقة سلاح مغربية، من ضمنها مقاتلات فرنسية، لمواجهة ما أسماه العاهل المغربي الملك محمد السادس، بـ "تسلح جزائري يهدد المغرب بشكل مباشر."
ثالث المتغيرات: هو الاستقرار الدبلوماسي الجزائري الذي مكّن بوتفليقة من شراء رادارات أمريكية من نوع نورثورب غرومان والمشاركة في المناورات مع حلف شمال الأطلسي بعتاد سوفياتي، وفي المستقبل القريب بعتاد روسي، لم تستطع معه فرنسا فعل شيء، رغم وجود لوبي مؤيد لها داخل الإدارة الجزائرية.

ضمن هذا الإطار، لا يمكن استبعاد حقيقة واحدة، وهي أن صفقة السلاح الجزائرية قد عقدت من لعبة الشطرنج، ورفعت من سقف المساعدات التي ستحتاجها تونس أو المغرب بشكل خاص، للحصول على دعم خارجي هدفه تغطية النقص في السلاح لمواجهة "خطر جزائري محتمل*."

مطلع التغيير الجزائري الداخلي أن بوتفليقة يريد سداد ما تبقى من الديون الجزائرية الخارجية التي تُقدر بستة عشر مليار دولار يمكن دفعها نقدا وبشكل سريع في "نادي باريس"، بعد أن ألغت روسيا ديونها المستحقة على الجزائر وحولتها إلى التزام بشراء أسلحة، مما يعني أن الدينار الجزائري سيكون قابلا

---

[1] المرجع نفسه.

*أشارت مصادر جزائرية إلى دول الخليج العربي كأول مساعد مرتقب لتمويل الصفقات المغربية "المحتملة" في المستقبل لشراء طائرات أو عتاد للدفاع الجوي من فرنسا أو الولايات المتحدة وحتى من بريطانيا، لأن شركات السلاح في هذه الدول تنتمي إلى القطاع الخاص ولا يمكن التعامل معها بالشكل الذي يتعامل به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع الشركات الروسية، حتى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وما من شك فيه أن رجلا كبوتفليقة قضى جل حياته في المجال الدبلوماسي ويعلم علم اليقين أن تمويل شراء الطائرات من قبل دولة أجنبية سيرهن من استقلالية القرارات طيلة عشرين عاما على الأقل، وهو العمر الافتراضي لأي طائرة مقاتلة، مما يعني أنه سيكون على من يريد قبول التمويلات الخارجية، التفكير بشكل جدي قبل الإقدام على خطوة كهذه.

للصرف من جهة، ومن جهة أخرى، سوف تتطور الإمكانيات الداخلية والخارجية للاستثمار، إذا ما توفرت الظروف السياسية اللازمة والملائمة.

* لقد تمخض عن قرب الحدود المغربية الجزائرية ظهور مجموعة من الأنشطة غير القانونية والمتمثلة في التهريب وأشكال أخرى من الممارسات المحظورة والتي كادت أن تصبح القطاع الاقتصادي الأساسي بالمنطقة بخنقها للأنشطة الاقتصادية القانونية.

فإلى غاية سنة 2002، كانت تجارة الحدود مع الجزائر أقل شيوعا وتشويشا على اقتصاديات الجهة من تجارة مليلية، وذلك نظرا لمحدودية البضائع المهربة آنذاك كماً ونوعا (مواد مدعمة، سلع غذائية بسيطة، بنزين، قطاع غيار وماشية).

غير أن الوضعية أصبحت تثير الكثير من القلق ابتداء من سنة 2003 مع الغزو المهول للسلع المهربة من الجزائر والتي أصبحت تحتل مكانة بارزة داخل السوق الاستهلاكية، فتحولت المراكز الحضرية، خاصة القروية من الحدود إلى نقط استقطاب وتوزيع لهذه السلع.

وأمام طرح العديد من التساؤلات عن أسباب أخذ هذه الظاهرة لهذا المنحى العكسي وانقلاب تيار التهريب نحو المغرب، وعن ما إذا كان لسياسة الإغراق هذه أبعاد ودلالات جوهرية كإنهاك الاقتصاد المغربي مثلا، كان من الضروري الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها عبر إنجاز دراسة ميدانية حول ظاهرة التهريب وانعكاساتها حول اقتصاديات الجهة الشرقية (سنة 2004)، جندت لها الغرفة كل إمكانياتها من وسائل مادية وموارد بشرية بهدف بلورة رؤيا واضحة حول" إشكالية التهريب بالجهة الشرقية" تستند إلى أرقام ومعطيات حقيقية.

وقد استندت الغرفة في معلوماتها إلى مصادر متعددة نذكر منها:

- المتعاملون في القطاع المهيكل باعتبارهم الطرف المتضرر.
- المتعاملون في قطاع التهريب، وذلك بمتابعة كل ما يروج في الأوساط التي تتعاطى هذا النشاط، مع تحديد الأسواق والقطاعات والبضائع موضوع التهريب.
- المعلومات التي أفادتنا بها بعض الإدارات ذات الصلة والشركاء السوسيو-اقتصاديين.

وان كان قد تم إحصاء ما يناهز 422 منتوج الأكثر تداولا في السوق، فإنه حاليا كل أنواع السلع والبضائع هي موضوع التهريب وما نرصده في الأسواق هو أكثر بكثير مما تم إحصائه.

هذا و من أجل متابعة ملف التهريب أحدثت الغرفة "مرصدا للتهريب" أواخر سنة 2004 يرصد بانتظام هذه الظاهرة ميدانيا لمعرفة السلع المهربة خاصة بمدينتي وجدة وبني درار بما في ذلك: حجم الظاهرة، كمية السلع ونوعيتها، التنظيم التجاري داخل الأسواق. مدى تأثير الحملات الأمنية والجمركية على التهريب واستعادة القطاع المنظم لنشاطه.(1)

---

(1) المرجع نفسه.

إحصائيات

بعد التراجع الملحوظ لنشاط التهريب خلال السنوات الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2010 لعدة أسباب ، عاد نشاط التهريب إلى الواجهة السنوات الاخيرة، بصورة أشد جرأة وأكثر ظهورا، تجسد هذا النشاط في كميات ونوعية السلع المعروضة سواء لدى التجار أو الباعة المتجولين وكذا في وسيلة تنقلها وتوزيعها في واضحة النهار.

هذه الجرأة في النشاط والعرض قد يرجعها البعض إلى الربيع العربي وأجوائه المشحونة ومرونة المراقبة سواء تلك المتعلقة بالسلطة والجهات المعنية داخل الأسواق ونقط البيع أو تلك الخاصة بالحراسة في نقاط الحدود والمنافذ، باعتبار هذه الأنشطة أضحت معيشية ومصدر رزق للعديد من ساكنة الجهة الشرقية وقد تتعداها لتصل مدن الداخل والغرب المغربي، وتوفر العديد من مناصب الشغل غير القارة وغير المراقبة.

ولعل أهم ما يميز سنة 2011 فيما يخص بنشاط التهريب هو الارتفاع الصاروخي لسعر الوقود خاصة البنزين الجزائري المهرب خلال شهر دجنبر 2011 حيث ارتفع ثمنه بحوالي 100% إذ ارتفع ثمن البرميل من سعة 30لتر من ما بين 120 و 130 إلى 240 درهم أو أكثر.فاقترب بذاك من ثمن وقود المحطات المغربية، الأمر الذي دفع العديد من المواطنين الذين تعودوا على استعمال الوقود الجزائري المهرب إلى ملء خزانات سياراتهم بالوقود المغربي.

وتعود أسباب هذا الارتفاع الصاروخي في ثمن الوقود الجزائري المهرب إلى مشاكل في تموين محطات بيع الوقود في الغرب الجزائري والتي كانت تمكن المهربين الجزائريين (الحلاية) من ملء خزانات سياراتهم بالوقود وشحنه في براميل نحو الشريط الحدودي الجزائري المغربي لمقايضته بسلع مغربية تمون الأسواق الجزائرية.(1)

وتكمن أزمة التموين بالجزائر إلى إغلاق مصفتين لتكرير البترول "مصفات أرزيو ومصفات الجزائر من أجل الترميم.

وهنا من الضروري أن ندق مرة أخرى ناقوس الخطر في ظل غياب مخزون استراتيجي للوقود الوطني بالجهة الشرقية للمغرب وفي ظل إفلاس وإغلاق العديد من محطات الوقود بمدن الجهة الشرقية للمغرب.

فماذا عن حظيرة سيارات وآليات المنطقة وعن القطاع الفلاحي والصناعي إذا ما استمرت الأزمة أو قررت الجزائر يوما ما منع الوقود المهرب من الوصول الى المغرب؟

سنة 2009، شهدت أيضا عودة التجارة الفوضوية إلى الواجهة وما يرافقها من انعكاسات سلبية خصوصا في أسواق وسط مدينة وجدة. إذ يحتل العديد من الباعة المتجولين باحات الأسواق وأرصفة الشوارع التجارية فيعرضون بضائعهم مثيرين استياء أصحاب المحلات التجارية الذين يرون فيهم منافسة غير مشروعة تهدد رقم أعمالهم.(2)

---

(1) التقرير السنوي للتهريب ،www.ccis-oujda.ma متحصل عليه من الموقع : 2011/03/01.

(2) المرجع نفسه.

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الكازوال	120	120	110	110	120	120	120	150	120	120	120	180
البنزين العادي	120	130	120	130	125	130	130	180	120	140	120	240

الوقود: بالدرهم /30 لتر

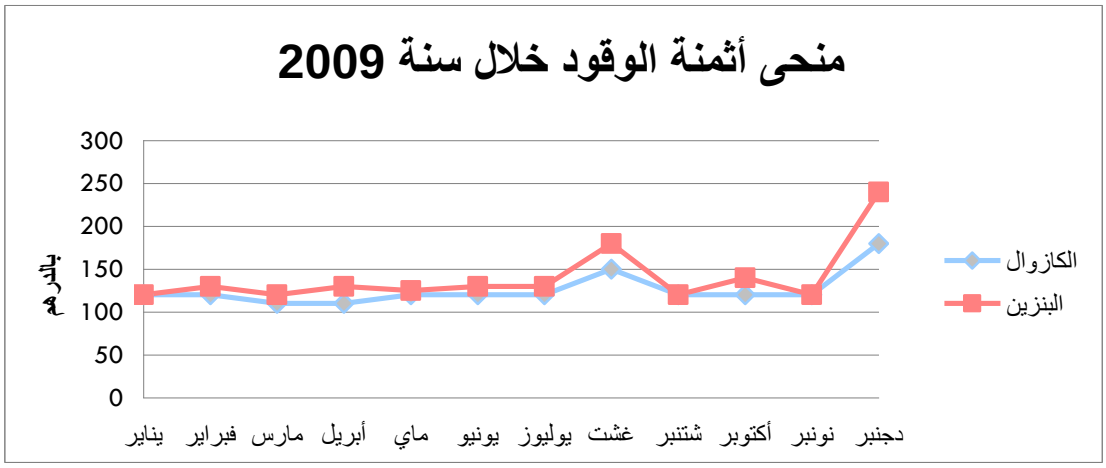

الشكل رقم 04

- التهريب في الاتجاه المعاكس :

عدة منتوجات مهربة تمون السوق الجزائرية، يتعلق الأمر بمنتوجات فلاحية ونسيجية وغيرها، هكذا عدة خضر وفواكه تعرف طريقها إلى الجزائر كالبطاطس والطماطم والبصل والفلفل وحتى الجزر واللفت والقرع ... وكذا الزيتون في موسم جني الزيتون والفواكه الموسمية كالبرتقال والتفاح والبطيخ بجميع أنواعه والعنب والموز وغيرها وكذا أنواع أخرى من السلع والمنتوجات المغربية كمعلبات السردين والتوابل والحناء والفول السوداني (الكاوكاو) والأحذية والملابس التقليدية المغربية وسروال الدجين دون أن ننسى قطعان الأغنام خاصة بمناسبة عيد الأضحى.(1)

ينشط هذا النوع من التجارة الحدودية الغير شرعية بحكم أن الجزائر تفتقد لهذه المنتوجات أو تستورد أغلبها أو لا تنتج إلا قليلها.

تجارة بتهريب ؟ أو تجارة حدودية وتبادل حر غير شرعي في غياب تبادل قانوني؟

إن قيمة البضائع والمنتجات سواء منها المغربية أو الجزائرية التي تتخطى الشريط الحدودي المغربي الجزائري من الجانبين لا يمكن حصرها و لا تحديد رقم صحيح بشأنها هذا وقد قدمت الغرفة من خلال

(1) المرجع نفسه.

الدراسة التي قامت بها في سنة 2004 حول ظاهرة التهريب وانعكاساتها على اقتصاديات الجهة الشرقية رقما تقديريا، مبني على عدة معطيات صحيحة، فيما يخص رقم المعاملات السنوي لمجموع الجهة الشرقية من المواد المهربة قدر ب 6 مليار درهم سنويا هذا الرقم الذي بالأرجح تضائل فيما بعد لعدة أسباب نذكر منها الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف المغرب والجزائر كل من جهته للحد من الظاهرة كتشديد المراقبة في النقط الحدودية والمؤدية إليها وفي الجانب المغربي بيقظة رجال الأمن والسلطات الأمنية والدرك والجمارك ضف إلى ذلك إقامة الأسواق والمساحات الكبرى التجارية، وتحرير الأسعار ونهج إستراتيجية لمحاربة التهريب على المستوى التعريفي الجمركي.

أما بالنسبة للمنتجات المغربية المهربة إلى الجزائر فقد تم تقديرها بحوالي 432 مليون درهم حسب جريدة وجدة زيري الالكترونية في عملية حسابية افتراضية لصاحبها الصحفي عبد القادر كترة. هذا الرقم الذي يبقى مجرد افتراض بحكم أن لا أحد يمكن أن يحدد بدقة رقم المعاملات في عملية التهريب كما يخضع ذلك للعرض والطلب ونشاط المهربين ونسبة الرواج وتوفير شروط المقايضة والظروف الأمنية على طول الشريط الحدودي بين البلدين 500 كلم إضافة إلى الظروف المناخية.(1)

– المبادلات التجارية المغربية الجزائرية الشرعية:

العلاقات التجارية القانونية بين البلدين في نمو مستمر، وإن كان حجم المبادلات بينهما متواضعا بالمقارنة مع الامكانيات والموارد الموجودة لدى البلدين وذلك بسبب الحدود البرية المغلقة ، والوحيدة في العالم المغلقة بين بلدين جارين.

ففي سنة 2010 ارتفعت المبادلات التجارية بين البلدين إلى 8 مليار درهم مقابل 6.7 مليار درهم سنة 2009. هذه المبادلات تفتقر إلى النوعية، فالمغرب يستورد من الجزائر البذور والفواكه اليابسة Les fruits oléagineux (noix du Brésil, les noix de cajou, les noisettes, les macadamias, les noix de pécans) والمحروقات والمعادن والزيون المعدنة وكذا بعض المنتجات الناتجة عن عملية التنقيط Distillation أما المنتجات التي يصدرها للجزائر فتكمن في الصابون وآليات وبعض الآلات الكهربائية والحديد والكبريت...

- مواد مهربة:

* زيوت مهربة

* الحليب المجفف القاتل(2)

* الأدوية الحيوانية والأدوات والوسائل البيطرية المهربة من الجزائر: يتعلق الأمر بعلب من الأدوية "المضادات الحيوية" منها الأوكسيتيتراسيكلين و الأميسينين والميفوتكس والميداتكس، ثم هناك اللقاحات

---

(1) نديم البيطار ، الحدود الإقليمية الجديدة. بيروت: معهد الإنماء العربي،1981، ص 67.

(2) التقرير السنوي للتهريب، مرجع سابق.

ضد المرارة عند الأغنام وكل اللقاحات ضد أمراض الدواجن وكذلك الأدوية ضد الطفيليات المعوية والرئوية للأغنام والأبقار.هذه السلع غير خاضعة للمراقبة بالأسواق الوطنية ولها تأثير سلبي وخطير على اقتصاد البلاد وصحة القطيع الوطني .

* زيوت مهربة
* حليب مجفف LECOLAIT
* أجبان وزيوت مهربة
* أدوية حيوانية وأدوات ووسائل بيطرية وكل اللقاحات ضد أمراض الدواجن وكذلك الأدوية ضد الطفيليات * المعوية والرئوية للأغنام والأبقار.
* الوقود المهرب
* سجائر مهربة(1)

المطلب الثاني: تفسير واقع الملف الحدودي بعد 1999

أن دراسة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، يعطي بعداً تفسيرا لملف الحدود البرية بين الجزائر والمغرب ، ويخلق توضيحا تحليلياً لدوافع صناعة القار والمتمثل في غلق الحدود البرية سنة 1994.

- **المغرب وقضية الحدود في حكم الملك محمد السادس:** من خلال استقراء وتحليل البيئة الموضوعية داخليا و إقليما ودولياً، وبالنظر إلى البيئة النفسية للملك الحسن محمد السادس في تلك المرحلة ، يمكننا تحديد عدة دوافع رئيسية للتعامل مع ملف الحدود:

1- الدافع النفسي: أن صناعة القرار لدى الملك محمد السادس كانت نتاج بيئة ، تغيرت فيها كل موازين القوى على مستوى البلدين ، فالجزائر والى الجانب المغرب دخلت عهدة جديدة، حاول من خلالها الملك اعطاء استراتيجيات جديدة ، بخلاف التعصب الذي كان معلا والده تشبثه في العيان والتهكم من الجزائر شعبا وحكومة ، فالملك الاخير لعب دورا استراتيجيا ، كان مفاده هو خلق ارضية رطبة للنقاش مع الجزائر في قضية فتح ملف الحدود وإعادة إرجاع العلاقات على مكانة عليه مع التشبث بمغربية الصحراء كحق تاريخي .[2]

- يعتبر العاهل المغربي الجديد، من جيل الشباب، له بعد سياسي ، ومتأثر بما سمي بالدولة القومية لمواجهة أخطار الدول الغربية، رغم تجافه المعلن مع أوروبا.

1- التفسير باستخدام متغيرات البيئة الداخلية:

---

(1) التقرير السنوي، مرجع سابق.

(2) مصطفى صايج ، "ما وراء الحدود البرية الجزائرية المغربية". متحصل عليه من الموقع: mustaphasaidj.maktoobblog.com ، بتاريخ: 2010/05/27.

– فالمغرب يرى في الجزائر امتدا لامنها بعد 1999، فمحاولة الدخول والخروج الى الجزائر من قبل المغاربة،بقيها من الهجرة الغير شرعية الى الدول الاوروبية.

– تعميق صلة التواصل خاصة في الجانب الاقتصادي ، مما يضطرها الى عدم اللجوء الى التهريب، الذي أصبح منتشرا في اواسط الشباب المغربي.

2- التفسير باستخدام متغيرات البيئة الخارجية:

– أن الجزائر تحجب العالم العربي على المغرب ، فهي معبر للدخول الى العالم العربي وآسيا براً.[1]

- **الجزائر وقضية الحدود في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:**

باستخدام نظرية الدوافع في تحليل صناعة القرار في السياسة الخارجية ، نجد أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، ورغم انتماءه الى المغرب فهو من مواليد مدينة طنجة 1938، ورغم أواصر المحبة التي بادر بها خلال حضور جنازة العاهل المغربي الحسن الثاني، الا أن تشبثه بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، وضع كل الأمور جانبا، فلا تسوية لملف الحدود إلا في إطار الاعتراف باستقلال الصحراء الغربية، والموافقة على الاستفتاء.

داخليا: الجزائر ترفض فتح الحدود لاعتبارات أمنية بحته ، تخص الجماعات الإسلامية المتطرفة، المخدرات، والتهريب للأسلحة والوقود ، مما يعيق أي تجارب تنموية في الجزائر.

خارجيا: اعتراض الجزائر على سياسة المغربية الخارجية إزاء العديد من القضايا الدولية من بينها نزاع الصحراء الغربية، التحالفات الأمريكية الإسرائيلية الفرنسية على المغرب العربي.[2]

---

[1] محمد نويري ، "" النظام السياسي المغربي -مقاربة مؤسساتية قانونية-" متحصل عليه من الموقع : www.malak-rouhi.com/vb/t13783-new-post.html بتاريخ:2009/07/02.

[2] صايج مصطفى، مرجع سابق.

خلاصـــــة

لقد تم في هذا الفصل التطرق إلى الملف الحدودي والعلاقات الجزائرية المغربية في الفترة الممتدة مابين 1989-2005، محاولين بذلك إبراز العوامل والمتغيرات الفاعلة في هذا الملف ، مرورا بالإطار التاريخي للحدود، ومبرزين آليات تفعيل المغرب العربي، و تأثير واقع العلاقات مما ادى الى تجميد أعماله في فترة ما بعد 1994.

وقد تناولنا أيضا ملف الحدود في الفترة الممتدة مابين 1994-1999، وهي المرحلة التي تشابكت فيها كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تفعيلها اذ أن :

- هناك تأثير كبير للأزمة الأمنية في الجزائر لما آلت إليه الحدود
- أن المغرب باعتبارها أكبر منتجي مادة المخدرات ، جعلت الجزائر تتشجع للمبادرة بالمثل وغلق الحدود.

ثم تناولنا الفترة التي عقبت سنة 1999 ، تاريخ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة زمام السلطة في الجزائر- نتيجة انتخابات رئاسية- و خلافة العاهل المغربي محمد السادس لا عرش بعد وفاة الملك الحسن الثاني. وقد توصلنا الى:

- أن رغبة المغرب في فرض سيطرتها على المغرب العربي وخلق تحالفات مع الغربي وفق حدود جغرافية واسعة، غيرت من وجهت نظرها في التعامل مع ملف الحدود.
- أن الجزائر واصلت تمسكها بعدم فتح الحدود البرية للمغرب، مناصرة للشعب الصحراوي " في تطبيع مع المغرب حدوديا، الا بعد الاعتراف باستقلال الصحراء الغربية، وقبول قررات التسوية الاممية.."

تعتبر قضية الصحراء الغربية ، إحدى المحددات الرئيسية الفاعلة في الفاعلة في العلاقات الجزائرية المغربية ، ومعيارا أساسيا ربط التحالفات بالمنطقة ، وعاملا مساعدا في تشكيل المداخل تأثير واختراق خارجي ، فمحورية هذه القضية بأبعادها التاريخية وتأثيراتها المختلفة قد جعلت منها موضع اهتمام للدراسات التي تركز على الجوانب التاريخية القانونية والانثروبولوجية.

وقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإحاطة الكاملة بكل جوانب الموضوع، متطرقين فيذلك الى مايلي:

- الخلفية التاريخية لقضية الصحراء الغربية:
  - نذكر فيها كل الابعاد التاريخية التي من خلالها تباينت الموقف الدولية حولها ، وتوترت من خلالها العلاقات بين جارتين الجزائر، والمغرب.
  - الابعاد السياسية للصراع حول الساقية الحمراء ووادي الذهب والفضة.
  - أطراف النزاع حول الصحراء الغربية.
- في حين حاولنا من خلال المبحث الثاني رصد كل العوامل الفاعلة في تنامي المواقف المغربية اتجاه اقليم الصحراء.
  - المواقف ، الاهداف ، الوسائل.
- والمبحث الثالث: تناولنا في السياسة الجزائرية اتجاه قضية الصحراء الغربية 1988-20007
  - المواقف، الاهداف، الوسائل.
- وختمنا فصلنا هذا ب دراسة لمستقبل العلاقات الجزائرية المغربية – من خلال تقنية السيناريوهات-
  - السيناريو ألاتجاهي، الإصلاحي، والتحولي.

المبحث الأول:
الخلفية التاريخية والسياسية للعلاقات الجزائرية المغربية في اطار قضية الصحراء الغربية

شكل اختلاف موقفي الجزائر والمغرب من قضية الصحراء الغربية بعد جلاء الاستعمار الاسباني ،سببا في توتر العلاقات بين البلدين نظرا لتمايز الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدولتين والتي يدخل ضمنها : الأمن ،الحفاظ على الاستقرار السياسي ،دعم وتنمية المصالح الحيوية للدولة وسط النفوذ القومي .[1]

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية (وادي الذهب) من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عدداً من الدول الاقليمية في منطقة المغرب العربي واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والاقليمية والدولية.

وتظهر اهمية المشكلة من خلال كونها بؤرة للصراع الاقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي ومحاولات القوى الدولية الرامية الى تجزئة وتفتيت وحدة التراب الوطني لاقطار المغرب العربي عامة والمملكة المغربية بشكل خاص عن طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية او الاسبانية المباشرة حيناً او عن طريق المعاهدات والمواثيق التي فرضتها الدول الاستعمارية على المنطقة حيناً آخر.

ان نظرة سريعة على تاريخ المغرب العربي بعد سقوط الدول العربية الاسلامية في الاندلس والتي كان المغرب العربي السند القوي لها منذ بداية تأسيسها عام 714م وحتى سقوطها عام 1492م تظهر لنا بأن الدول الاوربية كانت تخشى قوة المغرب ووحدته، ولهذا السبب فأن هذه الدول تبنت استراتيجية خلق التنافس والصراع بين ابناء البلد.[2]

يهدف البحث الى بيان الاثر الذي تتركه هذه المشكلة التي لازالت قائمة منذ فترة تزيد على اربعة عقود من الزمن على منطقة المغرب العربي والامن القومي العربي ودور القوى الاقليمية والدولية في زيادة

---

[1] حسين بوقارة ، " اتحاد المغرب العربي بين الواقع والآفاق " المجلة الجزائرية للعلوم السياسية .العدد الثاني الجزء : 1،1996، ص 61.

[2] بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، 1987.

حدة التوتر والخلافات خدمة لمصالحها الحيوية في هذه المنطقة من العالم ومن خلال اتباع المنهج التاريخي وتحليل ابعاد المشكلة وتفاعلاتها الاقليمية.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية

تشكل منطقة المغرب العربي عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية او تضيق حسب قوة السلطة السياسية او ضعفها، وشكلت المنطقة مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل.

وقد ظهرت المقاومة الوطنية في الصحراء لقوات الاحتلال الفرنسي والاسباني بعد عام واحد من حصول المغرب على استقلاله عام 1956 تحت قيادة جيش التحرير المغربي الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء[1].

ونمت الحركة الوطنية الصحراوية في احضان الحركة الوطنية المغربية، وقدمت فرنسا لاسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وامدادات عسكرية بهدف ايقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء والذي انزل بالقوات الاسبانية خسائر كبيرة[2]. وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة (تندوف) واصبحت عائدية هذه المنطقة الى الجزائر وعائدية الصحراء الغربية الى المغرب تشكل الاساس التاريخي للازمة بين البلدين خاصة وان المنطقة مهيأة للابتزاز السياسي وتوازن القوى الاقليمية والدولية الذي اخذت اثاره تطفو على السطح في بداية الستينات من القرن الماضي، وعكست هذه المشكلة تقاطع إستراتيجية البلدين بعد ان حاول المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف في النزاع، اذ وقعت معها اتفاق اثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الافريقية، ومن جانب اخر فأن الجزائر اخذت تشكك في صدقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوي يفصل المغرب عن موريتانيا[3].

لقد كان تخلي اسبانيا عن الاقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957 واعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقي الدعم من الجزائر قد جعل من اقليم الصحراء المغربية محوراً مهماً من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغربية عامة والعلاقات المغربية-الجزائرية خاصة، وان احاطة الاقليم بأقطار

---

[1] على الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي، بيروت، ط1، 1980، ص.7

[2] ابراهيم ولد الشريف، العلاقات الجزائرية المغربية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، بغداد، 1998، ص7.

[3] صلاح الدين حافظ، حرب البوليساريو، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص281.

لكل منها مشاكلة مع الاخر قد عقّد المشكلة وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو.

المطلب الثاني: الابعاد السياسية لأسباب الصراع حول الصحراء الغربية

يقف وراء الصراع في هذا الجزء من الوطن العربي مجموعة من الاسباب تأخذ ابعاداً سياسية متداخلة مع بعضها وتجعل من امكانية حل المشكلة امراً غاية في الصعوبة، هذه الاسباب هي التي جعلت اطراف النزاع تلجأ الى او تقبل بتدويل المشكلة من خلال منظمة الامم المتحدة بعد ان عجزت هذه الاطراف عن حلها للمسائل السياسية والعسكرية، ويمكن تأشير ابعاد الصراع بالأسباب التالية:

1- البعد الجغرافي والإستراتيجي:

تقع الصحراء الغربية والتي تتكون من اقليمين هما (الساقية الحمراء) في الشمال و (وادي الذهب) في الجنوب والبالغة مساحتها 284 الف كم2، تقع بين ثلاثة دول عربية اسلامية في الشمال الغربي من القارة الافريقية هي المملكة المغربية التي تحدها من الشمال، والجزائر التي تحدها من الشمال الشرقي، وموريتانيا التي تحيط بالصحراء من جهتي الشرق والجنوب. ويحدها من الغرب المحيط الاطلسي بامتداد ساحلي طويل يبلغ 1400كم[1].

ان اختلاف دول الجوار الجغرافي في النواحي الايديولوجية والتوجهات السياسية والمصالح ادى الى حدوث نوع من التوتر وعدم الاستقرار السياسي، كما ان موقع الصحراء البحري زاد من اهميتها ومنحها ميزة كبيرة ورفع من مكانتها في الخارطة السياسية، فالمعروف في الجغرافية السياسية ان الاقاليم البحرية تحظى بمكانة خاصة ومتميزة في هذا المجال مقارنة بالاقاليم القارية. وان امتداد الصحراء على ساحل الاطلسي هذه المسافة الطويلة قد منحها اهمية جيو-إستراتيجية حيث ان هذا الامتداد يسهل من الاتصال الخارجي للسواحل سواء كان ذلك الاتصال تجارياً او حضارياً او اجتماعياً مع دول حوض الاطلسي الاوربية او الافريقية او الامريكية.

وتمتاز هذه السواحل بدفئ مياهها وغناها الثروة السمكية الذي يتيح لها الملاحة طوال العام، كما ان اعماقها تؤهلها لان تجوبها سفن مختلفة الاحجام وهي صالحة لانشاء موانئ الصيد واقامة القواعد البحرية.[2] ومن الناحية التضاريسية فأن الصحراء تتكون من سهول ساحلية تتسع وترتفع تدريجياً كما توغلنا الى الداخل حتى تصل الى هضاب يبلغ ارتفاعها حوالي 1000 قدم ويزداد ارتفاع اراضيها الى سلاسل جبلية ليصل الى 2000 قدم عند الحدود الموريتانية. ويسودها نوعين من المناخ الاول داخلي قاري شبه

---

[1] جهاد عودة، الاطار الدولي والاقليمي لمشكلة الصحراء الغربية، القاهرة(د.د.ن)، 1987، ص3.

[2] هادي احمد مخلف،" المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي". مجلة آفاق عربية، العدد:5. بغداد: 1985، ص115.

صحراوي يتميز بتقلبات مفاجئة في درجات الحرارة، والثاني ساحلي وهو اكثر اعتدالاً ويبلغ متوسط درجات الحرارة 32°م[(1)]. وعلى الرغم من ان المناخ الصحراوي هو السائد الا ان تيار الكناري البارد الذي يهب من الشمال يخفف من حدة ذلك المناخ.

2- البعد التاريخي

قامت اسبانيا بعدة محاولات للدخول والسيطرة على المنطقة الساحلية بعد سقوط الاندلس عام 1492. وحققت في ذلك مكاسب متواضعة، الا انها في عام 1900 تمكنت من عقد اتفاقية مع فرنسا وهي القوة الاستعمارية المسيطرة على الجزائر واجزاء من المغرب وموريتانيا بموجبها تم انشاء حدود فاصلة بين وادي الذهب والحدود الحالية لموريتانيا. وفي عام 1912 قامت اسبانيا من جانبها بتحديد منطقتي طرفايا وايغني لتكون حدود لها في الجزء الجنوبي من المغرب[2] ولم تتمكن اسبانيا من اكمال سيطرتها على كل الصحراء الا في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي.

وبعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 طالب بحقه في الممتلكات الاسبانية في شمال غرب افريقيا (مليلة وسبتة) وكذلك بموريتانيا كمستعمرة فرنسية، وفي عام 1957 ارسلت الحكومة المغربية بعض وحدات جيش التحرير المغربي لقتال القوات الاسبانية والفرنسية المتمركزة في (طرفايا) و (الساقية الحمراء) و(ريودو اورو) والجزء الشمالي من موريتانيا بهدف تحرير هذه الاراضي من الاحتلال الاجنبي، وبفضل المساعدة التي تلقاها جيش التحرير من القبائل الصحراوية تمكن من الحاق الهزائم بالقوات الاسبانية التي اضطرت الى التراجع ونتيجة لهذه الخسائر وقعت اسبانيا اتفاقية مع فرنسا عام 1958 لتولي حملة مشتركة تقوم فيها اسبانيا بشن عملياتها العسكرية من طرفايا بينما تتحرك فرنسا من شمال موريتانيا لتطويق جيش التحرير[3]

ان لجوء اسبانيا الى عقد الاتفاق العسكري المشترك مع فرنسا عام 1958 يرجع الى مجموعة من العوامل لعل ابرزها هو الخوف من قوة المغرب العربي الاسلامي ورغبة أوربا في جعل المنطقة تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي لملئ الفراغ وابقاء سيطرتها على المنطقة وكذلك زيادة خسائر الاسبان بفعل عمليات جيش التحرير المغربي ومقاومة القبائل المحلية.

لقد استخدم شعب الصحراء ومعه المغرب اساليب شتى في مقاومة الاحتلال الاسباني ابتدأ من الاسلوب الدبلوماسي وصولاً الى الاسلوب العسكري الذي تبنته في النهاية حركة البوليساريو التي عارضت كلاً من الاستعمار الاسباني وادعاءات المغرب بحقها في الصحراء، واكدت على تحقيق الاستقلال

---

(1) (جهاد عودة، مرجع سابق، ص15.

(2) مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص عن المغرب، 1996، ص23.

(3) المرجع نفسه .

للصحراء الغربية، وبعد ان كانت كل الاطراف تحارب اسبانيا من اجل تحرير الصحراء، تحولوا الى خصوم واعداء اذ اصبحت المغرب في حالة صراع مع الجزائر وموريتانيا وحركة البوليساريو.

ان اتفاقية مدريد عام 1957 وطرح المشكلة اما الامم المتحدة عام 1962 لم تحقق الحل ولم تحظى الصحراء بالاهتمام الدولي المطلوب الا في العام 1974 عندما اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها الذي نص على حق شعب الصحراء في الاستقلال وتقرير المصير وهو القرار الذي اغضب المغرب وافرح البوليساريو وحلفائها، وانسحبت المغرب من عضوية منظمة الوحدة الافريقية احتجاجاً على قبول البوليساريو عضواً مراقباً فيها. وانطلاقاً من مطالبة المغرب بالصحراء كجزء من الترب المغربي واستناداً الى ان منطقة الصحراء لم تعرف الحكم المنظم والتنظيم السياسي من الناحية التاريخية والتنظيمية الا في اطار الدولة المغربية.

واقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة إجراء استفتاء للسكان لتقرير المصير وعينت جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق للإشراف على الاستفتاء الذي لم يتم لحد الان بسبب عدم اتفاق اطراف النزاع (المغرب والبوليساريو) حول عدد السكان وتبعيتهم.

لقد ظلت مشكلة الصحراء إحدى المشكلات السياسية في عالم اليوم التي تنتظر الحل والتي تنفرد بميزة تعدد الاطراف المباشرة فيها وهي الجزائر والمغرب وموريتانيا وحركة البوليساريو واسبانيا وكل طرف يدعي أحقيته في هذه المنطقة.

3- البعد الديموغرافي والاثنوغرافي

لا توجد في الصحراء معلومات دقيقة عن عدد السكان، وتختلف اطراف النزاع في تقدير اعداد صر المكونة لسكان الصحراء هي نفسها المكونة لسكان المغرب وموريتانيا وهي في معظمها من العرب ويشكلون 17 قبيلة تتحدث اللغة الحسانية وهي لهجة اقرب الى العربية الفصحى وتمثل احدى اللهجات المحلية السائدة في شمال افريقيا. كما يوجد البربر بأعداد قليلة في الاجزاء الشرقية من الصحراء اضافة الى العديد من العناصر الزنجية التي تسكن حوض السنغال. ويدين اغلبية السكان بالدين الاسلامي، وتوجد اقلية اسبانية تدين بالمسيحية الكاثوليكية. وبسبب وجود المدارس التي اقامها الاسبان فأن هناك اعداداً من السكان من غير الاسبان يتكلمون اللغة الاسبانية[2].

4- البعد الاقتصادي

تمثل الموارد الاقتصادية حجر الزاوية في اسباب النزاع بين الدول نظراً لاعتبارات تجعل ميزان القوة يكون لصالح من يسيطر عليها ويحسن استغلالها واستخدمها، وان تمسك اسبانيا بالصحراء يعود الى التنافس الاقتصادي بين الدول الاوربية وبصورة خاصة فرنسا حول مخزون الثروات المعدنية والنفطية خصوصاً في مرحلة الخمسينيات حيث اكتسب الاستعمار بعداً اقتصادياً. كما ان المياه الاقليمية الضحلة

2- المرجع نفسه.

جعلت من سواحلها غنية بالثروة السمكية التي يمكن ان تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.

وتتوفر في اقليم الصحراء عدداً من الموارد الطبيعية كانت السبب في استمرار المشكلة ودخولها احياناً النزاع المسلح واهم هذه المعادن:

أ- الفوسفات: تشتهر الصحراء بوجود كميات كبيرة من الفوسفات في منطقة (بوكراع) ويبلغ الحجم الاحتياطي منه 1.6 الف مليون طن وتبلغ نسبة نقاوته 31% وهي اعلى نسبة في العالم ويظهر بشكل طبيعي على سطح الارض، واستغلت الفوسفات بشكل تجاري عام 1964 والذي يصدر كمادة خام عن طريق مدينة (العيون) اكبر مدن الصحراء الواقعة على ساحل الاطلسي والتي تبعد عن منطقة بوكراع حوالي 100 كم (انظر الخارطة) ومنحت الحكومة الاسبانية عام 1967 امتيازاً لشركات اسبانية واخرى متعددة الجنسيات لاستثمار الفوسفات. ويعد المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم واول مصدر له بعد تدخله في الصحراء عام 1976 حيث بلغ انتاجه اكثر من 36 مليون طن عام 1977(

ب- الحديد: يبلغ حجم الاحتياطي من الحديد في الصحراء الغربية اكثر من 700 مليون طن وتوجد مناجمه في ذميلة وغراسة وتبلغ نسبة الخامات في التربة 65% وهي نسبة عالية، ويعتقد بأن هناك امكانية لرفع كمية الحديد المستخرج الى اكثر من 800 مليون طن[1] .

ج- النفط: بدأ التنقيب عن النفط في الصحراء عام 1961 من قبل الشركات الاوربية وبتشجيع من اسبانيا إذ عملت على رفع القيود الاقتصادية وتشريع القوانين التي تشجع على الاستثمارات ورأس المال في التنقيب عن النفط وحصلت تسع شركات امريكية وثلاثة اسبانية على امتياز اعمال البحث والتنقيب، وظهر النفط بكميات اقتصادية في المنطقة البحرية عام 1969 وكذلك شمال مدينة العيون. وان ظهور الفوسفات بكميات كبيرة وتزايد اهميته قد دفع تلك الشركات الى استغلال الفوسفات بدلاً من النفط ولم تبقى منها سوى شركة نفط الخليج.[2]

المطلب الثالث: اطراف النزاع حول الصحراء الغربية

يدور النزاع في الاقليم بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا واسبانيا وحركة البوليساريو وهي الاطراف المباشرة. وهناك اطراف اخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والاقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء. وان لكل طرف من اطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الاسباب والحجج التي تدعم مواقفه وفيما يلي استعراض مواقف اطراف النزاع المباشرة:

1- المغرب: بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 وقع اتفاقية مع اسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ومواقع ايفني وطرفايا والساقية الحمراء ووادي

---

[1] المرجع نفسه.

[2] على الشامي، مرجع سابق، ص16

الذهب في الجنوب[1]. ان هذه الاتفاقية ابقت اكثر من نصف اراضي المغرب محتلة من قبل اسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء.

بدأت المطالبة الوطنية بتحرير باقي الاراضي المغربية واتخذت هذه المطالبة اسلوباً سلمياً ومن خلال الوسائل الدبلوماسية والممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء وطرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الاقليمية والجامعة العربية. وكان هناك اجماع وطني داخل المغرب والصحراء على ضرورة استقلال الصحراء كجزء من التراب المغربي وهذا ما لاتريده اسبانيا حيث عملت على خلق الفرقة والفتنة من خلال تعيينها رموزاً صحراوية لادارة الاقليم. وبموجب اتفاقية مدريد 1957 اكدت اسبانيا تخليها عن الصحراء واناطة ادارتها الى ادارة مشتركة مؤقتة من قبل المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء واحترام الرأي الشعبي لسكان الصحراء مقابل احتفاظها بمواقع عسكرية وبعض التسهيلات وتغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة ومليلة.

وتنطلق المغرب في مطالبتها بعائدية الصحراء الى التراب المغربي على الحجج التالية:

أ. من الناحية التاريخية: كانت الصحراء عبر التاريخ تحت اشراف وسيطرة وتوجيه سلاطين المغرب، وهذه حقيقة اكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية وحتى الاسبانية، وهي جزء من الاراضي المغربية وتشكل امتداداً طبيعياً لها.

ب. من الناحية القانونية فأن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الاوربية من جهة وبين الدول الاستعمارية الاوربية من جهة اخرى اكدت على مغربية الصحراء.

ج. من الناحية الادارية فأن تعيين القضاة والقادة في الصحراء يتم من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة.[2]

د. من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فأن سكان الصحراء شاركوا خلال الاجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة اكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية[15].

ويمكن القول ان موقف المغرب الرسمي والشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب والاراضي المغربية.

2- الجزائر: لقد خاضت الجزائر والمغرب نضالاً مشتركاً ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني ووقف المغرب الى جانب الجزائر في كفاحها من اجل الاستقلال الذي نالته عام 1962. ولم يثر المغرب

---

[1] عبد الله هداية، "مشكلة الصحراء الغربية". المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد:05، 1979، ص125

[2] عمر صدوق ، قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986،ص 30.

مسألة الحدود مع الجزائر بعد الاستقلال. الا ان مشكلة الحدود بين البلدين اخذت تتأثر بين فترة واخرى.

تنطلق الجزائر في موقفها من الصحراء من وجهة نظر سياسية وايديولوجية كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني الجزائرية في كانون الاول عام 1975 والذي اكد على مساندة حركات التحرر ويرى ان النضال في الصحراء هو بين التقدمية والاقطاع بين جبهة البوليساريو (التي تدعمها الجزائر) وبين كل من المغرب وموريتانيا وان حل هذه المشكلة لايمكن ان يحصل الا بحصول شعب الصحراء على استقلاله[1]. ويخفي الموقف السياسي الجزائري تجاه الصحراء بعداً اقتصادياً يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات وهي مع المخزون المغربي تشكل اكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من الفوسفات فضلاً عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف الى المحيط الاطلسي حيث لاتزيد المسافة عبر هذا الممر على 400 كم في حين تكون المسافة اكثر من 1600 كم على سواحل البحر المتوسط. ولذلك فأن وجود خامات الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء لانها تريد ومن خلال البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر الى تندوف التي ضمتها الى الاراضي الجزائرية وخاضت بسببها نزاعاً عسكرياً مع المغرب عام 1963[(2)].

3- موريتانيا: يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان استقرارها الداخلي فهي تتخوف دائماً من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء الذي تمثل موريتانيا جزءاً منها ودفعها هذا التخوف احياناً الى التحالف مع الجزائر وبالمقابل دفع الجزائر الى الاعتراف بحق موريتانيا بالاقليم الصحراوي وبالذات في وادي الذهب حيث تؤكد موريتانيا على ان العلاقات العرقية والثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني.

لقد خرجت موريتانيا من الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد ان عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو عام 1979 والتي تم بموجبها انهاء حالة الحرب بينهما وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه الى الصحراويين[((3))]

4- البوليساريو: ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء في فترات متباعدة وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية –الاسبانية. وكانت هذه الحركة جزءاً لايتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت الى استقلال المغرب عام 1956. وبعد ذلك تحولت الصحراء الى قضية نزاع مغربي–اسباني، ولذلك كونت المغرب (جبهة التحرير والاتحاد)

---

[1] مجلة العلوم الاجتماعية،مرجع سابق، ص50.

[(2)] عبد الله هداية، مرجع سابق، ص32

[(3)] (ليلى خليل بديع، اضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب، بيروت، 1997، ص21-22.

لتحرير الصحراء اولاً ومن ثم ضمها الى المغرب، واتخذت من الوسائل السلمية وسيلة لذلك من خلال اثارة القضية في المحافل الدولية وتحولت في عام 1967 الى اعتماد اسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية[2]

لقد حصلت انشقاقات داخل الحركة الوطنية الصحراوية تدعمها اطراف وتحالفات اقليمية حيث ولدت حركة البوليساريو عام 1973 بدعم من الجزائر وليبيا واستطاعت ان تصبح التنظيم الوحيد والممثل الشرعي لشعب الصحراء وقامت بعمليات عسكرية واسعة ضد المواقع العسكرية المغربية، وتطالب الحركة بحصول الصحراء على الاستقلال التام كدولة وتحظى بدعم سياسي وعسكري من قبل الجزائر وقد حصلت على موقع عضو مراقب في منظمة الوحدة الافريقية.

وبفعل المتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق واضطراب الوضع الامني والاقتصادي في الجزائر تراجع خط الحركة سياسياً واتجهت نحو القبول بمبدأ الاستفتاء الذي قررت الامم المتحدة اجراءه، ولغرض تحريك مسار المشكلة التي اصبحت بعيداً عن الاضواء والاهتمام الدولي وتأكيداً لحسن النوايا اطلقت الحركة سراح 245 اسيراً مغربياً كانوا قد اسروا من قبل مقاتلي الحركة عام 975. وبهذا يكون مجموع الاسرى المطلق سراحهم منذ عام 1975 وحتى آب 2003 اكثر من 1435 اسيراً[3].

5- اسبانيا: منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام 1882 حاولت اسبانيا ضم الصحراء اليها كما هو الحال بالنسبة الى سبتة ومليلة واتبعت لتحقيق ذلك اساليب عديدة منها منح شعب الصحراء الجنسية الاسبانية وفتح باب الهجرة امام الاوربيين الى منطقة العيون. ويعود تمسك اسبانيا بالصحراء الى الاسباب التالية:

أ- التنافس الحاد بين الدول الاستعمارية على المستعمرات والذي نتج عنه تقسيم العالم الى مناطق نفوذ فكانت المغرب من نصيب فرنسا والمناطق الواقعة جنوبها من حصة اسبانيا.

ب- ضمان حصول اسبانيا على مواقع عسكرية مهمة تعزز سيطرتها وانتشارها على الاراضي المغربية.

ج- المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها اسبانيا والاضطرابات ايام حكم الدكتاتور فرانكو والصراع مع قوى اليسار ومحاولة تصدير هذه المشاكل الى خارج البلاد.

د- تضارب مصالح القوى الاوربية واهمية الموقع الجغرافي للمنطقة وتصارع القوى الداخلية عزز من التواجد الاوربي في شمال غرب افريقيا من خلال العديد من الاتفاقيات.

---

[2] مصطفى الكتاب، النزاع على الصحراء الغربية، دمشق:(د.د.ن)، 1998، ص8.

[3] المرجع نفسه .

الصحراء الغربية ومستقبل الامن القومي العربي

من الطبيعي ان يكون لأية مشكلة داخلية ذات ابعاد سياسية عديدة اثاراً هامة على الامن الوطني للدولة والامن القومي للامة. ويظهر ذلك الاثر بشكل خاص لدول الجوار التي تعاني من صراعات ايديولوجية وخلافات حدودية ومصالح متضاربة تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة.

وينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الامن الوطني للمغرب في ظل صعوبة ايجاد الارضية المشتركة التي تكون مدخلاً للتقريب بين مواقف الاطراف المباشرة في النزاع.

ان الامن القومي العربي يستهدف حماية الكيان العربي في مواجهة مايهدده من اخطار وتحديات ويستلزم تعبئة وتطوير قدرات الامة البشرية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق التكامل القومي والتنمية الاقتصادية. وتمثل حالة الاستقرار عنصراً اساسياً من عناصر الامن الوطني والقومي لانه يجعل المنطقة بعيدة عن التأثيرات الخارجية وتفاعلاتها[1]

ان المغرب وامتداده الجنوبي (منطقة الصحراء الغربية) يعد ذات اهمية جيو-إستراتيجية لإطلالها بواجهة عريضة على المحيط الاطلسي والبحر المتوسط ومتحكمة بمدخله الغربي (مضيق جبل طارق)، وهذا بحد ذاته يشكل اهمية جيوبولتيكية نادرة في الحسابات الدولية ولذلك ارتبط المغرب بروابط اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة مع دول الجوار الاوروبي. واذا كان الساحل المغربي هو ارض العبور التي قفز منها العرب الى الاندلس لنشر الدين الاسلامي والثقافة العربية في اوربا، فأنه اليوم نفس المكان الذي يواجه فيه المغرب الغرب الاورو-امريكي.

ان موقع الصحراء البحري له اهمية كبيرة يمكن توظيفها لتعزيز الامن القومي فالعنصر الجيوبولتيكي الذي يتمثل بالمساحة الجغرافية وما تحتويه من موارد اقتصادية وتنوع مناخي وتداخل ثقافي وتكامل سكاني يوفر مزايا كثيرة للأمن سواء كانت اقتصادية او عسكرية.

وتشكل دول الجوار غير العربية تهديداً يستهدف الامن العربي بشكل عام والمغرب بشكل خاص من خلال اعتمادها على إستراتيجية التوسع والاحتلال بحكم المشاكل الحدودية الموجودة ومنها مشكلة الصحراء وسبتة ومليلة وحقوق الصيد البحري، وانعكست حالة الاختلاف بين اطراف النزاع على الموقف العربي الرسمي الذي لم يتفق على آلية مناسبة لحل المشكلة. وهذا الاختلاف فسح المجال اما التجاذبات الدولية الخارجية ان تفعل فعلها في ابقاء حالة عدم الاستقرار الذي هو احد عوامل تهديد الامن القومي ويبرز تهديد آخر يتمثل في ظهور قوميات واعدة تحمل في ثناياها عملية رسم حدود نفسية وسياسية وآيديولوجية كالبربر والزنوج السنغال لتصفية وحدة المغرب العربي.

---

[1] الأمم المتحدة وقضية الصحراء الغربية، مرجع سابق،ص36.

ان قضية الصحراء ليست عملية استقلال صحراوي عن المغرب وانما هي عملية يقصد بها الابقاء على حالة الاختلاف والتجزئة وتكريس حالة الخوف على الكيانات القائمة فالمغرب تخاف على كيانها وشخصيتها كدولة ملكية. والجزائر تخشى من تنامي التيار الاسلامي وموريتانيا تتخوف من التيار القومي الذي يرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني.

لقد حصلت مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية تركت آثارها المباشرة ليس على مشكلة الصحراء فقط وانما على العديد من المشكلات ذات المساس بالامن القومي كالقضية الفلسطينية ومشاكل اخرى عالمية مثل مشكلة كشمير والبوسنة وكوسوفا وغيرها وابرز هذه المتغيرات هي:

1- انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حيث ترك هذا الانهيار الذي حصل في 1991/12/24 وتربع الولايات المتحدة زعامة العالم اثاره على مواقف الاطراف المباشرة في النزاع وخاصة الجزائر وليبيا الحليفان الستراتيجيان للاتحاد السوفيتي واللذان تربطهما معه اتفاقيات تعان سياسية واقتصادية، اذ دفع هذا الانهيار بالبلدين الى تبني سياسة اخرى اقرب الى الحياد والابتعاد عن دعم حركة البوليساريو وفي نفس الوقت فأن هذه الظروف قد عززت من مواقف المغرب الحليف التقليدي للولايات المتحدة. المطالبة بضم الصحراء الى اراضيها من خلال اللقاءات والمحافل الدولية.

هذا من جهة ومن جهة اخرى فأن الحظر الذي فرضه مجلس الامن على ليبيا لاتهامها باسقاط طائرة بان امريكان فوق لوكربي الاسكتلندية عام 1988 قد دفع ليبيا الى الابتعاد عن الشعارات الثورية وتبني مواقف معتدلة من مشكلة الصحراء وفك تحالفها مع الجزائر في دعم حركة البوليساريو المطالبة باستقلال الصحراء.[1]

وفي الجانب الاخر فأن المتغيرات الداخلية التي حصلت في الجزائر والمتمثلة بتنامي التيار الاسلامي المتطرف وقيامه بأعمال تستهدف الامن الوطني الجزائري وكذلك الازمة الاقتصادية الخانقة وتزايد معدلات البطالة ابعدت الجزائر في التركيز على مشكلة الصحراء ولم تعد تحظى بالاولوية في سلم اهتماماتها الداخلية والخارجية كما كانت في السابق ايام القطبية الثنائية. وفي محاولة منها لاضفاء بعداً اقليمياً لمشكلة الاضطراب الامني الداخلي الذي تعاني منه وجهت اصابع الاتهام الى جارتها وعدوتها التقليدية المغرب واتهمتها بدعم الحركات الاسلامية الاصولية.[2]

2- احداث 11 ايلول 2001 في الولايات المتحدة : لقد كان للاعمال الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة اثارها الخطيرة ليس على الامن العربي وانما على الامن في العالم ايضاً، اذ اكتسب موضوع مكافحة الارهاب صفة شرعية دولية عندما تبنى مجلس الامن الدولي قراراً بهذا الخصوص. وطالبت

---

[1] عون نبيل،" الصحراء بين المد والجزر". مجلة المستقبل الجديد. العدد:01 ،أوت 2005، ص 15.

[2] علي عبيد مجدي،" صراع الصحراء الغربية". مجلة السياسة الدولية. العدد95، يناير 1989،ص 87.

الولايات المتحدة من دول العالم ان تتبنى موقفاً واضحاً من هذا الموضوع فأما ان تكون مع الارهاب او ضده وليس هناك موقفاً محايداً ولذلك سارعت الدول المغاربية وبالذات الجزائر والمغرب الى اتخاذ الاجراءات والمواقف التي ترضي الولايات المتحدة في حملتها لمكافحة الارهاب. وعكست هذه المواقف تناقض وتقاطع مصالحهما وتوجهاتهما فالجزائر ذات التاريخ الطويل في النضال ضد الاستعمار وذات الخط الاقتصادي الاشتراكي تبنت مجموعة من الاجراءات الاصلاحية مثل التحول نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمار الاجنبي والقيام بحملة ضد الحركات الاصولية التي عانت من اعمالها الارهابية وسحبت يدها من دعم حركة البوليساريو كي لا تتهم بدعم الارهاب.

ونفس المواقف اتخذها المغرب ان لم تكن اكثر وكأن هناك تنافساً بين البلدين لارضاء الولايات المتحدة، ونتيجة لهذه الاجراءات والمواقف داخلياً فقد حصلت مجموعة من التفجيرات استهدفت المصالح الامريكية واليهود في الدار البيضاء في المغرب وفي جزيرة جربة التونسية وردت الولايات المتحدة الجميل الى المغرب عندما تدخلت وطلبت من اسبانيا بسحب قواتها التي احتلت مؤقتاً جزيرة ليلى خريف عام 2002. وزادت المغرب من مواقفها المؤيدة للولايات المتحدة عندما استقبلت وزير الخارجية الاسرائيلي في آب عام 2003 وهي الدولة الاسلامية التي ترأس لجنة القدس.

وفي المقابل فأن ليبيا وامام الضغوط الامريكية والاوربية واتهامها بدعم الارهاب اضطرت الى تسليم الليبيين المتهمين بإسقاط الطائرة الأمريكية الى القضاء الاسكتلندي وقدمت التعويضات لضحايا الطائرة وقدمت طلباً للانسحاب من الجامعة العربية.

واقدمت موريتانيا ورغبة منها في كسب ود الولايات المتحدة ومساعدتها اقدمت على اقامة علاقات دبلوماسية مع العدو التقليدي للعرب وهي اسرائيل مع انها ليست من دول المواجهة وكذلك قطع علاقتها الدبلوماسية مع العراق.[1]

وإزاء هذه المواقف والمتغيرات كان لابد لحركة البوليساريو التي اصبحت في موقف لا تحسد عليه اضطرت الى التراجع عن مواقفها المبدئية الداعية الى استقلال الصحراء، ولكي لا تشملها قائمة الإرهاب قبلت بمبدأ الاستفتاء لسكان الصحراء وقامت بإطلاق مجموعة من الاسرى المغاربة كبادرة حسن نية ولابعاد صفة الارهاب عن نشاطاتها وفعالياتها العسكرية والسياسية.[2]

---

[1] صلاح الدين حافظ ، حرب البوليساريو. بيروت: دار الوحدة للطباعة و النشر، 1981.

[2] ابو الحسن منصور، حقوق الانسان وحق شعب. دمشق: الاهالي للطباعة والنشر،1989ص 61-62.

المبحث الثاني

التسوية الأممية لإقليم الصحراء الغربية 1988-2007

المطلب الاول:الصراع في منظمة الأمم المتحدة

بعد حكم محكمة العدل الدولية المتناقض الذي يؤيد اتفاقية مدريد الثلاثية . أسبانيا . المغرب . موريطانيا – ، ويؤيد حق الاستفتاء أخذت الكفة تميل لصالح الجزائر وبوليزاريو في كل دورة للأمم المتحدة ، وكانت عمليات التصويت تعكس موازين القوى بين المغرب والجزائر على أرض الواقع .

وإذا أخذنا مقياساً لذلك تصويت الأمم المتحدة على القرار 3458 في الدورة الثلاثين (1975) نجد أن التصويت المتعلق ببحث تقرير المصير لسكان الصحراء انتهى لصالح الجزائ[1]ر بنسبة 88 صوتاً ضد 41 امتناع ، و15 غياب .

أما التصويت المتعلق باتفاقية مدريد فقد انتهى لصالح المغرب بنسبة ضئيلة إذ صوت مع القرار 56 دولة ، وضده 42 ، وامتناع 24 دولة وتغيب 12 دولة .

وبالتالي فإن قرارات الأمم المتحدة لم تكن لها الفعالية الكافية وإنما كانت غطاء لتنافس سياسي ودبلوماسي بين المغرب والجزائر أما بوليساريو فقد كانت تقبع . دائما . خلف الكواليس .

إن قرارات الأمم المتحدة إلى ما قبل حرب الخليج ، وظهور بوادر النظام العالمي الجديد لم تكن بالنسبة للبوليساريو إلا أضغاث أحلام ومحاولات ضغط ، وكسب جولات دبلوماسية لا تغني بالنسبة لسياسة الأمر الواقع التي نهجها المغرب بفرض سيطرته على الأرض الصحراوية وضمها إلى الوطن الأم . ذلك أن حسم الصراع السياسي على واقع الأرض يجعل من القرارات الدولية مجرد لغو ورفاهية دبلوماسية وجعجعة ليس بعدها طحن .[1]

إلا أن قبول المغرب لمبدأ الاستفتاء من أجل تقرير المصير ، فتح الطريق أمام الأمم المتحدة التي سرعان ما أقرت المبدأ ، وعينت نائباً للأمين العام الأممي للإشراف على الاستفتاء ثم أرسلت جنود الأمم المتحدة للمراقبة بتاريخ 91/9/6 وعينت تاريخاً للاستفتاء هو أول سنة 1992 ثم تأجل الاستفتاء إلى متم 1993 ، وعين يوم 15-7-93 للقاء الطرفين في مدينة العيون لوضع مقاييس تجديد هوية المشاركين في الاستفتاء .

وفي هذه الأثناء لاحظنا أن الأحزاب المغربية أبدت انزعاجاً من الاستفتاء وأخذت تطالب بعدم إجرائه لأن الظروف قد تجاوزته ، خاصة بعد اتفاقية المغرب العربي الذي التزمت فيه كل دول المنطقة

---

[1] صايج مصطفى،مرجع سابق، ص 123.

بعدم مساعدة أي خصم لأنظمتها ، وبعد انهيار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في الجزائر بشكل يجعلها غير قادرة مطلقاً على دعم البولزاريو . وبعد حسم الصراع ميدانياً بالسيطرة على أرض الصحراء ، وبداية العدّ التنازلي لتماسك المنظمة الصحراوية الانفصالية[1] .

أما الجزائر فإنها تحاول أن تخرج من المعركة بمكسب ما وهي تفضل أن يكون المكسب تنازل المغرب عن مطالبه الترابية في غرب الجزائر ، لذلك صرح ناطق باسم الخارجية الجزائرية بأن ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب ينبغي أن يجري قبل متم سنة 1993 ، وهو الموعد الذي كان ينتظر أن يتم فيه الاستفتاء حول الصحراء في عرض غير مباشر لصفقة مغربية جزائرية فحواها أن الجزائر مستعدة للتخلي نهائياً عن البوليساريو إذا رسمت الحدود بين الطرفين . ولكن المغرب يعرف أن الجزائر مضطرة للتخلي عن البوليساريو بدون مقابل نظراً لظروفها الداخلية ولذلك كان جوابه غير المباشر اعتقال عبد الحق عيادة أحد قياديي الجماعة الإسلامية اللاجئين في المغرب وكتبت بعض الصحف عن إمكانية مبادلته بقيادة البولزاريو ... وهكذا ضمن المغرب شبه استفراد بمنظمة البوليساريو .[2]

المطلب الثاني: مبادرة الحكم الذاتي والصحراء الغربية

أولا: مضامين" مبادرة الحكم الذاتي للصحراء[3]

نشير في البداية أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي لجهة الصحراء لا تختلف كثيرا عن اتفاق-الإطار لسنة 2001 الذي وافق عليه المغرب وعارضته الجزائر وجبهة البوليساريو لأنه يساعد على إدماج الصحراء بسهولة ضمن المغرب.

وتتكون نص المبادرة من 35 نقطة توزعت على ثلاث محاور كبرى كل منها يحتوي على مجموعة من النقط.

أول المحاور "التزام المغرب بالعمل على إيجاد حل سياسي نهائي" ويتضمن مجموعة النقط المرقمة من 1 إلى 10. تبتدأ بالمنطلقات الدولية التي دعت إلى انخراط "المملكة المغربية في دينامية إيجابية وبناءة وملتزمة بتقديم مبادرة للتفاوض بشأن الحكم الذاتي لجهة الصحراء، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الترابية الوطنية".

---

(1) Attilio GAUDIO. Le dossier du Sahara occidental, nouvelles éditions latines, Paris, 1978.P 120.

(2) أحمد مهابة،" مشكلة الصحراء الغربية والحل الثالث". مجلة السياسة الدولية. العدد:141، يوليو 2000،،ص22.

(3) انظر الى الملحق رقم: 08-09 ص:203/202.

وتؤكد المبادرة في النقطة الرابعة على أن المملكة المغربية تكفل من خلال المبادرة، لكافة الصحراويين، سواء الموجودين في الداخل أو الخارج، مكانتهم اللائقة ودورهم الكامل في مختلف هيئات الجهة ومؤسساتها، بعيدا عن أي تمييز أو إقصاء".[1]

ووجهت المبادرة في نقطتها التاسعة "نداء إلى باقي الأطراف من أجل فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة". وعبرت النقطة الأخيرة في هذا المحور عن استعداد المملكة "للتعاون التام مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي".

1- العناصر الأساسية للمقترح المغربي

أما المحور الثاني من النسخة فيضم النقط من 11 إلى 26 والتي تعتبر "العناصر الأساسية للمقترح المغربي". وينقسم إلى قسمين الأول: "أ . اختصاصات جهة الحكم الذاتي للصحراء"، والثاني "ب . هيئات الجهة".

وتنص المبادرة في النقطة 12 على أن "يمارس سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء، داخل الحدود الترابية للجهة، ومن خلال هيآت تنفيذية وتشريعية وقضائية، وفق المبادئ والقواعد الديمقراطية، عدة اختصاصات، ولاسيما في الميادين التالية:الإدارة المحلية والشرطة المحلية ومحاكم الجهة. على المستوى الاقتصادي: التنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي وتشجيع الاستثمارات والتجارة والصناعة والسياحة والفلاحة. وميزانية الجهة ونظامها الجبائي. والبنى التحتية: الماء والمنشآت المائية والكهربائية والأشغال العمومية والنقل، وعلى المستوى الاجتماعي: السكن والتربية والصحة والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، والتنمية الثقافية: بما في ذلك النهوض بالتراث الثقافي الصحراوي الحساني، والبيئة.

2- موارد الحكم الذاتي [2]

في النقطة 13 تتحدث المبادرة على موارد جهة الحكم الذاتي للصحراء وتتكون هذه الموارد من: الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقررة من لدن الهيآت المختصة للجهة، والعائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية، المرصودة للجهة، وجزء من العائدات المحصلة من طرف الدولة والمتأتية من الموارد الطبيعية الموجودة داخل الجهة، والموارد الضرورية المخصصة في إطار التضامن الوطني، وعائدات ممتلكات الجهة.[3]

---

[1] حمدي يحظة السيد ، جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية. الجزائر: الجاحظية،2000،ص30-31.

[2] محمد سرطان، دور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية. (د.م.ن): (د.د.ن)، 1986.ص56-57.

[3] أحمد مهابة ، "مشكلة الصحراء... وبداية مرحلة جديدة". مجلة السياسة الدولية. العدد 109، يوليو1992، ص17.

وتنص النقطة 14، والتي يمكن اعتبارها تفصيلا للنقطة السادسة، على أن "تحتفظ الدولة المغربية باختصاصات حصرية، خاصة منها ما يلي: مقومات السيادة، لاسيما العلم والنشيد الوطني والعملة، والمقومات المرتبطة بالاختصاصات الدستورية والدينية للملك، بصفته أمير المؤمنين والضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية وللحريات الفردية والجماعية، والأمن الوطني والدفاع الخارجي والوحدة الترابية، والعلاقات الخارجية، والنظام القضائي للمملكة.[1]

وتباشر الدولة المغربية العلاقات الخارجية، وفق النقطة 15، بتشاور مع جهة الحكم الذاتي للصحراء، وذلك بالنسبة لكل القضايا ذات الصلة المباشرة باختصاصات هذه الجهة. ويجوز لجهة الحكم الذاتي للصحراء، بتشاور مع الحكومة، إقامة علاقات تعاون مع جهات أجنبية بهدف تطوير الحوار والتعاون بين الجهات.

3- هيئات جهة الصحراء

وحدتت المبادرة في ثمان نقط (19-26) طبيعة الهيئات والمجالس وسلطها والمحاكم ومهامها. فتكلمت النقطة 19 عن البرلمان وجاء فيها "يتكون برلمان الحكم الذاتي للصحراء من أعضاء منتخبين من طرف مختلف القبائل الصحراوية، وكذا من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر من طرف مجموع سكان الجهة. كما يتعين أن تتضمن تشكيلة برلمان جهة الحكم الذاتي للصحراء نسبة ملائمة من النساء".

فيما تكلمت النقطة 20 عن رئيس حكومة الجهة إذ "يمارس السلطة التنفيذية في جهة الحكم الذاتي للصحراء رئيس حكومة ينتخبه البرلمان الجهوي وينصبه الملك". والذي يعتبر هو "ممثل الدولة في الجهة".[2]

ويتولى رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي للصحراء، وفق النقطة 21، تشكيل حكومة الجهة، ويعين الموظفين الإداريين الضروريين لمزاولة الاختصاصات الموكولة إليه، بموجب نظام الحكم الذاتي. ويكون رئيس حكومة الجهة مسؤولا أمام برلمان الجهة".

وجاء في النقطة 22 أنه" يجوز للبرلمان الجهوي أن يحدث محاكم تتولى البت في المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التي تضعها الهيآت المختصة لجهة الحكم الذاتي للصحراء. وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية، وباسم الملك"[3].

---

[1] أحمد مهابة،الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة"، مجلة السياسة الدولية.العدد:117، يوليو 1994،ص33.

[2] كاتب من الصحراء الغربية،" أزمة الصحراء الغربية ، أزمة مشتعلة بلا حل" مجلة المستقبل الجديد. العدد: 04، سبتمبر 2005.ص:07-08.

[3] أمين الشيخ أمبارك الذهبة، " عمليات حفظ السلام الاممية : دراسة حالة بعثة الميونورسو في الصحراء الغربية". رسالة ماجيستير (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2006-2007).ص:109.

كما نصت المبادرة في نقطتها 25 بأن "يتمتع سكان الجهة بكافة الضمانات التي يكفلها الدستور المغربي في مجال حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دوليا".

4- مسار الموافقة على نظام الحكم الذاتي وتفعيله

والمحور الأخير حسب "نيشان" هو "مسار الموافقة على نظام الحكم الذاتي وتفعيله"، ويتضمن باقي النقط الخمس والثلاثين.

وتعِد المبادرة في النقطة الأولى من هذا المحور بأن "يكون نظام الحكم الذاتي موضوع تفاوض، ويطرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية. وبعد هذا الاستفتاء، طبقا للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان، لحقهم في تقرير المصير".

وتعَهَّد المغرب في النقطة ما قبل الأخيرة من المبادرة بالتفاوض بحسن نية وبروح بناءة، منفتحة وصادقة، من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي ومقبول من جميع الأطراف، لتسوية هذا الخلاف".

وفي النقطة 35 تختم المبادرة بالتأكيد على "أن الدينامية التي أفرزتها هذه المبادرة تتيح فرصة تاريخية لحل هذه القضية بصفة نهائية".

ثانيا: الإشكالات المرتبطة بتطبيق المبادرة

يثير مفهوم الحكم الذاتي، في التطبيق، مشكلات عديدة، نظرا إلى غموضه وعدم تحدده، ونسبية مفهومه وافتقار نص واضح بشأنه يمكن الاحتكام إليه عند الضرورة، الأمر الذي يجعل من المفهوم موضوعا للتأثر بعلاقات القوى والرؤى الإيديولوجية.

ومن خلال تتبع بعض أنماطه، وتطبيقاته المتعددة، يمكننا استخلاص بعض المشكلات الهيكلية التي تصاحب تطبيقاته على أرض الواقع.[1]

1- صراع المصالح:

كثيرا ما ينشب نزاع في المصالح بين الوحدات المتمتعة بالحكم الذاتي، سواء أكانت أقاليم أم مناطق وبين الدول صاحبة السيادة، أو بين هذه الأقاليم وبين الدول المستعمرة. ففي حالة الأقاليم والمناطق والصراع بينها وبين الإدارة المركزية والدولة صاحبة السيادة، ينصب الصراع على تعارض المصالح الخاصة بالإقليم مع المصالح الوطنية العليا التي تحظى برعاية الدولة. وفي حالة الأقاليم الخاضعة للاستعمار ينصب هذا الصراع حول الاستقلال والأمن والعلاقات الخارجية وغيرها من القضايا ذات التأثير المباشر في مصالح الطرفين كما يراها كل منهما على حدة:[2]

وتتخذ معالجة هذا الصراع أشكالا ثلاثة:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] بطرس بطرس غالي ،حرب الصحراء الغربية في المغرب العربي. القاهرة: دار الطباعة الحديثة،1977،ص32.

*حل سياسي: ويتم اللجوء على هذا الحل في حالة أن تكون الوحدة المتمتعة بالحكم الذاتي ذات وضعية دولية وتخضع لنظام دولي ، كما هو الحال بالنسبة إلى إقليم "السار" الذي منحته المعاهدة الألمانية-الفرنسية حكما ذاتيا مضمونا من ثماني دول، وهي اتحاد أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وكان اتحاد دول أوربا الغربية أصدر قرارا في 11 ماي 1955 ينص على أنه في حالة خرق وضع الإقليم من أية جهة، فإن للمفوض الأوربي أن يدعو إلى عقد جلسة طارئة لاتحاد دول غرب أوربا، وعليه اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة، لمعالجة الموقف وبالمثل حالة إقليم تريست ، حيث نص على تسوية من طريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[1]

*حل قانوني: ويتم استخدام هذا الحل بكثرة في إطار الدولة الاتحادية، إذا ما نشب نزاع بين بعض الولايات الاتحادية، إذ إن المحكمة الاتحادية هي الجهة المختصة في الفصل في هذا النزاع.

*التحكيم: يقوم على أساس تشكيل مجلس تحكيم للبت في المشكلات المثارة على غرار المعاهدة الفرنسية التونسية التي أنشأت مجلس تحكيم من سبعة أعضاءه لاتخاذ القرارات اللازمة.

2- مشكلة الشخصية الدولية:

إن الدولة كوحدة للقانون الدولي تتمتع بالشخصية الدولية، مع مراعاة ما يرافق ذلك من حقوق والتزامات، فهي تتمتع بالسيادة على إقليمها، وتشارك في الأنشطة التي تهم الجماعة الدولية ككل، ولها الحق في تقرير سياستها الخارجية .ويقصد بالشخصية القانونية الدولية التمتع بصفة شخص للقانون Sujet de droit في نطاق القانون الدولي l ordre juridique international فهي الفكرة التي تدل على الوضعية القانونية التي يتمتع بها أشخاص القانون الدولي، والتي تؤهلهم لاكتساب الحقوق والالتزامات الدولية .

ويترتب عن الاعتراف للدولة بالشخصية القانونية كل الآثار القانونية المرتبطة بالدولة من زاوية حقوقها والتزاماتها ومسؤولياتها عن الأفعال والتصرفات التي تقوم بها على المستوى الدولي ،

غير أن مختلف تطبيقات الحكم الذاتي سواء كان داخليا أم خارجيا، لم تتمتع الأقاليم الخاضعة له بالشخصية الدولية، فمثلا تونس في الإطار الاستعماري و "بورتوريكو" و"غرينلاند" ، لم تحظ، طبقا للحكم الذاتي، الممنوح لها، بحق تقرير الشؤون الخارجية والدفاع.فبورتوريكو ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية باتحاد حر، وتقوم هذه الأخيرة بتقرير شؤون الدفاع والخارجية.[2]

وفي "غرينلاند" تقوم حكومة الدانمرك بتقرير سياستها الخارجية، مع استشارة "غرينلاند" عندما يتعلق الأمر بقضايا تخصها كالعلاقة مع دول الإتحاد الأوربي، أما تونس، فكانت فرنسا هي التي تتولى إدارة شؤونها الخارجية وتمثيلها على المستوى الدولي، أما اسبانيا، فلا يختلف الأمر،إذ تتمتع المناطق

---

[1] عبد الوهاب حقي ، البوليساريو: جيش وشعب. دمشق: دار المنارة للدراسات و الترجمة، 1987.ص18.

[2] نبيل الملحم ، البوليساريو: الطريق الى المغرب الكبير. دمشق: (د.د.ن)،1987،ص 56.

المحكومة ذاتيا بصلاحيات تشريعية وتنفيذية محدودة بنطاق الإقليم، بينما احتفظت السلطة المركزية في مدريد بتقرير السياسة الخارجية،، وشؤون الدفاع والأمن والخارجية، وتقرير السياسات المالية العامة والأنظمة المصرفية المعمول بها في البلاد، وكذلك عقد المعاهدات، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية.[1]

والنتيجة المترتبة على ذلك، أن وحدات الحكم الذاتي، سواء كانت في الإطار الداخلي أو الدولي، وسواء تعلق الأمر بالأقاليم أو الجماعات القومية، لا تحظى بالشخصية الدولية، ومن ثم فليست موضوعا للقانون الدولي وإنما موضوعا للقانون الداخلي وشخصا له .

وبالتالي يمكن القول أن منطقة الصحراء لن تتمتع بشخصية دولية على المستوى الدولي، كما لأن صلاحيات الرئيس التنفيذي لمنطقة الصحراء ستكون صلاحياته الدبلوماسية محدودة بنطاق خطة الحكم الذاتي، فهو لن يستطيع إقامة علاقات دبلوماسية مع الخارج أو توقيع اتفاقيات ومعاهدات سياسية، فهذه من صلاحيات السلطة المركزية في الرباط، اللهم بعض الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي والثقافي حيث يتم توقيعها باستشارة مع الحكومة المركزية في العاصمة.

ويمكن للحكومة المركزية في الرباط استشارة سلطة الحكم الذاتي في المسائل والقضايا الاقتصادية التي تهمها على المستوى الخارجي كالعلاقات مع الاتحاد الأوربي في مجال الصيد البحري او اتفاقيات الاستثمار الأجنبية مثلا.

وإذا كانت الحكومة المغربية احتفظت بصلاحيات سيادية مقومات السيادة، لاسيما العلم والنشيد الوطني والعملة، و المقومات المرتبطة بالاختصاصات الدستورية والدينية للملك، بصفته أمير المؤمنين والضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية وللحريات الفردية والجماعية،الأمن الوطني والدفاع الخارجي والوحدة الترابية،العلاقات الخارجية،النظام القضائي للمملكة،إلا أن المبادرة لم نشر إلى نظام البريد(الطابع البريدي) الذي يعد رمزا للسيادة المغربية.

هناك إشكال آخر وهو متعلق باستعمال المبادرة لمصطلح "الجهة"،فهذا المصطلح في غير محله، لأم قانون الجهة الصادر في 2 أبريل 1997، لن يطبق على الصحراء لأنها لن تعود جهة من الجهات 16 التي تتكون منها المملكة، وبالتالي يفضل استعمال مصطلح "منطقة" أو " إقليم".[2]

3- استغلال الموارد الطبيعية:

تتفاوت سلطة الحكومات الذاتية على مواردها الطبيعية واستغلالها بتفاوت طبيعة ونوعية الحكم الذاتي ودرجته التي تتمتع بها ففي الحكومات الفيدرالية القوية نجد أنها تنزع إلى السيطرة على هذه الموارد واستغلالها، خصوصا في قطاع المناجم والمعادن، وتحظى كثير من الوحدات الذاتية بالسيطرة على

---

[1] اسماعيل معراف ، مرجع سابق، ص 75.

[2] محمد رضوان ، مرجع سابق ، ص23-26.

مواردها الطبيعية، كإريتريا و"غرينلاند" نظرا لأهمية هذه الموارد الطبيعية في هذه الأخيرة، فقد تشكل مجلس مشترك بين حكومة الإقليم والحكومة الدانمركية للإشراف على هذه الموارد واستغلالها.

وفي حالة إقليم الصحراء، فإن للحكومة المركزية لها الصلاحية المطلقة فيما يتعلق بحق إصدار التشريعات الأساسية الخاصة في الميادين التالية التنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي وتشجيع الاستثمارات والتجارة والصناعة والسياحة والفلاحة،ميزانية الجهة ونظامها الجبائي، البنى التحتية: الماء والمنشآت المائية والكهربائية والأشغال العمومية والنقل،السكن والتربية والصحة والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية: بما في ذلك النهوض بالتراث الثقافي الصحراوي الحساني، والبيئة.[1]

4- مشكلة توزيع الصلاحيات:

تسود هذه المشكلة في كافة نظم الحكم الذاتي، وتتلخص في كيفية توزيع الصلاحيات التنفيذية، والتشريعية، بين الأقاليم المحكومة ذاتيا، وبين السلطة المركزية، وهناك ثلاثة طرق لتوزيع هذه الصلاحيات، هي:

أولا، تعيين الصلاحيات التشريعية والتنفيذية بين الوحدات الذاتية والسلطة المركزية، وتتمثل عيوب هذا الحل في وجود فجوات في الممارسة، نظرا إلى تداخل العديد من الصلاحيات والمجالات في التطبيق، فضلا عن أنه نظري أكثر منه عملي، ثانيا،الاقتصار على توزيع وتعيين صلاحيات الوحدات الذاتية في مجالات محددة، كما في إسبانيا وإيطاليا وكندا،

ثالثا، الاكتفاء بتعيين الصلاحيات والمجالات التي تقتصر على الدولة والسلطة المركزية ذات السيادة .[2]

5- مشكلة الإقليم:

تتوقف إثارة مشكلة الأراضي في الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي وفقا لطبيعة المشكلات المنوط به معالجتها، وكذلك طبقا للسياق التاريخي، بجوانبه القومية والثقافية. ففي حالات عديدة لا تمثل الأراضي مشكلة محورية، إذ غالبا ما يتقرر وضع الأراضي طبقا لما كانت عليه في السابق، أي قبل قيام سلطة الحكم الذاتي (تمثل الحالة الفلسطينية استثناء من ذلك)، أي أنها تمثل جزءاً لا تجزأ من إقليم الدولة، وإذا ما أثيرت فإنها تثار تحت صيغة تحويل أو تفويض سلطة الحكم الذاتي إدارة الأراضي الداخلة في نطاق الخدمات والنشاطات التي تمارسها.[3]

---

[1] علي عبيد مجدي،" صراع الصحراء الغربية. مجلة السياسة الدولية. العدد95، يناير 1989،ص 52.

[2] امين الشيخ أمبارك الذهبة، مرجع سابق،ص 111.

[3] محمد عصمت بكر، الشعب الصحراوي قصة وكفاح. دمشق: دار البحتري للدراسات و النشر، 2000،ص56.

وعلاوة على ذلك، غالبا ما يتم الإشارة أو النص في تقرير صيغة الحكم الذاتي حول المساواة بين مواطني إقليم المتمتع بالحكم الذاتي والمواطنين الآخرين في الأقاليم المختلفة للدولة المعنية في تملكها وشرائها والانتقال من الإقليم وإليه من دون حواجز ثقافية أو لغوية أو عنصرية، وذلك إعمالا للمساواة بين المواطنين التي تكفلها الدولة وتدخل ضمن صلاحياتها، وكذلك تأكيدا لسيادة الدولة على الأراضي والأقاليم كافة الخاضعة لها.[1]

وهذا يعني أن المواطنين المغاربة المقيمين خارج حدود إقليم الصحراء متساوون في الحقوق والواجبات ويشكلون الأمة المغربية الواحدة تحت علم واحد وجنسية واحدة، وتجمعهم بأمير المؤمنين رابطة البيعة والتقاليد الإسلامية المغربية الضامنة لوحدة الأمة المغربية وتماسكها في الداخل والخارج.

6- المسائل الأمنية:

تقتصر المسائل الأمنية في تطبيقات الحكم الذاتي على الأمن الداخلي المحدود بنطاق الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي، ذلك أن قضايا الأمن القومي تدخل في عداد صلاحيات الأجهزة المركزية للدولة، وطبقا لذلك فإن معظم الوحدات المتمتعة بالحكم الذاتي لها صلاحية تشكيل قوة شرطة محلية، وتعتبر هذه القوة جزءا من سلطات الحكومة الذاتية. وحتى في المجالات التي لا ينص فيها على ذلك فإن الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي بإمكانه تشكيل قوة شرطة محلية تضمن تنفيذ التشريعات في مجال الضرائب والتجارة، وحماية البيئة، كما هو الحال في جزيرة غرينلاند وفي إقليم الباسك .

وبالتالي يمكن لسلطة الصحراء تشكيل قوة شرطة محلية لحفظ الأمن والنظام بالتنسيق مع القوات الأمنية المغربية. [2]

7- السياسة الاقتصادية والمالية العامة:

تمثل وحدات الحكم الذاتي ، بدرجات متفاوتة، جزءا من اقتصاد قومي موحد وسياسة مالية موحدة على الصعيد القومي، إذ تحتفظ الحكومة المركزية بحقوق وصلاحيات لا تقبل المنازعة في تقرير السياسة المالية، وسك النقود، وتحديد معدلات الصرف، والإشراف على نظام قومي للجمارك والضرائب،كذلك في وضع خطط التنمية الاقتصادية، وعقد الاتفاقيات المالية، والقروض مع الدول الأجنبية ومع ذلك، فقد تسمح الدولة في بعض الحالات للحكومات الذاتية، بفرض وتجميع بعض الضرائب المحلية، أو تفويضها في ذلك.[3]

---

[1] احمد مهابة، الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة"، مرجع سابق،ص 25.

[2] بطرس بطرس غالي وآخرون" ملف وثائقي: حرب الصحراء في المغرب". مجلة السياسة الدولية. العدد:44، 1976،ص85.

[3] DIOURI (Moumen). A qui appartient le Maroc? Éditions l'harmattan, Paris, 1993. P78..

إن قيام هيئات الحكم الذاتي بإدارة الشؤون الخاصة للإقليم، وتحقيق أهدافها في تطويره وتقدمه، لابد أن يكون معتمدا على موازنة مستقلة لها، من حيث التمويل والإنفاق الذاتي، غير أن هذا الاستقلال المالي ليس مطلقا، بل ترد عليه عدة قيود تحد منه:[1]

1- إن قيام هيئات الحكم الذاتي بإعداد وتنظيم الموازنة الخاصة بها، تكون ملزمة بالتقيد بالقواعد الدستورية، فلا يستطيع مخالفة المبادئ التي قررتها التشريعات المركزية في هذا الشأن.

2- تنص الدساتير التي أخذت بفكرة الحكم الذاتي على منع هيئات الحكم من فرض الرسوم الجمركية على دخول أو خروج للبضائع التي تمر في حدود الإقليم، كما تنص على عدم حرمان أي مواطن في الدولة من الإقامة في أراضيه ، وهذا الوضع يتفق مع فكرة الوحدة السياسية للدولة.

3- القيد الثالث يقضي بأن الحكومة المركزية هي التي تحدد أسعار الضريبة، لكن هذا لا يمنع هيئات الحكم الذاتي حقها في مباشرة بعض الاختصاصات المالية، وذلك على الأسس الآتية :[2]

- اشتراك هيئات الحكم الذاتي مع الحكومة في إدارة وتحديد وتحصيل موارد الضرائب وفقا للتشريعات المرعية.

- سلطة فرض ضرائب ورسوم إقليمية، مع تخويلها حق إصدار تشريعات لازمة لتحصيل الأموال العامة في حدود ما يتقرر لها من اختصاصات.

وتجدر الإشارة إلى أن الموازنة المخصصة لإقليم الحكم الذاتي، قد لا تكفيه لسد حاجاته، وهو الأمر الذي قد يضطره إلى طلب الإعانات والقروض من الحكومة المركزية، وقد تقرر هذه الأخيرة من تلقاء ذاتها منح مساعدات للإقليم.

وليس هناك ما يخشى من تقديم هذه الإعانات من الحكومة المركزية وذلك لسببين:

أ- نلاحظ أن اختصاصات هيئات الحكم الذاتي محددة على سبيل الحصر في كل الأحوال، سواء أشار الدستور المركزي إلى اختصاصات الحكومة المركزية أم لم يشر، فإزاء الاختصاص المقيد لهيئات الحكم الذاتي تكون الحكومة المركزية هي المختصة في جميع ما لم يرد به النص، وترتيبا على ذلك فهي منطقيا ليست في حاجة إلى توسيع اختصاصاتها على حساب إقليم الحكم الذاتي.

ب- الغرض من هذه الإعانات محدد، لأن المشرع يحدد الغاية والغرض من تلك الإعانات التي تمنح لتكون في صالح الإقليم، ولتغطية ميزانيته التي بها ينمو ويتطور ليتساوى مع بقية أقاليم الدولة، وبناء على ذلك فلا تعتبر هذه الإعانات وسيلة للتدخل في شؤون الأقاليم، بل لصالحه.

---

[1] احمد مهابة، "لاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة"، مرجع سابق، ص56-57.

[2] محمودي عبد القادر، مرجع سابق، ص 56-59. .

8- أصل السلطة في الوحدة المتمتعة بالحكم الذاتي:

إن الأصل في سلطة الحكم الذاتي أي المنشئ لها، لا يصدر عن الوحدة المتمتعة بالحكم الذاتي، بل عن سلطة خارجة عنها تنتمي لها، ويتميز هذا العمل بإنكار الحرية الدستورية للوحدة الذاتية، فسلطتها ليست ناشئة عن إرادتها. وتتفاوت أنماط هذا الوضع المفروض من حالة لأخرى، ففي بعض الحالات، قد يكون معاهدة دولية، والأمثلة على ذلك عديدة، كمدينة "دانزيغ Dantzig"، الحرة والتي حددت وضعيتها معاهدة "فرساي" ، وإقليم "السار" الذي حددت وضعيته المعاهدة الألمانية الفرنسية، ومدينة "كرا سوفي Cracovie" لمعاهدة فيينا ، وإقليم تريست Treiste طبقا لمعاهدة السلام مع إيطاليا في 10 فبراير عام 1947 ، وتوصف هذه المدن والأقاليم في إطار أنماط الحكم الذاتي بأنها ذات نظام دولي.[1]

إن سلطة الحكم الذاتي ليست سلطة ذات سيادة، وتتميز عن سلطة الدولة إذ هي سلطة أصلية، بينما تتميز سلطة الحكم الذاتي عن السلطة في الوحدة اللامركزية، فالأولى يمكنها إدارة شؤونها بنفسها، وتعتمد على صلاحياتها الخاصة، بينما لا تستطيع ذلك الثانية، بل لا تملك هذه السلطة.

وفضلا عن ذلك، فإن النظام القانوني في الوحدة المحكومة ذاتيا هو نظام تابع لنظام قانوني آخر، قد تشارك الوحدة الذاتية في السلطة صاحبة السيادة والمنشئة لصلاحياتها، ولكنها ليست سيدا مطلقا لوضعها، فالوحدة الذاتية تختلف عن الدولة، فهي ليست جهاز سيطرة وردع، ولا تملك قدرة على الاستقلال، في حين أن الدولة هي قوة رادعة وجهاز له القدرة على التنظيم الذاتي والسيطرة، وتملك الاستقلال ولا يغير من واقع وحدة الحكم الذاتي ممارستها للوظيفة التشريعية وذلك حتى لو امتلكت نظاما قانونيا مستقلا وقدرة قانونية منشأة ومستقلة، وإذا امتلكت هذه القدرة فإنها تفتقد لكامل الحرية الدستورية ذلك لأن وضعها ينبغي أن يتلاءم مع القاعدة العامة للنظام القانوني المعمول به في إقليم الدولة.[2]

وإذا كان الفعل المنشئ للوحدة الذاتية في بعض الحالات يمكن أن يكون معاهدة دولية كالحالات التي أشرنا إليها وحالة تونس، فإن هذا الفعل في بعضها الآخر يكون قانونا كما في حالة إسبانيا وإيطاليا خاص بإنشاء أقاليم ومناطق محكومة ذاتيا وفي حالات أخرى يمكن أن يكون هذا الفعل تعديلا دستوريا تشارك الوحدة الذاتية في المطالبة به وصياغته.[3]

هذه بعض الإشكاليات التي قد تصاحب تطبيق الحكم الذاتي على أرض الواقع، و على المغرب توخي الحذر والحيطة عند تطبيق مشروع الحكم الذاتي، فقد علمتنا التجارب السابقة لبعض البلدان العربية التي سبقتنا في هذا المجال أن الحكم الذاتي لم يكن سوى مجرد جرعة مسكنة قليلة الفعالية، ذاك أنه ثبت

---

(1) المرجع نفسه.

(2) عبد العزيز غريب ، مشكلة الصحراء الغربية. القاهرة: الجمعية الإفريقية،1987،ص 61.

(3) الذهبة أمين الشيخ أمبارك ، مرجع سابق، ص 89.

عمليا قصور هذا النظام على تحقيق الاستقرار السياسي والقضاء على مشكلة عدم التكامل كالسودان الذي عانى طوال 30 سنة من حرب أهلية انتهت بتوقيع اتفاقية مع الجنوب لتوزيع السلطة والثروة، والعراق الذي عانى فيه اقليم كردستان من طغيان النظام السابق والتدخل التركي من الشمال، والفلبين الذي عانى فيه المسلمون من تراجع حكومة مانيلا من تطبيق بعض بنود الحكم الذاتي [1].

المطلب الثالث: جيمس بيكر وقضية الصحراء الغربية

جيمس بيكر في سطور : جيمس أديسون بيكر الثالث ولد في 28 أبريل 1930 هو دبلوماسي ورجل سياسي أمريكي عضو في الحزب الجمهوري شغل وظيفة رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد الرئيس رونالد ريغانفي دورته الأولى ثم عمل وزر للخزينة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان بين 1985 و1988 ووزير الخارجية في عهدة الرئيس جورج بوش الأب من 1989 إلى1993 وفي مارس 1997 عينه الرئس جورج بوش مبعوثا خاصا له إلى الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المملكة المغربية والبوليساريو.[2]

في أواخر فبراير 2007، أحيا الوطنيون في الصحراء الغربية الذكرى الواحدة و الثلاثين لدولتهم، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ولم تجر الاحتفالات الرسمية في العيون العاصمة المعلنة للصحراء الغربية، وإنما في بلدة التفاريتي قرب الحدود مع الجزائر وذلك يرجع إلى أن معظم أراضي الصحراء الغربية واقعة تحت الإدارة والاحتلال العسكري المغربي، الذي يطالب بملكية تلك الأرض القاحلة. فحركة الاستقلال للصحراء الغربية بقيادة جبهة البوليساريو والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تتواجد بشكل كبير في المنفى، شأنها في ذلك شأن نصف السكان الأصليين تقريبا، حيث يعيش حوالي 100.000 صحراوي في مخيمات اللاجئين جنوبي غرب الجزائر قرب مدينة تيندوف منذ أعلنت جبهة البوليساريو جمهورية *مستقلة في سنة 1976. جيل بأسره وصل الشيخوخة في المخيمات

---

[1] محمد نويري ، "" النظام السياسي المغربي –مقاربة مؤسساتية قانونية–" متحصل عليه من الموقع : www.malak-rouhi.com/vb/t13783-new-post.html بتاريخ:2009/07/02.

[2] Abdehak BERRAMDANE. Le Maroc et l'occident, édition Karthala, Paris, 1987.P017-18.

*جبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروفة باسم البوليساريو) بالإسبانية (Polisario :هي حركة تسعى إلى انفصال الصحراء الغربيةعن المغرب وتأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .تأسست في 10 مايو .1973 كلمة البوليساريو هي المختصر الإسباني المكون من الحروف الأولى لاسم "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" والذي يظهر من خلال الاختصار الإسباني للاسم *Frente Popular deLiberación de Saguía el Hamra y Río de Oro*.

دون أن يعرف شيئا غير حياة اللجوء في عزلة تامة عن وطنه الأم. أما النصف الآخر من السكان، أي الصحراويون الذين يعيشون تحت الاحتلال المغربي، فقد تحولوا إلى أقلية في وطنهم و أصبحوا يعيشون على الهامش بعد ثلاثة عقود من "المغربة".((1)

ورغم هذه الحقائق، أو ربما بسببها، يبقى الشعور بالوطنية الصحراوية فكرة قوية لدى الكثير من الصحراويين، ويبقى الدور القيادي للبوليساريو بدون منازع. فعلى العكس من العديد من الحركات التحررية الإفريقية والشرق أوسطية لم تنقسم البوليساريو أبدا إلى فصائل ولم تلجأ أبدا إلى القوة المفرطة للحفاظ على الانسجام، ولم تظهر إشارات الانقسام الداخلي إلا في الأعوام الأخيرة ويعود ذلك بشكل كبير إلى الإنترنت. ومع ذلك فالانتقاد الداخلي يتمحور حول التكتيك وأسلوب قيادة نخبة البوليساريو أكثر منه حول البوليساريو نفسها.(2)

إن النجاح الكبير الذي حققه مؤسسو البوليساريو يتمثل في كونهم أنشئوا حركة سياسية تعتمد الآن على نفسها في البقاء، والأهم من ذلك أنها ذاتية الدوافع. ولكن ذلك يعتبر جزءا من المشكل فبعد أن ربت الشباب الصحراوي على شعار "كل الوطن أو الشهادة" تجد نخبة البوليساريو نفسها أسيرة خطابها التحريضي. لقد بات من غير الممكن منطقيا ولا عمليا أن تساوم جبهة البوليساريو على هدفها الجوهري المتمثل في الاستقلال. فإذا قامت البوليساريو بهذا العمل فهذا سيعني أنها لم تعد هي البوليساريو، وفي تلك الحالة لن يعد مناصروها–الوطنيون الصحراويون– في حاجة إليها.

ومع ذلك فالمساومة على ذلك الهدف هو تماما ما سيفرضه مجلس الأمن على البوليساريو، عاجلا أو آجلا.

علنيا يساند مجلس الأمن حق تقرير المصير للصحراء الغربية وهو الحق الذي دعمه المجتمع الدولي لأول مرة في سنة 1965 عندما كانت الأرض الصحراوية ملكية استعمارية إسبانية. ومنذ 1991 حافظت الأمم المتحدة على بعثة في الصحراء الغربية لغرض تنظيم استفتاء على الاستقلال. فالصحراء الغربية، التي تعترف الأمم المتحدة بكونها إقليم واقع تحت إدارة أجنبية (وآخر مستعمرة في إفريقيا) لها حق ثابت في تقرير المصير وفق الشرعية الدولية. ورغم ذلك، فقد أعلن المغرب وبشكل صريح أنه لن يضع مطلبه بالسيادة محل اختبار نهائي عن طريق التصويت على تقرير المصير. فالمغرب لا ينوي

(1)) Maurice .BALTA Le conflit du Sahara occidental, éditions l'harmattan, Paris, 1982 ;P25-27

(2) اسماعيل معراف غالية، مرجع سابق،ص 85.

النظر إلا في اتفاق حول الوضع النهائي متفاوض بشأنه ويحتوي على بعض إجراءات الحكم الذاتي للصحراء الغربية، أما تقرير المصير فلا وجود له على طاولة المفاوضات.[1]

في 31 أكتوبر 2006 مرر مجلس الأمن القرار 1720 والذي "يعيد التأكيد على التزام مجلس الأمن بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل، دائم و مقبول من الطرفين ويفضي إلى تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية". وبعبارة أخرى ورغم الإشارة إلى "تقرير المصير"، لن يفرض شيء على المغرب. فمجلس الأمن، وبتوجيه من الحلفاء الرئيسيين للمغرب، الولايات المتحدة وفرنسا، يريد اتفاقا بين البوليساريو والمغرب، "يرضي الطرفين" ويتم التفاوض حوله وتطبيقه بشكل إرادي، فهو من جهة ينادي بتصويت على الاستقلال ومن جهة أخرى يقول للبوليساريو أنه لن يفرض هذا الاقتراع، وهذا يعني أن شروط مجلس الأمن لتحقيق السلام في الصحراء الغربية تقضي بالتضحية بتقرير المصير.[2]

إن الإيمان بهذا المنطق – بالإضافة إلى التشجيع الضمني من طرف واشنطن وباريس . هو الذي دفع المغرب إلى الترويج للحكم الذاتي "لأقاليمه الجنوبية" كحل بديل للاستفتاء. منذ نهاية 2006 أجرى الملك محمد السادس حوارا داخليا حول مفهوم الحكم الذاتي، وأعيد المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية إلى الوجود، كإشارة إلى ما يشبه التشاور مع الصحراويين. وفي فبراير أطلع المغرب شفهيا مسؤولين من فرنسا، الولايات المتحدة، إسبانيا وبريطانيا على مشروعه للحكم الذاتي، كما سيقدم اقتراحا مكتوبا، والذي أستغرق إعداده ما يقارب العامين، إلى مجلس الأمن في شهر أبريل. وإذا كانت هناك أية عجلة في التصرفات المغربية، فليس السبب بقاء المستقبل السياسي للصحراء الغربية غير محسوم، ولكن السبب يرجع إلى أن الملك محمد السادس يأمل أن يبارك مجلس الأمن الحكم الذاتي قبل أن يغادر أكبر المحسنين إليه، الرئيسين جورج بوش وجاك شيراك، السلطة. وفي الواقع فإن تشجيع أولياء أمره لم يعد لبقا، فشيراك قد وصف المشروع المغربي "بالبناء" في حين لقبه نائب وزير الخارجية الأمريكي نيكولاس بيرنز "بالواعد".[3]

---

[1] أحمد مهابة مشكلة الصحراء الغربية والحل الثالث، مرجع سابق،26-27.

[2] وزان فاطمة، مرجع سابق، ص 98.

[3] علي عبيد مجدي،"مرجع سابق، ص 45..

ورغم أن البوليساريو تشعر بضغط دولي عليها لتساوم، ولكنها تشعر بضغط أكبر للمقاومة. فنفس المنطق البارد الذي يمنح المغرب الارتياح، يولد الإحساس بخيبة الأمل لدى الوطنيين الصحراويين. واللاجئون على وجه الخصوص، لديهم وعي تام بأن قضيتهم توجد في مأزق.

وكانت التوترات قد بدأت بالغليان في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية واندلعت مظاهرات غير مسبوقة في ماي 2005. وبخلاف المظاهرات السابقة المعبرة عن التذمر بين صفوف الصحراويين، فهذه المظاهرات تطالب بشكل صريح بالاستقلال بدلا من الزيادة في الحقوق والوظائف. ومنذ ذلك الحين تمخضت التحشدات عن صدامات يومية أقل حجما بين الشبان الصحراويين وقوات الأمن المغربية. ولا يبدو مسار هذه القلاقل، والتي تعرف لدى الصحراويين بالانتفاضة، واضحا وذلك راجع جزئيا إلى التعتيم الإعلامي شبه التام الذي يفرضه المغرب. ولكن الصحراويين تم دفعهم إلى النظر في إجراءات أكثر تشددا. وإلى حد الآن يصغي الشباب إلى النداءات بعدم العنف الصادرة عن الناشطين الأكبر سنا. ولكن وإذا ما صعد المغرب من قمعه فقد لا يكون في مقدور البوليساريو . أو في نيتها. منع عناصر من جيشها المتموقع على طول خط هدنة 1991، من استدراج القوات المغربية إلى إطلاق النار. [1]

جبهة البوليساريو واقعة بين قوتي ضغط متنافرتين، الحكم الذاتي والانتفاضة، وكيفية تعامل الحركة معهما في الأشهر القادمة سيحدد مستقبل الصحراء الغربية.

لقد كان أكبر انتصار للبوليساريو في حربها ضد إسبانيا (1973.1975) هو الدعم الشعبي الذي استطاعت أن تحصل عليه، فقد قالت بعثة أممية زارت الإقليم في سنة 1975 في تقريرها أنه لم تكن أية حركة، بما في ذلك الحركات التي تدعمها إسبانيا والمغرب، تبدو للعيان أكثر شعبية من البوليساريو. كما تلقت حركة تحرير الصحراء الغربية دفعا آخرا كبيرا في 16 أكتوبر 1976 حين رفضت محكمة العدل الدولية مطالب المغرب و موريتانيا بالصحراء الغربية إذ نادت محكمة لاهاي بتنظيم استفتاء لتقرير المصير.[2]

ورغم أن تقرير المصير لم يحدث بعد، إلا أن البوليساريو أعلنت جمهوريتها في 27 فبراير 1976 في منطقة بئر لحلو النائية. وفي نفس الوقت كان المسئولون الأسبان يسلمون السلطة على الإقليم إلى المغرب وموريتانيا على إثر معاهدة سرية عقدت في 14 نوفمبر 1975. لقد أرغم الغزو المغربي الموريتاني الكثير من الصحراويين على الهروب من الإقليم ليجدوا طريقهم لاحقا إلى الجزائر، أين بقوا إلى

---

[1] الشامي علي،مرجع سابق، ص 69.

[2] محمودي عبد القادر، مرجع سابق ، ص66.

اليوم. ورغم أن موريتانيا أسقطت مطالبها لاحقا، فقد خاض المغرب والبوليساريو حربا لمدة 15 عاما جرت فيها المواجهة بين الجيش المغربي المسلح من الغرب والممول من السعودية ومعرفة مقاتلي البوليساريو . السكان الأصليين . للأرض بالإضافة إلى التسليح الجزائري والليبي الخفيف. وبعد أن عرفت الحرب ركودا في منتصف الثمانينات، توقفت في عام 1991 عندما توصلت الأمم المتحدة إلى وقف لإطلاق النار.[1]

وافق المغرب على وقف إطلاق النار لأنه كان يعول على رعاية مصالحه في مجلس الأمن من طرف الولايات المتحدة وفرنسا، ولبت البوليساريو نداء الأمين العام للسلام لأنها وعدت باستفتاء حول الاستقلال والذي حرمت منه لزمن طويل.

مسلسل السلام في الصحراء الغربية: يسير بخطى متثاقلة، فذلك لأنه في الواقع كان يسير إلى الوراء. منذ 1981 وإلى غاية 1999 كانت المفاوضات مسبوقة بتعهد من الملك الحسن الثاني بالسماح بأجراء واحترام استفتاء حول الاستقلال. وتحت شروط مخطط السلام ألأممي الذي مهد لوقف إطلاق النار، حاولت المينورسو عبثا من 1991 وإلى 1999 تطبيق هذا الانتخاب. وبدا أن الاستفتاء منح فرصة جديدة للعيش في سنة 1997 عندما عين الأمين العام الجديد كوفي عنان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر كمبعوث شخصي له إلى الصحراء الغربية.[2]

ولكن الاستفتاء ودعم المغرب له ماتا فعليا بموت الملك الحسن الثاني سنة 1999. أول الخطوات الكبرى التي قام بها الملك محمد السادس هي إقالة وزير الداخلية إدريس البصري المشرف، على المدى الطويل، على القمع بالقوة لمعارضة القصر. هذا التصرف الجسور والذي يستهدف الملاحظين المحليين والدوليين كان الغرض منه إعلان القطيعة مع الماضي المظلم للمملكة، ولكنه أيضا كان إزاحة لأكبر مناصري الاستفتاء في الصحراء الغربية من النظام القديم.

لقد كان جزء من مهمة البصري في عهد الملك الحسن الثاني، إلى جانب تعذيب و إخفاء المعارضين ، ترتيب الانتخابات. فإذا كان بإمكانه الحصول على أصوات 90 % من المغاربة لصالح الدستور،

---

[1] سطي عبدالاله ،"علاقة بين السلط في النظام السياسي المغربي ½" لحوار المتمدن - العدد: 1884 - 2007 / 4 / 13، متحصل عليه من الموقع: www.ahewar.org/.../show.art.asp?aid بتاريخ:30 /05/**2009**.

[2] صايج مصطفى، "ما وراء الحدود البرية الجزائرية المغربية". متحصل عليه من الموقع: mustaphasaidj.maktoobblog.com ، بتاريخ: 2010/05/27.

سيتمكن بالتأكيد من إغواء 120.000 صحراوي لاختيار الانضمام إلى المغرب. و لكن بحلول منتصف سنة 1999 بات من الواضح أن تكتيك البصري . ملأ اللوائح الانتخابية بالمغاربة على أنهم صحراويين . قد باء بالفشل.

في الوقت الذي كان يغادر فيه البصري، كان مجلس الأمن يتلقى درسا قاسيا في تيمور الشرقية، فبينما كان المينورسو يعلن عن لوائح التصويت في الصحراء الغربية، تحول استفتاء تقرير المصير في تيمور الشرقية وبسرعة إلى حمام دم. فقد تعرض التيموريين مرة أخرى إلى التهديد من طرف الجيش الاندونيسي بعد أن رفضوا عرض إندونيسيا للحكم الذاتي وتمسكوا بقوة بخيار الاستقلال وبسبب الضغوط القوية للتدخل أضطر مجلس الأمن إلى استخدام القوة لحماية تيمور الشرقية. وفي الصحراء الغربية كانت الأمم المتحدة تميل إلى حدوث سيناريو مماثل. [1]

وعليه لم يكن مفاجئا تناول كوفي عنان في أول تقرير له في فبراير 2000 حول الصحراء الغربية، لمجموعة من النقاط تعارض الاستمرار في العمل بمخطط التسوية لسنة 1991، واحدة من هذه النقاط كانت " أنه لا يمكن تحديد وبدقة وقتا لهذا الاستفتاء " لان الأطراف لم تتفق بعد على من يحق له التصويت، وأكثر أهمية من ذلك، يشير الأمين العام إلى " وحتى لو نظم الاستفتاء فرضا...و كانت النتيجة غير مقبولة ولا معترف بها من قبل أحد الأطراف، يجب الإشارة إلى عدم وجود آلية تسمح باستخدام القوة لمعالجة ذلك". وبكلمات أخرى، فالمغرب قد يخسر الاستفتاء ويرفض مغادرة الإقليم، وسيكون مجلس الأمن غير مهيأ للتدخل.[2]

في أواخر سنة 2000 قال المغرب أنه ينوي منح بعض صلاحيات التسيير المحدودة للقادة المحليين في " أقاليمه الصحراوية"، وكان بيكر قد اقترح، كبداية لمبادرته، أربع سنوات من الحكم الذاتي المميز للصحراء الغربية متبوعا باستفتاء نهائي للحل. وكان المغرب مسرورا بالمقترح، لان كلمة " الاستقلال " كانت غائبة بشكل واضح من النص وكان آلاف المغاربة ممن استوطنوا في الصحراء الغربية عندما كان البصري مكلفا بالموضوع مسموح لهم بالتصويت في الاستفتاء. ولنفس الأسباب كان رفض البوليساريو سريعا وقاطعا.[3]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] يحظة السيد حمدي، جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية. الجزائر: الجاحظية،2000،ص 96.

[3] جعفر نوري مرزة ، مرجع سابق.ص88.

وقام مجلس الأمن بتمديد مهمة جيمس بيكر من أجل محاولة أن توصل دبلوماسيته إلى نتيجة، وعليه وفي القرار 1429 الصادر في يوليو 2002 أوضحوا رؤيتهم للحل في " تأمين حل عادل ودائم ومقبول لدى كل الأطراف ويؤدي إلى حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية"، وفي لغة واضحة جدا يدعو مجلس الأمن إلى استفتاء يتضمن خيار الاستقلال. وفي هذا الإطار قدم بيكر مخططه " مخطط السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية " في مطلع سنة 2003.[1]

مخطط بيكر 2003: انطلاقة جوهرية من حيث ما كانت البوليساريو تتمسك به في السابق، وكان المخطط يتبع نفس صيغة الأربع سنوات من الحكم الذاتي مثل ما ورد في مقترح 2001 عدا أن الاستفتاء النهائي يتضمن بوضوح خيار الاستقلال، ولكنه أيضا يتضمن المستوطنين المغاربة مانحا المغرب هامشا من التفوق الرقمي في التصويت. ورغم أن النقاد يصفون المخطط بأنه هبة واضحة للمغرب إلا أن مؤيديه في الأمم المتحدة يحاجون بأن البوليساريو سيكون لديها أربع سنوات من الحكم الذاتي لتتمكن من إقناع المستوطنين المغاربة بالانضمام إليها في التصويت لصالح الاستقلال.

وفي الوقت الراهن قبلت البوليساريو بالمقترح ورفضه المغرب، ورغم أن بيكر قدم العديد من المقترحات إلا أن الملك محمد السادس كان في موقف يصعب فيه منح أي استفتاء على الاستقلال... حتى تحت الشروط السخية التي يوفرها مخطط 2003. لقد كان المغرب مشغولا بتأثيرات التفجيرات الانتحارية ماي 2003 في الدار البيضاء، فالصورة التي قدمها عن نفسه... جزيرة سلام في بحر من الإرهاب... قد تلاشت في ظلمة ليلة واحدة، وتم تأجيل الانتخابات، وأجبر الحزب الإسلامي الأهم على تقليص أنشطته ونفذت قوات الأمن المغربية إجراءات صارمة ضد النشطاء الإسلاميين ووضعت الآلاف منهم قيد الحجز.[2]

كان بيكر يرغب في الحصول على تبني قوي لمخططه غير أنه تحصل على أقل من ذلك بكثير، وحسب العديد من الملاحظين كان غريبا من إدارة بوش أن تبذل القليل من الجهد لمساندة بيكر في الصحراء الغربية. ولكن في عهد 11 سبتمبر، تضع واشنطن العديد من الاعتبارات تحد من آثار وأفكار ويلسون المتعلقة بتقرير المصير. لقد قويت الروابط الثنائية بين المغرب والولايات المتحدة بشكل كبير بانضمام المغرب إلى الحرب العالمية على الإرهاب، وفي نفس الشهر الذي غادر فيه بيكر ملف الصحراء الغربية، يونيو 2004، كافأت الولايات المتحدة المغرب باعتباره " الحليف الأول من خارج حلف الناتو" وعقدت معه كذلك اتفاقية للتجارة الحرة. وتعرف منظمة هيومن رايتس ووتش وحقوقيون مغاربة

---

[1] المرجع نفسه.

[2] أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص:33.

المغرب بأنه أحد معاقل CIA " المواقع السوداء" أين يتم التنسيق لتحديد " أهداف عالية القيمة " في الحرب على الإرهاب، كما يشير الدبلوماسيون المغاربة الآن إلى أن العلاقات المغربية مع واشنطن لم تشهد هذا المستوى من التحسن من قبل.ولتقييم مكانة الصحراء الغربية في العلاقات المغربية مع واشنطن يقول ناقد رسمي من الاتحاد الأوروبي لـ Middle East Report : " لا يمكنك أن توجه النقد إلى بلد يمارس التعذيب من أجلك، أليس كذلك؟ ".[1]

بالنسبة للبوليساريو، كان قبول مخطط بيكر آخر تنازل في استراتيجيتها العامة من اجل الاستقلال عبر تقرير المصير، ففي حقيقة الأمر كانت التنازلات قيمة: فالمغرب كان سيحظى بالتحكم في التصويت النهائي، وسترغم البوليساريو على العودة إلى العيون تحت العلم المغربي. ومن وجهة نظر البوليساريو يصعب تصور أي تكتيك آخر " يفضي إلى تقرير المصير"، كما تنص على ذلك العبارة التي إستخدمها مجلس الأمن، ويحظى بقبول المغرب، وإذا كان المغرب يعارض تقرير المصير " من حيث المبدأ " فلا داعي أن تتظاهر البوليساريو بأن المفاوضات ستكون مثمرة.

وبعد سنوات من التنازلات التكتيكية تلقى التيار الوطني الصحراوي درسا مريرا من سياسات القوى العظمى: (لا يهم كم من التنازلات يقدمها الطرف الضعيف ما دام الطرف القوي يطالب بالمزيد). ويشعر اللاجئون الصحراويون بأن ذلك هو الحقيقة، كما يشعر به التيار الوطني الصحراوي داخل الصحراء الغربية.[2]

الانتفاضة

إن المواجهة الروتينية التي يقوم بها المغرب للمظاهرات البسيطة في العيون يدل على إندلاع الانتفاضة الصحراوية في ماي 2005، وتأتي الأسباب الواضحة للحركة الاستقلالية اللاعنفية من العيش ثلاثين عاما كشعب مشتت، يعاني من الاضطهاد العنيف ويتم تجاهله من طرف المنتظم الدولي، وفوق كل ذلك، التهميش السياسي والاجتماعي..." مغربة " الصحراء الغربية. لقد كانت مظاهرات ماي 2005 مفاجأة ليس فقط لأغلب ملاحظي النزاع بل للعديد من الوطنيين الصحراويين أيضا. (فالمغرب يضيق على الأخبار الواردة من " أقاليمه الصحراوية "، [3]فمنذ أكتوبر 2006، تعرض صحفيين إسكندنافيين للترحيل بينما كانا يحاولان تغطية المظاهرات وتعرض ثالث للحجز من طرف الشرطة بسبب " العمل

(1) GAUDIO (Attilio). Guerres et Paix au Maroc (reportages:1950-1990) éditions Karthala, Paris, 1991.P 45.

(2)حقي عبد الوهاب، البوليساريو: جيش وشعب. دمشق: دار المنارة للدراسات و الترجمة، 1987.ص11.

(3)المرجع نفسه.

بدون ترخيص")، وتفجرت الطاقة المكبوتة لدى الساكنة الصحراوية لتخلق أجيالا جديدة من الراديكاليين، وأصبحت ألوان الأحمر والأخضر والأبيض والأسود التي ترمز إلى البوليساريو، والتي كان نادرا ظهورها في الصحراء الغربية التي يديرها المغرب، رمزا للمقاومة الصحراوية، سواء تم رشها من العلب المضغوطة على جدران المدارس...على شكل علم البوليساريو...أو تم غرسها في شعور الفتيات.

إن الانتفاضة لم ترقى إلى الأساليب العسكرية، ولم تحصد ما يكفي من الأسباب التي تدفع إلى إعادة التفكير في سياسة تجاهها سواء في القصر المغربي أو في مجلس الأمن، وقد لعب التعسف دورا كبيرا في ذلك فالعديد من النشطاء الصحراويين الفاعلين، كبارا وصغارا يقبعون في الزنازن المغربية، يقتربون من الموت في أحيان كثيرة إثر الإضرابات عن الطعام. ولكن رجال الأمن المغاربة يحرصون على إبقاء أخبار الصحراء الغربية خارج التناول الإعلامي الدولي بمقاطعة التجمعات والفعاليات المتعددة المشاركين، ويلجأون إلى ردات فعل عنيفة محددة الأهداف، وهذه السياسات الإجرائية غير المباحة موجهة إلى نشطاء معروفين وكذلك أصدقاءهم وعائلاتهم. ويوجد العديد من الأمثلة على الموقع الالكتروني للجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية، أمثلة وثائقية تبين بوضوح القمع البوليسي و" إعترافات " تم إنتزاعها تحت التعذيب، وهذا إشارة أيضا على أن المدن الصحراوية قد طالها مد الانتفاضة.[1]

لقد تمسك كل من مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة بالحفاظ على بقاء المينورسو في الصحراء الغربية على أساس " البقاء للحفاظ على صيرورة وقف إطلاق النار " رغم أن المغرب يرفض مهمة البعثة من حيث الجوهر، (ولكنها في النهاية تظل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية). إن المشكل في مثل هذه المقاربة...حفظ السلام دون صنعه...هي أنها تساعد وتحرض على فرض حالة بموجب الحرب السياسية، وإذا ترسخت مثل تلك الحالة فإن الأمم المتحدة قد تواجه نزاعا إفريقيا مسلحا آخر لا يرغب أي كان في التعامل معه.[2]

الصحراويون في مخيمات اللجوء وشوارع العيون غالبا ما يستخدمون المثل القائل: " محصور بين النار والبحر " كتعبير عن اليأس وفقدان الأمل من وضعيتهم، وهم على حق من واجهات عديدة، فلديهم خيارين فقط _ الاستسلام أو العودة إلى الحرب _ ويبدو هذين الخيارين متساويين، إلا أنه وبالنسبة للكثير منهم فخيار مقارعة النار بالنار يبدو هو الأكثر نبلا. [3]

---

[1] لوران ايريك، مرجع سابق.ص 99.

[2] محمد عصمت بكر، الشعب الصحراوي قصة وكفاح. دمشق: دار البحتري للدراسات و النشر، 2000،ص 76-77.

[3] المرجع نفسه

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية – تقنية السيناريوهات–

تعد الدراسات المستقبلية من ميادين المعرفة الإنسانية –المتعددة –، والتي تحظى باهتمام كبير في الدول المتقدمة على وجه الخصوص، حيث تم إعطاء الأهمية له في كل ميادين النشاط الإنساني من (اقتصاد وسياسة و اجتماع حتى الجانب القيمي تم إدراجه في اهتمامات علماء المستقبل)، ورغم كل هذه التخصصات التي تحرك فيها علم المستقبل، إلا أن الجانب النظري منه مازال يعرف تطويرات متسارعة إذ مازالت هناك عملية كبيرة من أجل التأصيل لهذا العلم بحيث أن محاولات كبيرة تسعى إلى رفعه إلى مرتبة العلوم الدقيقة (وإن كان في ذلك مبالغة) وهو حقيقة ما يشهده هذا العلم من استعارات متعددة من علوم دقيقة لفهم وشرح وبناء تصورات مستقبلية[1]

المطلب الأول: الدراسات المستقبلية

يعرف علم المستقبل كغيره من فروع العلوم الاجتماعية صعوبة في تحديد المصطلحات وضبطها، وهذا دليل آخر على أن هذا العلم هو من العلوم الحديثة التي بدا الاهتمام بها مؤخرا مازالت في حالة من تقبل الإثراء، ضف إلى ذلك فإن التطور التاريخي لهذا العلم فرض على علمائه المسايرة للمنظومة الاصطلاحية لكل فترة تاريخية مرت بها البشرية.

و حتى نسير وفق صورة واضحة لمفهوم الدراسات المستقبلية أو علم المستقبل أو الاستشراف أو التنبؤ أو اليوسفيات (بالتعبير الإسلامي)...الخ، وحتى لا نغوص في المرادفات فإن التقيد بمفهوم واحد يزيح عنا التمييع للمعنى المراد الوصول إليه. نعود ونقول بأن أول من استعمل مصطلح (Miloontologie) (أحداث المستقبل) هو عالم الاجتماع (جليفان) في سنة 1907، وأول من استعمل كلمة (علم المستقبل) هو الأمريكي ذو الأصل الألماني (Ossip Fleichthien) تحت اسم (futurologie) كما أن أول من استخدم كلمة (استشراف) (Prospective) هو العالم المستقبلي .(Gaston Berger)

وهناك العالم الفرنسي (برتراند دي جوفينيل) الذي استعمل مصطلح (Futuribles) وتعني (المستقبلات الممكنة) فهي مركبة من كلمتين futures وتعني المستقبلات وكلمة Possibles والتي تعني الممكنة.

[1]محمد سليم قلالة، محاضرات في الدراسات المستقبلية، جامعة الجزائر، 2004 ،ص30

أما عن أهم التعريفات التي أعطيت لهذا التخصص العلمي، فنجد ما يعرفه به (Bell Daniel) : (هي علم الحاضر وليس تخيل المستقبل وتركز المستقبلية على تفسير واقع التشكيلة الاجتماعية وتحديد مشاكلها و استخلاص البدائل و اختيار الحلول) أما (Gaston Berger) فيعرف الاستشراف : (هدف الاستشراف ليس فقط النظر إل بعيد بل النظر بصورة واسعة و التحليل لجوهر الظواهر بالاستعانة بالخبراء و استعمال تقنيات و تحليل النظام)

وهناك تعريف آخر يورده (ويندل بيل) للدراسات المستقبلية : (اكتشاف أو ابتكار ، وفحص و تقييم، واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضلة)

ومن أهم المصطلحات القريبة من الدراسات المستقبلية و التي تعد أحيانا من أدواتها التقنية نجد:

التنبؤ: (Prédiction) : و الذي هو محاولة التوصل إلى تصور الخصائص ظاهرة ما تتسم بقدر من الشمول عبر فترة زمنية لاحقة اعتمادا على معطيات الواقع الحاضر الذي يصف خصائص الظاهرة، وهي أنواع عديدة: الحدسي، الاستكشافي، الاستقرائي...الخ [*]

وحقيقة فإن أغلب التعاريف اشتركت حول أن علم المستقبل هو آليات من الحاضر تساعد في فهم المستقبل من أجل أخذ الحيطة والاستعداد لما هو قادم ، بمعنى آخر هي دراسة لحال المجتمع من خلال حاضره لأجل أوضاع مستقبل أكثر أمنا وأكثر تحررا من مشاكله الآنية الحاضرة.

التقنيات العلمية في الاستشراف

كغيره من العلوم الحديثة يعتمد (علم المستقبل) على العديد من التقنيات العلمية المأخوذة من التجارب الإنسانية السابقة التي تم تطويرها في مراكز البحث المتخصصة، ومن المشهور به هذا العلم هو اعتماده على الطرق العلمية المستوحاة من الرياضيات و العلوم الدقيقة بصفة عامة.

ومن أشهر التقنيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية نذكر (على سبيل الإيضاح والإطلاع لأن القواعد العلمية لكل تقنية تتطلب شروحات معمقة):

---

[*]وفي هذا نذكر تعريفا لأستاذ كبير له إسهام في هذا العلم وهو الأستاذ مهدي المجرة يقول : (لا يكمن دور الاستشراف في إصدار التنبؤات، إذ يتجلى هدفه في تحديات الاتجاهات، وتخيل مستقبل مرغوب فيه ، واقتراح استراتيجيات تحويله على مستقبل ممكن، وهكذا فإن الأمر يتعلق بتسليط الأضواء على الاختيارات قصد مساعدة صانعي القرارات للتوجه نحو الأهداف بعيدة المدى، مع إطلاعهم على التدابير الواجب اتخاذها في الحين، قصد الوصول إليها... انظر: مهدي المجرة، الحرب الحضارية الأولى، الجزائر: دار الشهاب، 2001،ص71

تقنية الدلفيDelphi: والتي تتطلب عددا كبير امن الخبراء يتم عرض الظاهرة محل الدراسة عليهم كل على حدى ثم يكون مقارنة رأي كل عالم بالآراء الأخرى ثم إعادة طرح الآراء على مجموعات الباحثين ليكيف كل موقفه وهكذا إلى أن يتم رسم الصورة المستقبلية الأكثر قبولا (9)

تقنية السيناريوهات: وهذه التقنية تعني أن هناك أدوات عملية لتصور المستقبلات الممكنة بطرق عقلانية وهي مناقضة للتفكير العمومي و الرومانسي و تحكمها عادة 05 قواعد:(10)

1. احترام قواعد اللعب
2. التكيف مع الأهداف
3. المعقولية
4. العقلانية
5. الانسجام*

هذا العدد القليل المعروض عن أهم التقنيات المستقبلية، و التي تعرف تطويرات بصورة تصاعدية مستمرة تعطي نظرة للمتتبع على أن هذا العلم هو في حالة حركة دائمة تجعله يساير اللحظات الآنية ويهدف لخدمة ما هو قادم.

تعريف مقترح للسيناريو:

ويمكن تقديم التعريف التالي إلى يتصف بالاتساع والإجرائية في الوقت نفسه:

" **السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض**".

أنواع وأهداف السيناريوهات ومقاييس جودتها

تعدد السيناريوهات وأنواعها :

من المعتاد أن يتم بناء عدد من السيناريوهات في أي دراسة مستقبلية حادة والأصل في تعدد السيناريوهات هو ما يحيط بالمستقبل من غموض وظنون واحتمالات ، ومن ثم غياب

---

* وهناك العديد من التقنيات نذكرها للإفادة وهي :

• مصفوفة التأثير المتبادل • دولاب المستقبلات • الاستشفاف • نظرية المحاكاة• تقنية التفتيت...

لليقين uncertaint ، وذلك فضلاً عما يكتنف محاولة استطلاع المستقبل من صعوبات وتعقيدات تحتمل التعامل معها بطرق مختلفة ، ومن ثم تغضي معالجتها إلى مسارات مستقبلية متنوعة . ويمكن تصوير التعددية الكامنة في مفهوم السيناريوهات.

من الملاحظ أنه على المدى القريب ثمة تقارب بين الخطوط الممثلة للسيناريوهات الممكنة الخارجة في صورة أسهم من النقطة (أ) التي تمثل الوضع الابتدائي ، حيث إن إسقاط العوامل والاتجاهات السائدة عادة ما لا ينطوي على تغيير كبير خلال الأجل القصير . لكن لاحظ تباعد المسافات بين هذه البدائل أو المسارات البديلة ، ومن ثم تزايد درجة التميز بينها على المدى الأطول ، أو عند نقطة النهاية لفترة السيناريو حيث تتجمع بدائل الوضع المستقبلي (النقاط ل ، ج ، هـ ، و .. الخ) كاشفة تزايد اللايقين وتزايد التعقيد في فهم التداعيات والتطورات مع التحرك إلى المستقبل الأبعد.[1]

ب- لاحظ أيضاً أن السيناريوهات قد تتعرض للاضطراب عبر الزمن ، ون ثم قد تتعدل مساراتها . فالسيناريو (أ ج) يتعرض لنقله أو تحول في المسار عند النقطة (ب) نتيجة لوقوع اضطراب ما (disruptive event) كانهيار في سوق المال أو كارثة طبيعية أو تفكك التحالف الاجتماعي إلى كان يستند إليه هذا السيناريو . وإذا ترك الأمر للتداعيات الطبيعية ، فقد ينتهي المسار الجديد إلى الوضع المستقبلي (ع) . ولكن من حق كاتب السيناريو أن يفترض وقوع تصرفات معينة من جانب الفاعلين في النسف كرد فعل للاضطراب الذي حدث . وقد يحدث التدخل عند النقطة (ق) التي يرمز المعين المرسوم إلى جانبها إلى أنها نقطة اتخاذ قرار (decision point) . وعندئذ سوف تتداعي المشاهد في اتجاه مغاير للاتجاه الأصلي المفترض (أ ب ج) وكذلك للاتجاه التلقائي الناتج عن الاضطراب إلى وقع (أ ب ع) ، حيث يصبح خط التطور المستقبلي هو (أ ب ق د) . وبالطبع ثمة مسارات أخرى كثيرة يمكن تصور تولدها عند النقطة (ق) ، وذلك حسب طبيعة القرار الذي سيتخذ عند هذه النقطة . ومن المهم ملاحظة أن المقصود بالقرار هنا ليس بالضرورة قراراً حكومياً ، بل إنه قد يعني جملة تصرفات من فاعلين مختلفين في النسق .

ج- قد تمثل إحدى النقاط في فضاء الأوضاع المستقبلية الممكنة وضعاً مستقبلياً مرغوباً فيه كالنقطة (هـ) . ومن ثم قد يسعى كاتب السيناريو إلى **تخطيط مسار ملائم للعودة** من النقطة (هـ) إلى نقطة الوضع الابتدائي (أ) . وفى هذه الحالة يمثل المسار (أ هـ) السيناريو الاستهدافي .[2]

د- عن البيان أن تمثيل السيناريوهات أو مساراتها بخطوط مستقيمة عبر الزمن هو من قبيل التبسيط والتجريد ، ليس إلا . فالمسار من الوضع الابتدائي (أ) إلى أية نقطة في فضاء الأوضاع

[1] عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر: شركة الشهاب، 1991.،ص 66.

[2] المرجع نفسه.

المستقبلية قد يأخذ شكل منحني أو خط متعدد الالتواءات والانكسارات ، حسب الأحوال . كلك فإن تمثيل الوضع المستقبلي أو حتى الوضع الابتدائي بنقطة ربما يعطي انطباعاً زائفاً ، حيث إن تحديد أي من هذين الوضعيين لا تخلو من أخطاء القياس والتقدير – أو حتى التخمين .

وإذا كانت السيناريوهات المستقبلية متعددة بالضرورة ، فإن السؤال كثيراً ما يطرح بشأن العدد المناسب إدراجه في الدراسات المستقبلية من هذه السيناريوهات المتعددة . ويميل معظم المشتغلين بالدراسات المستقبلية من هذه السيناريوهات المتعددة . ويميل معظم المشتغلين بالدراسات المستقبلية إلى استعمال عدد محدود من السيناريوهات ، حتى لا يتشتت الفكر وتتعذر المقارنات الجيدة بين السيناريوهات البديلة . فالعمل على عدد قليل من السيناريوهات يساعد على تذكر ملامحها ، ويعين على تبين الفوارق بينها ، ويعمل على تركيز الانتباه على علاقات السببية وعلى نقاط اتخاذ القرارات ، كما أنه ييسر المقارنة بين آثارها وتكاليفها ومنافعها. ويطلق البعض(Schwaritz) على هذه السيناريوهات المستقبلات البديلة ذات المصداقية (credible alternative futures) ، مع التأكيد على أنها ليست بالضرورة السيناريوهات الممثلة بالثلاثية المشهورة : استمرار الاتجاه الحالي ، والانتقال إلى وضع أسوأ ، والانتقال إلى وضع أفضل .[1]

ويرتبط العدد المناسب للسيناريوهات بالأنواع المتصورة لها . وكانت سبقت الإشارة يمكن تصنيف السيناريوهات إلى :

أ- سيناريوهات استطلاعية .

ب- سيناريوهات استهدافية ، أو مرغوب فيها (desired or preferable) .

ويمكن أن تتفرع عن السيناريوهات الاستطلاعية عدة سيناريوهات مثل :

أ- سيناريو استمرار الاتجاهات العامة الراهنة (r(eference or usiness – as – usual ، ربما مع إضافة تنويع تفاؤلي وتنويع تشاؤمي حول هذا السيناريو المرجعي.

ب- سيناريوهات محتملة (probable) .

ج- سيناريوهات ممكنة (possible)

وبطبيعة الحال ، يمكن أن تتعدد السيناريوهات الاستهدافية تعدداً كبيراً ، وذلك وفق الهدف المراد تحقيقه ، أو حسب البعد المرغوب في التركيز عليه من أبعاد النسق محل البحث[2] .

---

[1] الدراسات المستقبلية، متحصل عليه من الموقع:: www.les études de future. .eg.org/PDF. بتاريخ 2009/05/22.

[2] تقنية السيناريوهات في تحلي المستقبل،مرجع سابق.

ورغم أن السيناريو المرجعي قد يمثل أقل الأوضاع قابلية للاستمرار ، حيث إن التاريخ لا يعيد نفسه ، وحيث إن التغير هو أهم ما يميز الحياة ، وحيث إن التغير السريع قد أصبح من سمات العصر الحديث الحافل بشتى الاضطرابات والمخاطر والفرص ، إلا أنه من المفيد اشتمال السيناريوهات على سيناريو من هذا النوع . فعلاوة على ما يوفره ها السيناريو من فائدة مرجعية لأغراض مقارنة السيناريوهات ، فإن مثالب هذا السيناريو وعدم قابليته للاستمرار قد لا تظهر بشكل واضح ، ومن ثم قد لا تظهر الحاجة إلى تعديل المسار الذي يمثله بقرارات تتخذ في الوقت الحاضر ، إلا من خلال رسم هذا السيناريو وتعريضه للتحليل الجاد والفحص الدقيق (Slaughter 1995, pp. 119-121) [1].

ويشير سلوتر (Slaughter 1996, pp. 202) إلى أربعة أنواع من السيناريوهات هي :

أ- السيناريو المرجعي ، أو سيناريو استمرار الوضع القائم (Status quo scenario) .

ب- السيناريو الانهيار (Collapse scenario) ، وهو يمثل عجز النسق عن الاستمرار أو فقدانه لقدرته على النمو الذاتي ، أو بلوغ تناقضات النظام حداً بفجره من داخله.

ج- سيناريو العصر الذهبي الغابر أو السيناريو السلفي (Return or steady-state scenario) ، وهو مبني على العودة إلى فترة زمنية سابقة ، يفترض أنها تمثل الحياة الآمنة الوديعة والنظيفة.

د- سيناريو التحول الجوهري (Transformation or fundamental change scenario) ، وهو ينطوي على حدوث نقلة نوعية في حياة المجتمع ، سواء أكانت اقتصادية ، أم تكنولوجية ، أم سياسية ، أم روحية.

ويقترح جوديه (Godet, 1986, p. 157) بناء السيناريوهات التالية :[2]

أ- سيناريو مرجعي .

ب- السيناريو متفائل .

ج- السيناريو متشائم.

وذلك باعتبار (أ) يعتبر عن الوضع الأكبر احتمالاً لتطور الظاهرة محل البحث ، وأن (ب) و (ج) يعبران عن الحالتين المتطرفتين أو طرفي النقيض المحتمل أن ينتهي مسار تطور الظاهرة ضد أحداهما.

ومما يسترعي الانتباه أن جودية يميز بين السيناريو المرجعي (reference scenario) والسيناريو الاتجاهي (trend – based scenario) . فالسيناريو الاتجاهى عبارة عن

---

[1] المرجع نفسه

[2] الدراسات المستقبلية، مرجع سابق.

إسقاط للاتجاه العام بغض النظر عما إذا كان ذلك يمثل وضعاً محتمل الوقوع أم لا . أما السيناريو المرجعي فإنه السيناريو الأكثر احتمالاً (most probable) وذلك بغض النظر عما إذا كان هذا السيناريو اتجاهياً أم غير اتجاهي . أما السيناريوهات المتفائلة والسيناريوهات المتشائمة فإنها تدخل ضمن مجموعة السيناريوهات التي يطلق عليها جودية السيناريوهات المفارقة (contrasted scenarios) أي التي تنطوي مفارقه واضحة للوضع القائم أو المحتمل والتي تركز عمداً على وصف أوضاع متطرفة(Godet 1994, p. 60).

وقد يكون من المفيد استعراض بعض أنواع السيناريوهات في عدد من الدراسات المستقبلية العربية والدولية ، وذلك مع ملاحظة أن تسميه السيناريوهات هي عملية لاحقة لتحليلها في معظم الحالات ، وأن بعض السناريوهات المذكور لاحقاً – أو التي سبق كرها – قد لا يتم اختيارها ابتداءً لكونها تحتمل الانهيار أو التراجع مثلاً . فمثل هذه الصفات إنما تعبر عن نتائج يتم التوصل إليها في نهاية عملية استطلاع المسارات المستقبلية وتحليل السيناريوهات .[1]

درس إسماعيل عبد الله في سنة 1977 ثلاثة سناريوهات في دراسته الموسومة " تطور مصر " (Abdalla, Ismail, 1994) ، وهي :

1- سيناريو نفي الثورة أو الانقلاب عليها.

2- سيناريو تجميد الثورة .

3- سيناريو استمرار الثورة.

وفى الدراسة المستقبلية لمصر : إيدكاس 2000 (El-Issawy) درست الثلاثة سيناريوهات التالية:[2]

أ- السيناريو المرجعي (الانفتاح الطليق).

ب- السيناريو الإصلاحي (الانفتاح المقيد أو المرشد).

ج- سيناريو التنمية الوطنية المستقلة .

وفى مشروع المستقبلات العربية البديلة الذي نفذه منتدي العالم الثالث بالقاهرة بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة في النصف الأول من الثمانينات (Abdallah, Ibrahim) ، نوقشت البدائل التالية:

أ- السيناريو المرجعي (الامتداد الخطي للاتجاهات القائمة).

---

[1] "الدراسات المستقبلية في مصر"، متحصل عليه من الموقع: (..www.egypte- future.orgبتاريخ : 2009/07/23.

[2] المرجع نفسه.

ب- السيناريو المرفوض (المستند إلى رؤى راديكالية إسلامية وتقدمية عربية).

ج- سيناريو التنمية الوطنية المستقلة أو المعتمدة على النفس .

ودرس مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الذي نفذه مركز دراسات الوحدة العربية ثلاثة سيناريوهات أساسية هي :

أ- سيناريو التجزئة العربية .

ب- سيناريو التنسيق العربي .

ج- سيناريو الوحدة العربية.

وفيما يتعلق بالدراسات الدولية ، فإليك بعض الأمثلة المستقاة من استعراض لخمسين دراسة مستقبلية (Dahle) . في دراسة لمستقبل بريطانيا في سنة 2010 . درس نورث كوت ثلاثة السيناريوهات التالية :[1]

مفهوم أسلوب السيناريو :

إن السيناريو أداة تخطيطية تشمل تصوراً مستقبلياً مبني على فروض منطقية وواقعية ومبرهن بأدوات رياضية تتناسب مع طبيعة السيناريو الاحتمالية ، وفى الحقيقة يوجد تعريفات عدة السيناريو تختلف باختلاف المنظور بين المجالات المتداخلة بل وفى المجال الواحد .

فمثلاً يعرف بورتير (Porter 1985) فيعرفه على أنه أداة منظمة لتخيل المستقبل الذي تتخذ فيه قرارات منظمة .

ويعرف ليندرين وباندهولد (Lindgren and Bandhold 2003) بأنه رؤية Vision مستقبلية تحاول الإجابة عن مجموعة أسئلة ماذا يحدث مستقبلاً ؟ وما هي الرؤى المرسومة بهدف تجنب المخاطر ؟ ويضيف أن العقل البشري يولد مئات السيناريوهات يومياً من خلال التوفيق بين المستقبل المحتمل والمستقبل المرغوب باستخدام مسارات المستقبل الممكن ، وما علينا إلا أن نقوم بتغذية طردية – feed forward مع التغذية العكسية feed back بحيث تتكامل الرؤية ويتفق هذا مع كون السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب.

يوجد عدد كبير من التعريفات للسيناريو منها ، أنه وصف أو قصة لوضع مستقبلي ممكن الحدث عند توافر شروط معينة في مجال معين ، أو هو مجموعة من الافتراضات المتماسكة لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة ، أو هو حدث مستقبلي ممكن الوقوع مرغوب فيه ، أو غير

[1] المرجع نفسه.

مرغوب فيه ، أو مرغوب عنه مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي .[1]

ويعرف أيضاً بأنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض .

ويمكن تعريف السيناريو هنا على أنه مسار Path يصل بين نقطتين زمنيتين الأولى معلومة وفى مجال الثانية مبرهنة بامتداد الرؤية زمنياً.

وهناك مفهومان للسيناريو :

الأول : يتناول السيناريو على أنه أحد أساليب دراسة المستقبل والذي يندرج أسفل الأساليب الكيفية والكلية للدراسات المستقبلية .

الثانية : يعتبر السيناريو هو المنتج النهائي لكل أساليب البحث المستقبلي بمعني أن أية دراسة مستقبلية لابد وأن تنتهي بسيناريوهات أي كانت الأساليب الفنية التي اتبعت في إنجازها .

أهداف السيناريوهات :

ليس هناك إجماع بين المستغلين بالدراسات المستقبلية على الأهداف التي يتعين السعي لتحقيقها من وراء عمليتي بناء وتحليل السيناريوهات المستقبلية ، فهناك فريق يسعى لنزع صفة الاستهدافية عن الدراسات المستقبلية بمعني أن تكون محايدة ومتحررة من الأحكام القيمية حتى لا يتم فرض رؤية مستقبلية معينة على الناس ، وبالتالي يريد هذا الفريق إسباغ صفة الموضوعية والعلمية على الدراسات المستقبلية من خلال حصر أهداف الدراسات المستقبلية والتي تمثل السيناريوهات أحد أساليب البحثية ، لذلك تتعدد أهداف السيناريوهات كأحد أساليب الدراسة العلمية للمستقبل – طبقاً لأراء هذا الفريق – لتشمل :

1- عرض الاحتمالات والإمكانات والخيارات البديلة التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية كما تكشف عنها السيناريوهات المختلفة .

2- عرض النتائج المرتبة على الخيارات أو البدائل المختلفة.

3- تركيز انتباه الناس على : الفاعلين الرئيسيين واستراتيجيتهم والعمليات أو العلاقات السببية ، والنقاط الحرجة لاتخاذ القرارات ، والقضايا التي يجب أن تحظي بالأولوية في اهتماماتهم .

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص36.

4- استشارة الفكر والتأمل حول قضايا وهموم المستقبل من خلال المسارات الاحتمالية ، مما يؤدي إلى تنشيط خيال الناس وبالتالي مساعدتهم على اتخاذ قرارات أفضل بشأن مستقبلهم من الآن وطبقاً لآراء هذا الفريق فإن تأثير الدراسات المستقبلية على فكر الناس وتوجيهاتهم نحو المستقبل يمثل تأثيراً عاماً يتمثل في تنمية البعد المستقبلي من تفكير الناس من خلال تقديم تصورات بديلة لمسارات المستقبل ، والناس لهم الحق في اختيار أو رفض أي من هذه التصورات .[1]

تتضح أهمية أسلوب السيناريو فيما يلي:

1- إن دراسة المستقبل من خلال السيناريوهات تعتبر مناسبة ليس فقط لاستطلاع الآفاق المستقبلية لمجتمع ما ، وإنما هي مناسبة أيضاً للتأمل في واقع هذا المجتمع ، واستكشاف ما يحمله الواقع الراهن من مضامين يكتنفها الغموض والالتباس .

2- يساعد في الواقع على مدي إمكانية حركة المجتمع المستقبلية في حالة تغير المعطيات سواء كانت موضوعية أو افتراضية ، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

3- ترد رجال السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم والمسئولين عن اتخاذ القرار إلى ما هو ممكن وما هو محتمل ، والي نوع التغير الذي يمكن إحداثه وهل هو تغير جذري أو تطويري .

تتضح أهمية أسلوب السيناريو مما يلي:

1- أن دراسة المستقبل من خلال السيناريوهات تعتبر مناسبة ليس فقط لاستطلاع الآفاق المستقبلية لمجتمع ما أو لقطاع فيه ، وإنما هي مناسبة أيضاً للتأمل في واقع هذا المجتمع أو القطاع الآن ، وكيف وصل إلى الحالة التي هي عليها وبعبارة أخرى فإن الدراسة المستقبلية تتيح للمجتمع أن يعرض نفسه ، وأن يتعمق في فهم تاريخه وأن يستخلص منه الدروس والعبر من مجمل حركته ، وأن يتعرف على القوى والعوامل التي أثرت فيه سواء كانت قوى وعوامل داخلية ، أو قوى وعوامل خارجية مفروضة عليه ، وعليه أن يتعايش معها ، وبالتالي تكون قاعدة يعتمد عليها لتحديد الاختيارات المتاحة له في المستقبل .

إن استشراف ما سوف تكون عليه مصر سنة 2020 مثلاً قد يكون سبيلاً لزيادة معرفتنا بأوضاع مصر في الحاضر واستكشاف ما يحمله الواقع الراهن من مضامين يكتنفها الغموض والالتباس.

2- أن دراسة المستقبل من خلال وضع السيناريوهات عمل تنويري في المقام الأول ، فمن خلال السيناريوهات يمكن للمجتمع أن يميز بين ما هو موضوعي وحتمي ، وما هو ذاتي وإرادي في

[1] سليم قلالة ، مرجع سابق.

تحدي ملامح المستقبل ومن خلال ذلك في حالة تغير المعطيات سواء كانت موضوعية أو افتراضية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

3- أن دراسة المستقبل من خلال السيناريوهات عمل توجيهي أو إرشادي فهي ترشد رجل السياسة أو الاقتصادي أو الاجتماعي المسئول عن اتخاذ القرار إلى ما هو ممكن وما هو محتمل ، كما ترشده إلى نوع التغيير الذي يمكن إحداثه ، وهل هو تغيير جذري أو تطويري .

4- أن دراسة المستقبل من خلال صنع السيناريوهات يجعل التنمية وتحديد آفاقها المستقبلية عملاً تشاركياً ديمقراطياً شعبياً حيث لا تكون التصورات المستقبلية حكراً على فئة من التكنوقراط (المخططين) أو من رجال السياسة المحترفين ، وأن تكون نتائج جهة وفكر فئات متخصصة وغير متخصصة (شعبية) ومن بين أصحاب التخصصات أفراد ينتمون إلى تخصصات مختلفة وبذلك يمكن اعتبار السيناريوهات أدوات علمية تساعد على استقراء الواقع المجتمعي ، والتعرف على التغيرات الجوهرية التي يتعرض لها المجتمع في حركته ، واستكشاف الاحتمالات المنتظرة والممكنة في مسارات مستقبلية ، مع حساب ما ينطوي عليه كل مسار من منافع وتكاليف ، بما يساعد متخذ القرار على اتخاذ قراره المناسب [1].

خصائص السيناريوهات :

توجد عدة خصائص تميز السيناريوهات عن غيرها من أساليب الدراسة العلمية للمستقبل ، والتي تتمثل في :

1- الاحتمالية :

يعتبر السيناريو نهجا احتمالياً بطبيعته حيث لا يوجد مسار مستقبلي وحيد بل هناك عدة مسارات مشروطة بظروف وقوى محلية وعالمية ، والملاحظ أن لكل سيناريو فرضات تختلف عن فرضات غيره من السيناريوهات ، لذلك فالمجال مفتوح لمناقشة تلك الفرضيات وبالتالي تعتبر السيناريوهات قضايا ترجيح واحتمال أكثر من كونها سلسلة من الحتميات .

2- التعددية :

يقصد بها تعدد السيناريوهات في الدراسة المستقبلية بسبب ما يحيط بالمستقبل من غموض واحتمالات وكذا غياب اليقين ، كذلك بسبب الصعوبات والتعقيدات التي تكتنف محاولة استطلاع المستقبل وما يصاحبها من طرق مختلفة في التعامل معها ، مما يؤدي إلى تنوع المسارات المستقبلية[2] .

---

[1] المرجع نفسه.

[2] وليد عبد الحي ، مرجع سابق.

تصنيفات السيناريو :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للسيناريوهات هي :

1- **سيناريو مد الاتجاه التاريخي :**

حيث يفترض هذا السيناريو استمرار الاتجاهات العامة التي سادت في الماضي في المستقبل ، ويذكر أن هذا السيناريو له فروضه الاجتماعية والاقتصادية كذلك يتميز بإمكانية التطبيق الفعلي .

2- **سيناريو التعجيل عن الاتجاه التاريخي :**

ويعتبر هذا السيناريو إصلاحي يفترض تحسن الأحوال مما يبكر في تحقيق الهدف وهذا السيناريو كذلك له فروضه الاجتماعية والاقتصادية ويتميز بإمكانية التطبيق الفعلي المشروط.

3- **سيناريو التأخير عن الاتجاه التاريخي :**

ويعتبر هذا السيناريو انتقال لوضع أسوأ يفترض سوء الأحوال ، مما يؤخر تحقيق الهدف خاصة في حالات تدهور الاقتصاد .

ومن ناحية أخرى يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع أخرى من السيناريوهات هي :

1- السيناريو ألاتجاهي (الخطي) : ويتعلق باستمرار الأوضاع الراهنة من حيث ما تحمله من تفاؤل أو تشاؤم ، مع العجز على التغيير .

2- السيناريو الإصلاحي : ويتعلق بتكييف وإدخال بعض الإصلاحات بقصد الوصول بالاتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر من أجل إنجاز حد أدني من الأهداف المتفائلة .

3- السيناريو التحويل السيناريو: ويرى أن الملائمة التدريجية غير كافية ومن ثم يجب الأخذ بتحولات جذرية عميقة ، والملاحظ على هذا النوع من السيناريوهات أنه يسترشد بخبرة الماضي وتجربة الحاضر والقدرات الظاهرة والكامنة في المجتمع ، كلك بآمال الشعوب وما يتصوره المثقفون من بدائل مختلفة [1].

كذلك يصنف العيسوي السيناريوهات إلى نوعين هما:

1- سيناريوهات استطلاعية :

أ- سيناريو استمرار الاتجاهات العامة الراهنة (السيناريو المرجعي).

ب- سيناريوهات محتملة (probable) .

[1] الدراسات المستقبلية، مرجع سابق.

ج- سيناريوهات ممكنة (possible) .[1]

ففي حالة هذه السيناريوهات الاستطلاعية ينطلق كاتب السيناريو من المعطيات والاتجاهات العامة القائمة لاستطلاع المحتمل أو الممكن من التطورات ، وذلك دون التزام مسبق بأهداف محددة يراد تحقيقها في نهاية فترة الاستشراف ، لذلك يعتبر السيناريو بمثابة تنبؤ مشروط ويسمي سيناريو متوجه

عدد من الاحتمالات والبدائل وفى هذه الحالة أيضاً يمكن استقراء التصرفات من خلال فهم مصالح الفاعلين وسلوكياتهم وحدود حركتهم.

2- سيناريوهات إستهدافية :

أما في حالة هذه السيناريوهات الاستهدافية تكون نقطة البدء مجموعة أهداف محددة يرجى تحقيقها في المستقبل يتم ترجمتها إلى صورة مستقبلية متناسقة ، ثم يرجع كاتب السيناريو من المستقبل إلى الحاضر لكي يكشف المسار أو المسارات الممكنة لتحقيق تلك الصورة محدداً النقاط الحرجة التي تتطلب اتخاذ قرارات هامة ، ولذلك يسمي السيناريو هنا سيناريو راجع للخلق ، وتصبح كتابة السيناريو عملية تصميم أو تخطيط للمستقبل ، وفى هذه الحالة أيضاً يمكن اشتقاق التصرفات من نوعية الأهداف المرجوة.

ومن ناحية أخرى يشير سلاتر (Slaughter) إلى أربعة أنواع من السيناريوهات هي[2] :

1- السيناريو المرجعي : وقد يسمي سيناريو استمرار الوضع القائم .

2- سيناريو الانهيار : ويمثل عجز النظام عن الاستمرار أو فقدانه لقدرته على النمو الذاتي أو بلوغ التناقضات حداً يفجر النظام من داخله.

3- سيناريو العصر الذهبي : وقد يسمي السيناريو السلفي ، حيث يبني على العودة إلى فترة زمنية سابقة يفترض أنها تمثل الحياة الآمنة الوديعة .

4- سيناريو التحول الجوهري : وينطوي على حدوث نقله نوعية في حياة المجتمع سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو سياسية أو روحية.

سابعاً : أنواع السيناريو :

توجد السيناريوهات في أشكال مختلفة ذات استخدامات متنوعة ، فمن المعتاد أن يتم بناء عدد من السيناريوهات في أي دراسة مستقبلية جادة ، والأصل في تعدد السيناريوهات هو ما يحيط بالمستقبل

---

[1] إبراهيم العيسوي،" الاستشراف للمستقبل". متحصل عليه من الموقع الالكتروني www.maktoobe. Com. بتاريخ : 2009/04/21.

من غموض واحتمالات ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو العدد المناسب إدراكه في الدراسات المستقبلية من هذه السيناريوهات المتعددة ويميل معظم المشتغلين بالدراسات المستقبلية إلى استعمال عدد محدود من السيناريوهات الأمر الذي يساعد على تذكر ملامحها ويعين على تبين الفوارق بينها ، كما أنه ييسر المقارنة بين آثارها ومنافعها.

إن السيناريو الواحد للموقف مرفوض لأنه يصبح قراراً مسبقاً في شأنه لا يراعي تطور أحداثه فيفتقد السيناريو مبرره إذ هو يعد ليغطي مدى زمنياً طويلاً لا يقل عن عشرة سنوات ، كما أنه يقضي في الحالة هذه الفكرة البديلة وليدة علم المستقبل .

ويوضح جودت إلى أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السيناريوهات:

السيناريو المحتمل: Possible scenario ويشمل كل شيء يمكن تصوره.

السيناريو المعقول : Realizable Scenario ويشمل كل ما هو محتمل ولكن بعد الأخذ في الاعتبار القيود التي تحول دون تحقق الاحتمال .

السيناريو المرغوب فيه : Desirable scenario ويشمل ما يقع في حيز المحتمل ولكن ليس في حيز المعقول .

وجملة ومن واقع الدراسات التطبيقية، فإن أسلوب السيناريوهات عبارة عن بناء توقعات.[1]

المطلب الثاني:سيناريوهات العلاقات الجزائرية المغربية

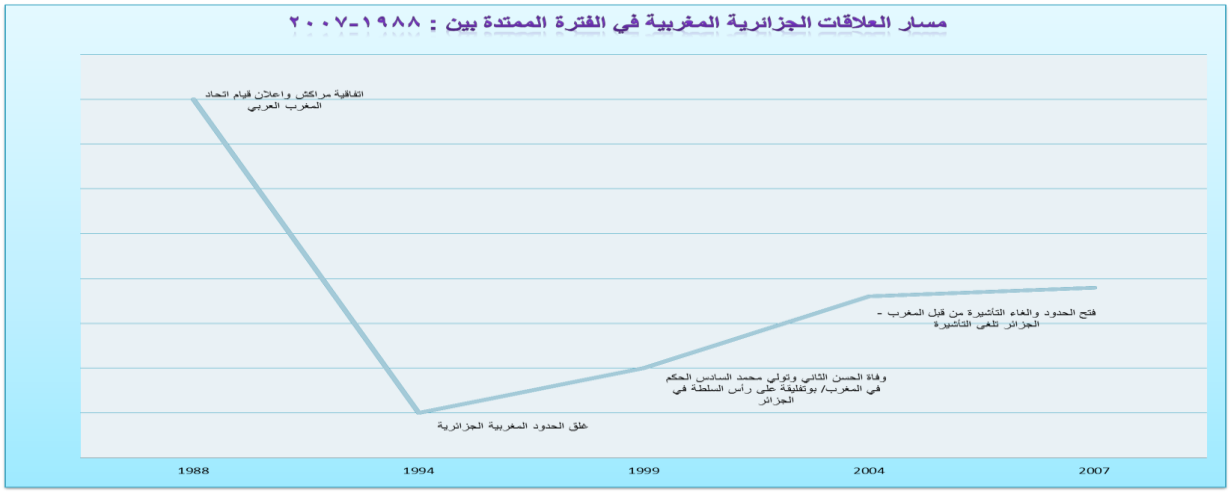

شكل رقم05

[1] سليم قلالة ، مرجع سابق.

* **السيناريو الاتجاهي**[2]

يفترض هذا السيناريو استمرار العلاقات الجزائرية المغربية في نفس الاتجاه، استمرار الوضع القائم (لا حرب ولا سلم) بمعنى تغليب الطابع النزاعي على الطابع التعاوني، بطغيان مواضيع النزاع ، قضية الصحراء الغربية ، والإبقاء على ملف الحدود على ماهو عليه، و الإبقاء على العوامل التكاملية قيد التجميد، فشل تجمع المغرب العربي، نقص التبادلات التجارية وغياب كل التواصلات في خلق شراكة في قطاعات اقتصادية ومعلوماتية.

ويمكننا التحليل وفق هذا السيناريو بالاعتماد على:

1- الوضعية الراهنة بين المغرب والجزائر إلى غاية 2010: التي تتسم بغياب قنوات الاتصال المباشر، والحدود البرية بقيت مغلقة رغم محاولات المغربية لاستعطاف الجانب الجزائري بخصوص فتح الحدود، لكن الجزائر بقيت إلى حد هذه الفترة متعنتة ومتشبثة بمواقفها في أن الحدود البرية تخلق تهديدا منا للجزائر من خلال:

- ملف التهريب و وقضية المخدرات والمتاجرة بها على الشروط الحدودي للمغرب ، بعد إحصائيات عالمية تؤكد أن المغرب يحتل مراتب متقدمة في إنتاج القنب الهندي.
- التهديد الأمني من ناهية التنظيمات الإرهابية في المغرب الإسلامي، اذ وبفتح الحدود المغربية تخلق هناك نوع توسع إقليمي على الرقعة المغاربية للأعمال الإرهابية.[1]

2- المتتبع للسياسة الداخلية في المغرب منذ تولي جلالة الملك محمد السادس العرش في 23 يوليوز 1999، يمكنه أن يقف على ملاحظتين أساسيتين،تتمثل الأولى في تعاظم الإرادة السياسية والتعبوية لدى كل الملك والوزير الأول،بهدف تأهيل المغرب لتحديات المستقبل.في حين تتلخص الثانية في انتقال العمل الحكومي برئاسة الوزير الأول إلى طور الديناميكية في التعامل مع المصالح الشعبية عقلانيا وواقعيا منذ أن حظي بدعم جلالته في أول خطاب للعرش بتاريخ 30 يوليوز 1999 ،مع العلم أن هذه القضية تهم الشعب المغربي قاطبة والمتشبث بالوحدة الترابية والسيادة الكاملة على الأقاليم الجنوبية المغربية.

---

[2] إن تحليل مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية في اطار السيناريو الاتجاهي يتطلب من البحث في العددي من المقالات التي لخص مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية. أنظر: نعيمي أحمد،" العلاقات الجزائرية المغربية الى اين؟". المستقبل الجديد. العدد: 13، افريل 2008، ص32.

[1]بوبوش محمد ،" المقاربة الملكية الجديدة في تدبير ملف الصحراء المغربية1999-2009" متحصل عليه من الموقع: http://www.cmes-maroc.com/ar/index.php، بتاريخ:2009/09/02.

فقد عرف ملف الصحراء المغربية انبعاث ديناميكية جديدة،عبرت عنها العديد من المبادرات الملكية،التي تؤشر على بداية مقاربة جديدة لحل هذه القضية.

وتقوم السياسة الجديدة التي أصبح ينهجها المغرب على الشفافية والواقعية والموضوعية لمعرفة المشاكل الحقيقية لسكان الصحراء ورفعها مباشرة إلى الملك محمد السادس.وهذا ما يؤشر إلى بلورة مقاربة جديدة لمعالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية،تتوجه مباشرة إلى الأغلبية الساحقة من المواطنين وليس إلى الأقلية،وتنطلق هذه المقاربة الجديدة من محاربة الامتيازات التي منحت للأقلية،والقيام بعدد من المنجزات التنموية بالأقاليم الجنوبية تنفيذا لتعليمات جلالة الملك محمد السادس، الذي طلب من الوزراء أثناء اجتماع إحدى المجالس الوزارية أن يزوروا الأقاليم الجنوبية لمعاينة تطور الأوراش التي تندرج ضمن اختصاصاتهم،ولتفقد أحوال المواطنين وحاجياتهم.

وترى بعض الدراسات أن الإستراتيجية الوطنية الجديدة لمعالجة ملف الصحراء المغربية،تقوم على بعض الأسس منها:

- ضرورة إخراج ملف الصحراء المغربية من إطار المقاربة الأمنية إلى المقاربة السياسية القائمة على إشراك كل الفاعلين السياسيين في تدبير الملف.

- تطوير إستراتيجية التواصل مع الأقاليم الجنوبية.

فمنذ وصول العاهل المغربي محمد السادس إلى العرش كان المغرب يتهيأ تدريجيا للانخراط بشكل إيجابي في هذه الدينامكية الأممية. ويمكن القول بكل موضوعية أن ملف الصحراء كان من الملفات التي سجلت نوعا من القطيعة في التعاطي الدبلوماسي المغربي مع ملف وحدته الترابية. فمن مقاربة هيمنت عليها رؤية وزارة الداخلية الأخطبوطية، تمت معانقة مقاربة أكثر انفتاحا على تعقيدات هذه القضية تمكن من فتح آفاق لها. فمن جهة تم رد الاعتبار للطابع الوطني للقضية من خلال فتح مشاورات مع القوى السياسية في ما يتعلق بهذا المشروع المقترح. بل أكثر من ذلك يمكن أن نلاحظ أن المناخ الديمقراطي الذي يعرفه المغرب، سمح ربما لأول مرة بفتح نقاش واسع حول تدبير هذا الملف الذي أصبح مزمنا، امتد إلى الأصوات المنادية بحل مغاير. فقد خرجنا من ذلك الإجماع الجامد إلى إجماع حول جملة من الثوابت، لكنه منفتح أكثر على تنوع أبعاد القضية الصحراوية. في نفس السياق كان لامناص من الانفتاح على السكان الصحراويين أنفسهم، وذلك من خلال إشراك أكثر فعالية لهم، والاستماع بشكل أحسن إلى هواجسهم[1].

[1] المرجع نفسه.

- أن اقتراح الحكم الذاتي للصحراء الغربية ، هو تعبير محاولة فرض المغرب سيطرته على اقليم الصحراء، مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية.
- استمرار الوضع على ماهو عليه، الصحراء الغربية دون تسوية.[2])

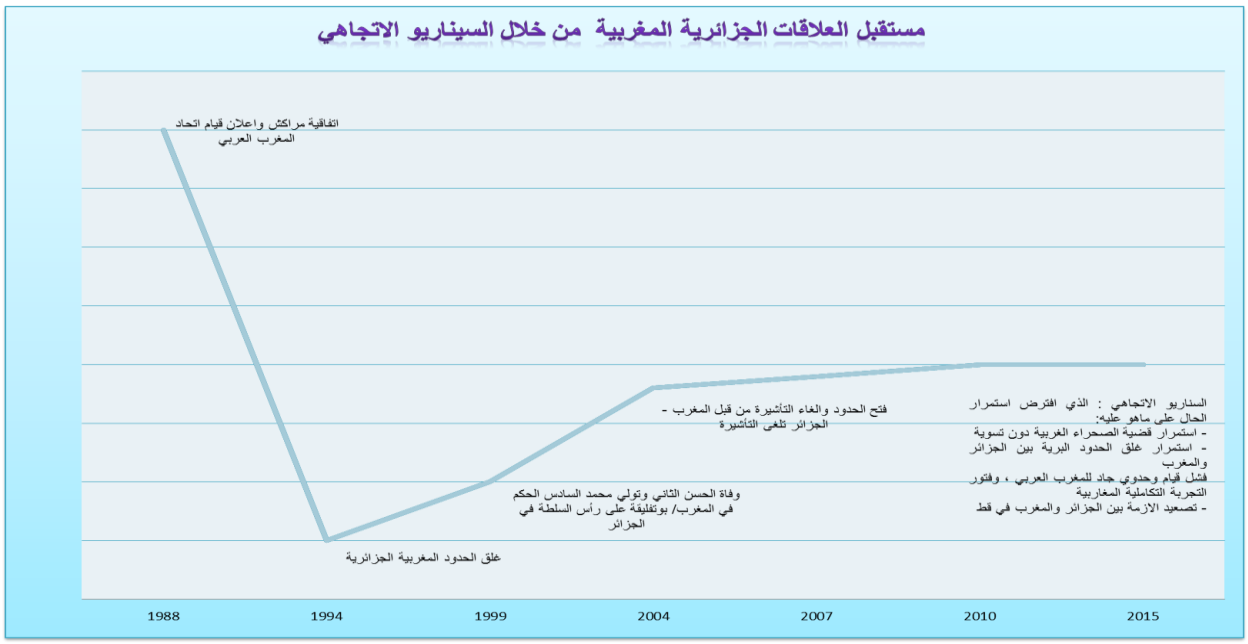

- شكل رقم 06-

- **السيناريو الإصلاحي:** وهو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في في الجزائر والمغرب مما يخلق لها الفرص في التفكير بالمؤسسات المغرب العربي ، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة .

ويرجع هذا لعدة أسباب:

- أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر ، الذي تتحكم فيه آليات العولمة ، وانخراط الدول في سياق اقتصادي واحد، مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية ، ومن مستلزمات الانخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي.
- أن انخراط دول المنطقة في اتفاقيات شراكة الاور متوسطية وفي اتفاقيات التبادل الحر ، مع الدول الكبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد من إضعاف اقتصاديات دول المنطقة لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والنتائج الايجابية . وتعزيز قدرتها التنافسية موقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها .

(2) تحليل مقارن بالواضع الراهن...

- هناك أسباب منطقية للتوحد، مواجهة التصحر، الهجرة غير الشرعية، وفق رؤية مغاربية تراعى شعور ومصالح الشعوب في المنطقة.
- فإشكالية الأمن مثلا، لا يمكن أن نراهن عليها من نظرة قطرية ضيقة تركز على الأمن في حدود سياسية مرتبطة بواقع الجغرافيا السياسة لدول المنطقة.
- يمكن أن تتغير النخب في المنطقة مما يجعلها تمارس موضوع العلاقات الدولية بوجهة نظر أخرى .
- يمكن أنة تسوى قضية الصحراء الغربية من خلال موافقة المغرب على حق الشعوب في تقرير مصيرها.أ و قبول الصحراء والجزائر بمقترحات الحكم الذاتي، وأن تدمج الساقية الحمراء في ظل الملكة المغربية ، على أن تكون المغرب دولة فيدرالية ، السلطة اللا مركزية.

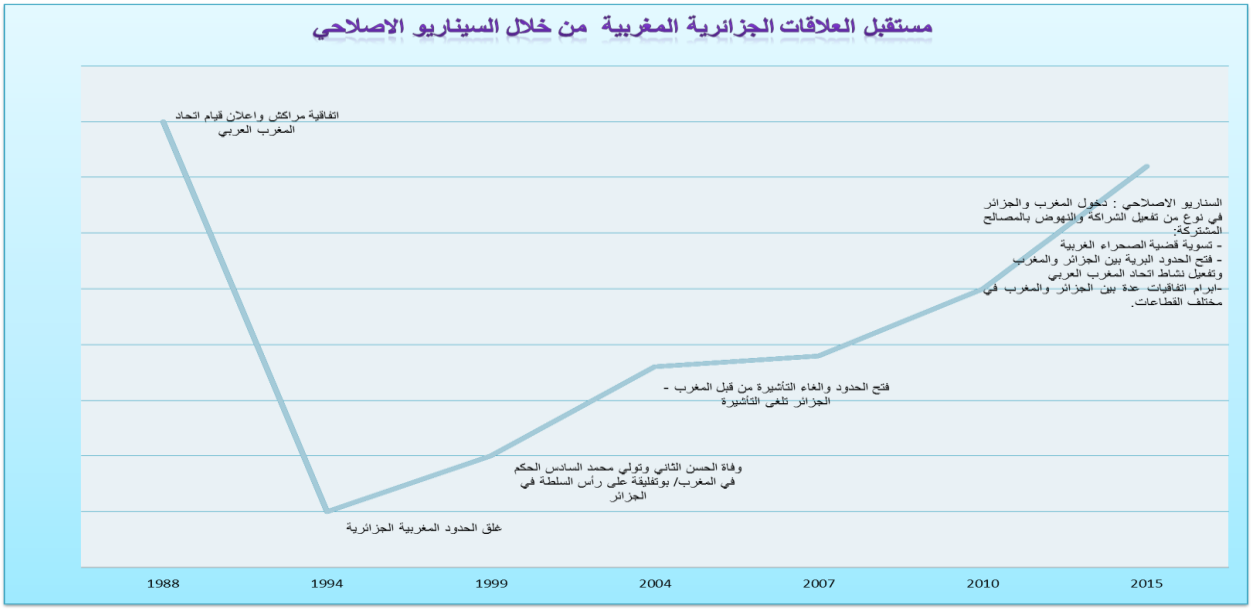

شكل رقم 07

- **السيناريو التحولي:** يعتمد هذا السيناريو على التوقعات الفجائية، والقفزات التي تظهر في البيئة السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار" المتغير القليل الاحتمال والأكثر تأثيرا، هذا السيناريو لا يعتمد على الاتجاهات السلبية فحسب ولكن يمكن أن يحدث تحولا ايجابيا.

- **التحولي السلبي:**

. يمكن أن تحتدم حدة الصراع بين البلدين ليوصل أوجه وتنقطع العلاقات الثنائية في كل المجالات بسبب الدخول في التضاربات على المستوى الأمن و الإقليم والزعامة في المغرب العربي ، مما يجمد الاتحاد أكثر.

. وصول قضية الصحراء لحالة العدم تسوية واستحالة فرض السيطرة بين مواقف المغرب من جهة والجزائر من جهة أخر، وجبهة البوليساريو من جهة ثالثة .[1]

. وصول نفق العلاقات الحدودية بين الجزائر والمغرب الى طريق مسدود، نتيجة تدخلات اجنبية وتهديدات أمنية وتعنتات نظامية في كلا الطرفين.

- التحول الايجابي:

- ليس هناك ما يؤشر على قرب انجاز هذا التوقع في الوقت الراهن ، وبالتالي فهو سيناريو بعيد المدى ، ومن هذه الاحتمالات نجد:

- تجرب التحول الديمقراطي في المغرب العربي وبوادر الانتقال الديمقراطي إلى المغرب، مما خلق نوعا من التقارب في الأنظمة بين البلدين
- تسوية قضية الصحراء الغربية سلميا.
- فتح الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب
- تغيير في النخب الحاكمة في البلدين
- تفعيل أعمال اتحاد المغرب العربي
- تفعيل شراكات مغربية – جزائرية في قطاعات اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية
- تعاون بخصوص الأمن والهجرة السرية وتهريب المخدرات.[1]

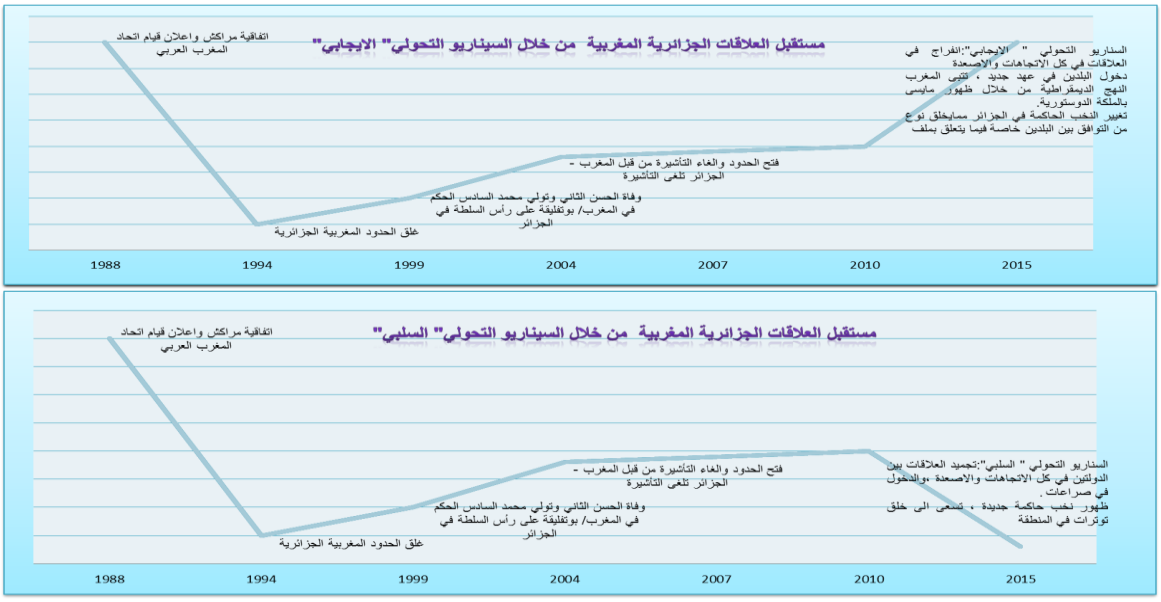

شكل رقم08

[1]" العلاقات الجزائرية المغربية ، واقع وتحديات .."، متحصل عليه من الموقع : .com www.motwamel. بتاريخ 2010/06/02.

[1] المرجع نفسه.

خلاصـــة

إن تناولنا لهذا البحث هو تعبير منا على أهمية قضية الصحراء الغربية في واقع العلاقات الجزائرية المغربية.، وقد خصصنا في الفصل أربعة مباحث تناولنا من خلالها واقع العلاقات الجزائرية المغربية بالنظرية إلى المواقف من القضية وقررات التسوية الأممية فيها

- في المبحث الأول: درسنا الإطار التاريخي لقضية الصحراء الغربية ، من الجذور ، الأبعاد السياسية، وأطراف النزاع.
- المبحث الثاني: تناولنا فيه ملف التسوية الأممية لإقليم الصحراء الغربية ، من خلال دراسة محددات الصراع في الأمم المتحدة ، ومبادرة الحكم الذاتي ، بالإضافة مخططات جيمس بيكر
- المبحث الثالث :تناولنا في السياسات المغربية والجزائرية حيال قضية الصحراء.
- المبحث الرابع: أردناه أن يكون نظري استشرافي ، لمستقبل العلاقات الجزائرية المغربية من خلال تقنية السيناريوهات.

توصلنا إلى : جملة مفادها أن قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب هي عمق النزاع بين الصحراء الغربية.

قدمت هذه الدراسة واقع العلاقات بين الجزائر والمغرب في فترة مابعد الحرب الباردة " 1989-2007" ، مركزين على المرحلة التي عقبت انعقاد قمة الاتحاد المغاربي بمراكش سنة 1989، والتي ضمت زعماء المنطقة المغاربية.

- **وقد تطرقنا الى حيثيات الموضوع من خلال الوقوف على مدخل نظري مفاهيمي، قدمنا من خلاله العديد من التفسيرات والمقاربات النظرية للظاهرة التنازعية في العلاقات الدولية:**

* بالرغم من فترات الهدوء النسبي والتعاون التير عرفتها العلاقات مابين البلدين ، فإن السمة الغالبة لها منذ حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 هي التوتر والاحتراب مما يكشف عمق الاسباب المنتجة لهذه الوضعية وتعقد الملفات المطروحة على البلدين اللذين اقتربا في محطات سابقة ، من حافة المواجهات العسكرية المفتوحة – بعد أن خاضا في بداية الستينيات ماعرف بحرب الرمال بسبب مشكل الحدود بينهما-

* من الناحية النظرية كذلك نجد ان ديناميكية العلاقات بين الدولتين فسرت من خلال عدة منطلقات نظرية اهمها ان التحول في مفهوم الامن في فترة ما بعد الحرب الباردة كان له نصيب الاسد ، حيث ان العلاقات بين الدول تتحكم فيها عدة اعتبارات داخلية وخارجية اهمها:

* أن صناعة القرار في السياسة الخارجية للدولتين كان لها عامل كبير في توجيه العلاقات الى الشق النزاعي، اذ بدا جليا ان الملف الحدودي بعد 1994 تحكمت فيه دوافع لصانعي القرار وهذا ما ركزت عليه نظرية الدوافع بشقيها العلمي والتقليدي، اذا ركزت الأولى على تفسير دوافع اتخاذ القرار -غلق الحدود- على التفاعلات بين البيئتين الداخلية والخارجية، في حين كان التفسير التقليدي للواقعية يركز على تفسير القرارات من خلال الاهداف" المصلحة الوطنية-intérêt national – الامن، الرفاهية و الهوية الوطنية".

- **خلصنا من خلال وقوفنا على واقع العلاقات بين الجزائر والمغرب وفق ملف الحدود في الفترة الممتدة مابين 1989-2005. الى أن :**

* العلاقات بين البلدين بعد الحرب الباردة تتحكم فيه ابعاد تاريخية، اذ ان صناعة القرار بين الدولتين كانت ومازالت خاضعة لمنطق جيوبوليتيكي استعماري ، حيث ان المغرب ورغم انعقاد قمة اتحاد دول المغرب العربي لديه قناعات في ان حدود المغرب تتعدى حدودها الاقليمية والجغرافية الناتجة بعد خروج فرنسا الاستعمارية من الجزائر ومازال تسعى ورغم عدم اعترافها علنينا بأن دولة المغرب الاقصى تنحصر في الرقعة الجغرافية لبلاد شنقيط.

* النظامين السياسين مختلفين، إن اختلاف طبيعة الانظمة في الجزائر والمغرب كان احد الاسباب التي اعاقت سيناريو توطد العلاقات بين البلدين وبالتالي تفعيل الوحدة المغاربية ، فالجزائر وبنظامها الرئاسي الجمهوري الديمقراطي الشعبي الذي كان نتاج انتفاضة أكتوبر 1988 ، توالت عليه عدة زعماء كان بدايتها من الرئيس الشاذلي بن جديدا مروراً بالراحل محمد بوضياف الى الرئيس علي كافي ثم اليمين زروال انتهاءً بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان ينظر الى تفعيل وحدة مغاربية في اطار التسوية الاممية لإقليم الصحراء وابرام اتفاقية تقرير المصير، في حين أن المغرب قد كرس في منطلقاته الملكية الشمولية حول ضم الصحراء الغربية واسترجاع اراضيه وفق ما أقرته معاهدة "لالا مغنية".

* الطابع الأيديولوجي: رغم نهاية الحرب الباردة الا ان رياحها لم تغادر المغرب العربي فقد استمرت الجزائر ففي فكرها الاشتراكي واستمر الدعم الروسي لها خاصة من ناحية الترسانة العسكرية ، في المقابل حاولت المغرب تكريس النهج الرأسمالي في تعاملاتها مع ال مغرب وأمريكا.

* الزعامة في القمة المغاربية: كانت أحد نقاط الخلاف في اتحاد المغرب العربي هو مشكل الزعامة في المغرب العربي ، حيث دافعت الجزائر على فكرة أن الاكبر في المساحة والاقوى في السكان ولها تاريخ نضالي يخول لها ان تكون الدولة الأم في المغرب العربي، في حين أن المغرب ، كانت تسعى لفرض سيطرتها على القمة المغاربية من خلال سيطرة نفوذها لكونها الدولة المغاربية الاعرق والاكثر استقرار ولها وعلاقات مع الغرب تخولها لجلب صفقات الى المنطقة . تحيي بدورها وتنعش المنطقة.

* يعتبر البعد الامني هو ركيزة توتر العلاقات بين الدولتين ، فقد توصلنا أن التهديدات الامنية المتبادلة بين الطرفين كانت خلفية غلق الحدود بين الجارتين .

1- تبادل الاتهامات بين الدولتين حول ايواء تنظيمات ارهابية مضادة للجهة الثانية ، هي اقوى النقاط التي يمكن أن تفسر غلق واستمرار غلق الحدود من الجهة الجزائرية على الاقل،

فتفجيرات مراكش سنة1994 كانت هي نقطة تحول في تاريخ العلاقات بين الجزائر والمغرب بعد اتهام المغرب الجزائر في الوقوف وراء هذه التفجيرات ، و استمر مسلسل الاتهامات لتبادله الجزائر بالمثل في صيف سنة 1999 في مجزرة بني ونيف ببشار- سنة1999: تغيرت صناعة القرار في الدولتين، بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم في الجزائر، وتولي الملك محمد السادس زمام السلطة في المغرب عقب وفاة والده الملك الحسن الثاني-

2- السباق نحو التسلح بين الدولتين : يبدي المغرب دوما قلقا تجاه نوايا جاره الجزائري، لأنه عندما ينظر في مبلغ الإنفاق ونوعية السلاح لا يستوعب أن يكون القصد منه فقط هو محاربة جماعات إرهابية، حيث أن الترسانة العسكرية الجزائرية التي يتم تطويرها الآن هي من مستوى محاربة دول وليس جماعات فقط. اذ احتلت الجزائر مراكز متفوقة على المغرب من حيث تصاعد وتيرة الإنفاق على الميزانية العسكرية- تبرر الجزائر ذلك بأنه راجع إلى خطة مسبقة كانت قد أعلنت عنها عام 1999، تحت عنوان "تحديث الجيش الوطني الشعبي"، ومعلوم أن من مستلزمات تحديث أي منظومة عسكرية هو الإنفاق على تجديد معداتها، الأمر الذي يجعل تصاعد الميزانية العسكرية أمرا بديهيا، بل مبررا. بالإضافة الى الوضع الأمني الجزائري، وخاصة في سياق الحرب على الإرهاب، يفرض الاستمرار في الرفع من المبلغ المخصص للميزانية العسكرية، قصد تأهيل البنية البشرية واللوجستيكية للجيش الجزائري -.

بالتالي احتدم مستوى المنافسة اذ و رغم وضعية المغرب الاقتصادية الصعبة، احتلت المغرب مراكز متقدمة بعد الجزائر من حيث الترسانة والانفاق حول المعدات العسكرية .

3- التهريب والمخدرات: شكل واقع تهريب المخدرات عائق في سيرورة العلاقات المغربية الجزائرية فكانت الجزائر تشن جملة من الاتهامات للمغرب في كونها احد الدول الكبر التي تغطي الجزائر بكمية من المخدرات وفق مخططات تهريب وعبر الحدود الغربية للجزائر.

أما من خلال تطرقنا لقضية الصحراء الغربية 1989-2007، فقد حاولنا التركيز والاجابة على جملة الفرضيات المطروحة وهي:

*أن قضية الصحراء الغربية مركزية بالنسبة للدولتين ، وهي محور الخلاف المحتدم بينها حيث تسعى المغرب الى ضم اراضيها واسترجاع سيداتها على وادي الذهب ، في حين الجزائر تدافع على اطروحة تقرير المصري للشعب الصحراوي.

*الدولتان من خلال قضية الصحراء الغربية قد وضعتا ، أولويات سياسية قطرية محضة تتحكم فيها استراتيجية ذاتية لا تقبل التنازل.

1- ان مبادرات التسوية الاممية لإقليم الصحراء كرست الفجوة بين الجزائر والمغرب ، حيث أن المغرب وبرفضه لقررات الامم المتحدة في استفتاء تقرير المصير في المغرب هو انعكاس على عدم وجود تجاوب لها في معالجة هذ القضية على المستوى الاممي.

2- تعتبر مبادرة المغرب من خلال مشروع الحكم الذاتي في اطار السيادة المغربية، هو رد فعل حول دعم الجزائر للبوليساريو وتكريس مبدأ انفصال الشمال على الجنوب.

*التمسك بقضية الصحراء الغربية ليس نتاج اعتبارات تاريخية أو قانونية ولكنه انعكاس لقيمتها الاستراتيجية، والخيارات المتبعة بين الطرفين هي استجابة لتكتيكات استراتيجية ، قائمة على اعتبارات قطرية ، وهي ليست بالضرورة في خدمة مسار التسوية الاممية لإقليم الصحراء.

وفي الاخير فإننا نؤكد على دراسة موضوع العلاقات المغربية الجزائرية، باعتبار أن الدولتين هما دولتا القلب في المغرب العربي ، نظراً لأهميتها ومكانتها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة وبالنسبة كذلك لمستقبل التجربة التكاملية في المغربي العربي، اذ يقول ميشال جوبير وزير الخارجية الفرنسي السابق في كتابه عن المغرب العربي: " لا بد أن تتمكن شعوب شمال إفريقيا بصورة عامة من تسوية غالبية مشكلاتها الخاصة. ولعل آخر شيء يجب أن تفكر فيه هو اعتبار هذه المشكلات نهائية أو

أبدية. ويتعين على المسؤولين المغاربيين أن يقتنعوا بهشاشة الزمن الحاضر، وأن لا يدركوا سوى غبار الأزلية الذي لا يفتأ يتصاعد ويهبط مع الأشعة، وأن يتسلحوا بالعقل لا ليقتنعوا بأنهم على صواب أو ليبرروا ما يقومون به من أعمال، لأن المحامين الجيّدين يتكفلون بإغلاق الملفات، أما رؤساء الدول فيجب أن يكونوا ملهمين وذوي عزيمةٍ وإصرارٍ. ومن أجل حماية نفسه من الشمس الطاغية التي تطل عليه، لا يملك المغرب العربي المتألق من أملٍ سوى ظل أيديه، وعليه أن يجمع أيديه من نواكشوط إلى طرابلس في مسيرة تضامن مستمرة وفي ثقة قوية وعالية بالنفس ".

أولا باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- ابراهيم سعد الدين وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي: مشروع استشراف المستقبل العربي. بيروت: ركز دراسات الوحدة العربية،(د.س.ن).

2- ابراهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1999 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

3- ابو الحسن منصور، حقوق الانسان وحق شعب. دمشق: الاهالي للطباعة والنشر،1989.

4- أحمد أحمد يوسف ، الصراعات العربية العربية1945-1981. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1988.

5- اكازفييه غيوم، العلاقات الدولية(تر: المقداد قاسم). بيروت: دار الكتاب العربي، 2001.

6- بديع ليلى خليل ، اضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب . بيروت: دار المسيرة،1976 .

7- بلقزيز عبد الاله ، السلطة والمعارضة: المجال السياسي العربي المعاصر –حالة المغرب-. بيروت: المركز الثقافي العربي، (د.س.ن).

8- بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، 1987.

9- بوتول غاستون، هذه هي الحرب(تر: قنواتي محمد).القاهرة: مشورات عويدات، 1981.

10- البيطار نديم، الحدود الاقليمية الجديدة. بيروت، معهد الانماء العربي،1981.

11- الجاسور ناظم عبد الواحد ،إشكالية الحدود في الوطن العربي :دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية- العربية .عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2001.

12- جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية. الجزائر: وحدة الرغاية، 1992.

13- حافظ صلاح الدين، حرب البوليساريو. بيروت: دار الوحدة للطباعة و النشر، 1981.

14- حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي،1985.

15- حقي عبد الوهاب، البوليساريو: جيش وشعب. دمشق: دار المنارة للدراسات و الترجمة، 1987.

16- دبلة عبد العالي ، الدولة رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2004 .

17- دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية(تر: عبد الحي وليد).(د.م.ن): كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1981.

18- رضوان محمد ، منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية. الجزائر :إفريقيا الشرق ، 1999.

19- زهران جمال علي ، السياسة الخارجية لمصر 70-. القاهرة: مكتبة مدبولي،1987.

20- ـــــ،ـــــ،: من يحكم مصر؟ دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث. القاهرة: الطوبجي للنشر والتوزيع، 1993.

21- سبير آرنو، رحلة في الجمهورية العربية الصحراوية(تر: صيداوي انطوان). بيروت: دار الغرابي،1978.

22- السرميني منذر ، مبادئ العلاقات الدولية. الأردن: الدار الجامعية، 1996.

23- الشامي علي، الصحراء الغربية وعقدة التجزئة في المغرب العربي. بيروت: دار الكلمة للنشر،1980.

24- شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والمناهج، الافتراضات، الأدوات. الجزائر: دار الكتاب، 1997.

25- صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

26- طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليساريو. سوريا: دار المختار للطباعة والنشر، 1981.

27- طربين أحمد، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

28- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005.

29- عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر: شركة الشهاب، 1991.

30- العقاد صلاح الدين، السياسة والمجتمع في المغرب العربي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971.

31- علي أحمد هارون، اسس الجغرافيا السياسية. القاهرة : دار الفكر العربي،1998.

32- عودة جهاد، الاطار الدولي لمشكلة الصحراء الغربية. القاهرة: مشورات الجمعية الافريقية،(د.س.ن).

33- غالي بطرس بطرس، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977.

34- ـــــ،ـــــ ، حرب الصحراء الغربية في المغرب العربي. القاهرة: دار الطباعة الحديثة،1977.

35- ـــــ،ـــــ ، خطة السلام. بيروت: دار النهار للنشر،2003.

36- غريب عبد العزيز، مشكلة الصحراء الغربية. القاهرة، الجمعية الافريقية،1987.

37- فاروق عمر العمر، صناعة القرار والرأي العام. القاهرة، ميريت للنشر،2001.

38- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي . الدار البيضاء: مؤسسة علال الفاسي . مطبعة النجاح الجديدة .،(د.س.ن).

39- فيصل عبد الرحمان علي طه، القانون الدولي و منازعات الحدود.(د.م.ن): دار الامين للنشر والتوزيع، 1992.

40- قادري حسين، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل. باتنة: منشورات خير جليس، 2007.

41- الكاتب مصطفى، بادي أحمد، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، دمشق: دار المختار للطباعة والنشر، 1998.

42- لوران ايريك، ذاكرة الملك الحسن الثاني. الرباط: كتاب الشرق الاوسط،(د.س.ن).

43- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية. الجزائر: دار هومة، 2003.

44- محمد سرطان، دور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية. (د.م.ن): (د.د.ن)، 1986.

45- محمد السلوي ابو عزام، اسرار وحقائق عن علال الفاسي.(د.م.ن): دار الرشاد الحديثة، 1989.

46- محمد عصمت بكر، الشعب الصحراوي قصة وكفاح. دمشق: دار البحتري للدراسات و النشر، 2000.

47- محمد فريد وجدي، القرن العشرين. :بيروت: دائرة معارف، 1984

48- محمودي عبد القادر، النزاعات العربية- العربية وتطور النظام الاقليمي العربي1945-1985. الجزائر: منشورات ANEP،2002 .

49- مخادمي عبد القادر رزيق ، نزاعات الحدود العربية – العربية .الجزائر : دار الفجر للنشر والتوزيع ،2004.

50- معراف غالية اسماعيل، الامم المتحدة والنزاعات الاقليمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

51- الملحم نبيل، البوليساريو: الطريق الى المغرب الكبير. دمشق: (د.د.ن)،1987.

52- مقلد اسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. ط4. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1984.

53- ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية(تر: نافعة حسن) القاهرة: دار المستقبل العربي،1986.

54- الميلي محمد، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب. بيروت: دار الكلمة للنشر،1983.

55- نوري مرزة جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1992.

56- ياغي اسماعيل يحي شاكر محمود، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر. الجزء 02. الرياض: دار المريخ للنشر،1990.

57- يحظة السيد حمدي، جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية. الجزائر: الجاحظية،2000.

58- يحي جلال، مسألة الحدود المغربية الجزائرية. القاهرة: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987.

- **الدوريات:**

1- ابو بكر احمد كمال، "ماذا بعد التطبيع العلاقات الجزائرية المغربية". مجلة السياسة الدولية. العدد:93، يوليو 1988.

2- البرصان أحمد سليم،"جيوبولتيكا الامن القومي العربي". مجلة المستقبل العربي.العدد:17، يونيو 2004.

3- بوقارة حسين ، " اتحاد المغرب العربي بين الواقع والآفاق " المجلة الجزائرية للعلوم السياسية .العدد الثاني الجزء : 01، 1996.

4- الشرقاوي احمد عيسى،" ازمة منظمة الوحدة الافريقية وقضية عضوية البوليزاريو". مجلة السياسة الدولية. العدد:69، يوليو 1982.

5- العقاد صلاح،" الاطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية". مجلة السياسة الدولية. العدد:111، يناير 1993.

6- ثابت احمد، "مؤشرات التحول الديمقراطي في المغرب". مجلة السياسة الدولية. العدد73، يوليو1983.

7- ديدي ولد السالك " اتحاد المغرب العربي : أسباب التعثر ومداخل التفعيل" المستقبل العربي ، العدد 312، فيفري 2005.

8- شكري عز الدين،" المغرب العربي: آليات الوحدة والتجزئة". مجلة السياسة الدولية. العدد:93، يوليو1988.

9- عاشور فاطمة،" عائلات مغربية وجزائرية منعتها الحدود من التواصل". مجلة لها.العدد:07، مارس 2010.

10- غالي بطرس بطرس وآخرون" ملف وثائقي: حرب الصحراء في المغرب". مجلة السياسة الدولية. العدد:44، 1976.

11- عز الرجال محمد،" جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية" . مجلة السياسة الدولية. العدد:111، يناير 1993.

12- علي عبيد مجدي،" صراع الصحراء الغربية. مجلة السياسة الدولية. العدد95، يناير 1989.

13- عنصر العياشي،" سوسيولجيا الازمة الراهنة في الجزائر. مجلة المستقبل العربي.العدد:30، تموز2005.

14- عون نبيل،" الصحراء بين المد والجزر". مجلة المستقبل الجديد. العدد:01 ،أوت 2005.

15- كولفرني محمد،" المدرسة واعادة انتاج النخبة السياسية في المغرب: المدارس الكبرى والتكنوقراط". مجلة المستقبل العربي. العدد: 23، كانون الاول 2003.

16- مضر الامارة لمى،" الاستراتيجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية" . مجلة المستقبل العربي. العدد:23، كانون الاول 2003.

17- معروف محمود،" الرباط تدعو الجزائر الى فتح حدودها البرية معها وتطبيع العلاقات الثنائية ". القدس العربي. العدد:33.جوان 2007.

18- مهابة أحمد، "مشكلة الصحراء... وبداية مرحلة جديدة". مجلة السياسة الدولية. العدد 109، يوليو1992.

19- ـــــــ،ـــــــ ،" مشكلات الحدود في المغرب العربي". مجلة السياسة الدولية. العدد:111، يناير 1993.

20- ـــــــ،ـــــــ ،" الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة"، مجلة السياسة الدولية.العدد:117، يوليو1994.

21- ـــــــ،ـــــــ ،"مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الانعاش". مجلة السياسة الدولية.العدد:135، جانفي 1999.

22- ـــــــ،ـــــــ ،"مشكلة الصحراء الغربية والحل الثالث". مجلة السياسة الدولية. العدد:141، يوليو 2000.

23- نعيمي أحمد،" العلاقات الجزائرية المغربية الى اين؟". المستقبل الجديد. العدد: 13، افريل 2008.

24- كاتب من الصحراء الغربية،" أزمة الصحراء الغربية ، أزمة مشتعلة بلا حل" مجلة المستقبل الجديد. العدد: 04، سبتمبر2005.

- **الدراسات غير المنشورة:**

1- امين الشيخ امبارك الذهبة، " عمليات حفظ السلام الاممية : دراسة حالة بعثة الميونورسو في الصحراء الغربية". رسالة ماجيستير (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر،2006-2007).

2- بخوش صبيحة،" اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي ومعوقات السياسية 1989-2007". اطروحة دكتوراه(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر،2007).

3- بوزرب رياض،" النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988". مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة،2007-2008).

4- حشاني فاطمة الزهراء، "النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة: على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة". رسالة ماجيستير (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر،2007-2008).

5- زرفاوي ثريا،" الاتحاد المغاربي من خلال جريدة الشعب: دراسة وصفية تحليلية". رسالة ماجيستير(قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر،2000-2001).

6- صايج مصطفى، "تطور العلاقات الجزائرية – المغربية (1962-2000): دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية". رسالة ماجيستير(معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1995-1996).

7- العايب احمد ، " البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ". رسالة ماجستير. (قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،1993).

8- وزان فاطمة،" تطور مشكلة الحدود في المغرب العربي :حالة الحدود الشرقية والغربية للجزائر ".رسالة ماجستير(قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1998).

- **الانترنت:**

1-بوبوش محمد ،" المقاربة الملكية الجديدة في تدبير ملف الصحراء المغربية1999-2009" متحصل عليه من الموقع:http://www.cmes-maroc.com/ar/index.php ، بتاريخ:2009/09/02.

2-سطي عبدالاله ،"علاقة بين السلط في النظام السياسي المغربي ½" لحوار المتمدن - العدد: 1884 - 2007 / 4 / 13، متحصل عليه من الموقع: www.ahewar.org/.../show.art.asp?aid بتاريخ:30 /2009/05.

3-صايج مصطفى، "ما وراء الحدود البرية الجزائرية المغربية". متحصل عليه من الموقع: mustaphasaidj.maktoobblog.com ، بتاريخ: 2010/05/27.

4-محمد نويري ، "" النظام السياسي المغربي -مقاربة مؤسساتية قانونية-" متحصل عليه من الموقع : www.malak-rouhi.com/vb/t13783-new-post.html بتاريخ:2009/07/02

ثانيا باللغة الأجنبية:

- **الكتب**

1. BALTA (Maurice). Le conflit du Sahara occidental, éditions l'harmattan, Paris, 1982

2. BERRAMDANE (Abdehak). Le Maroc et l'occident, édition Karthala, Paris, 1987.

3. BOUGUETAIA (Boualem). Les frontières méridionales de l'Algérie éditions, S.N.E.D, Alger, 1981.

4. BRAILLARD (Philippe). Théorie des relations internationales, P.U.F, première édition, 1977.

5. DIOURI (Moumen). A qui appartient le Maroc? Éditions l'harmattan, Paris, 1993.

6. GAUDIO (Attilio). Guerres et Paix au Maroc (reportages:1950-1990) éditions Karthala, Paris, 1991.

7. ـــــ، ـــــ. Le dossier du Sahara occidental, nouvelles éditions latines, Paris, 1978.

8. HASSAN II (Le roi). Le défi, éditions Albin Michel, Paris, 1976.

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مثلث النزاع (Jon Galtung)	21
02	طبيعة العلاقة بين المصطلحات المتشابهة للصراع	31
03	المباريات وتصنيفاتها	73
04	منحنى أثمنة الوقود خلال 2009	113
05	مسار العلاقات الجزائرية المغربية في الفترة الممتدة ما بين سنة 1988- 2007	165
06	مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية من خلال السيناريو الاتجاهي	168
07	مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية من خلال السيناريو الاصلاحي	169
08	مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية من خلال السيناريو التحولي" الايجابي- السلبي"	170

فهـرس المحتويـات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة	15
المبحث الاول: ماهيـة الظاهـرة التنازعيـة في العلاقـات الدوليـة	17
المطلب الأول: تعريف النزاع الدولي	18
المطلب الثانـي: مفاهيـم مشابهـة للنزاع في العلاقات الدوليـة	23
المبحث الثـاني: المقاربات النظريـة لتحليل النزاع في العلاقـات الدوليـة	29
المطلب الأول: معاييـر تحليـل النزاع في العـلاقات الدوليـة	31
المطلب الثاني: التحول في مفهوم الأمن والعلاقات الدولية في فترة مابعد الحرب الباردة	51
المبحث الثالث: نظرية صناعة القرار في السياسة الخارجية كنموذج للتحليل العلاقات بين الدول	60
المطلب الأول: نظرية صناعة القرار	60
المطلب الثاني: نظرية المباريات وصناعة القرار في السياسة الخارجية	71
خلاصة الفصل الاول	74
الفصل الثاني: الملف الحدودي و العلاقات الجزائرية المغربية 1989-2005	75
المبحث الاول: التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية	77
المطلب الاول: ملف النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب"1963-1988"	77
المطلب الثاني: تفعيل الاتحاد المغاربي 1988-1994	83
المبحث الثاني: الحدودفي العلاقات الجزائرية المغربية 1994-1999	92
المطلب الاول: أزمة الحدود البرية بين المغرب والجزائر	92
المطلب الثاني: البعد الامني للعلاقات بين الجزائر والمغرب	94
المطلب الثالث: تفسير أزمة الحدود البرية بين الجزائر و المغرب	101
المبحث الثالث: المقاربات الجديدة للعلاقات بين المغرب و الجزائر1999-2005	105
المطلب الأول: العوامل الفاعلة في ملف الحدود بعد1999	105
المطلب الثاني: تفسير واقع الملف الحدودي بعد 1999	115
خلاصة الفصل الثاني	117
الفصل الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية في اطار قضية الصحراء الغربية 1988-2007	118
المبحث الاول: الخلفية التاريخية للقضية الصحراء الغربية	120
المطلب الاول: الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية	121
المطلب الثاني: الابعاد السياسية لأسباب الصراع حول الصحراء الغربية	122
المطلب الثالث :اطراف النزاع حول الصحراء الغربية	125
المبحث الثاني: التسوية الاممية لإقليم الصحراء الغربية 1988-2007	132
المطلب الاول: الصراع في الامم المتحدة	132
المطلب الثاني: مبادرة الحكم الذاتي وقضية الصحراء الغربية	133
المطلب الثالث: جيمس بيكر و اقليم الصحراء	143

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية ـ تقنية السيناريوهات.	152
المطلب الاول: الدراسات المستقبلية-اطار نظري-	152
المطلب الثاني: سيناريوهات العلاقات الجزائرية المغربية	165
خلاصة الفصل الثالث	171
الخاتمة	172
الملاحق	178
قائمة المراجع	210
الفهرس	220
فهرس الاشكال	221
فهرس المحتويات	222

ملخص

" العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة"

تناولت هذه الدراسة موضوع العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد اقتصرت هذه الدراسة على تناول تاريخ و واقع العلاقات في الفترة الممتدة مابين 1989(تاريخ تأسيس اتحاد المغرب العربي) الى سنة 2007 (تاريخ انتهاء عهدة" كوفي عنان" كأمين عام للأمم المتحدة) .

حاولنا من خلالها الاجابة على اشكالية مفادها : **ما هي العوامل التي تتحكم في ديناميكية العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟**

- **خصصنا لمعالجتها ثلاث فصول:**

- تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ، اذا حاولنا من خلاله التغطية لكل المقاربات التي يمكن من خلالها تفسير العلاقات بين البلدين في الفترة المخصصة للدراسة.
- تناولنا في الفصل الثاني العلاقات الجزائرية المغربية في اطار ملف الحدود في الفترة الممتدة 1989-2005. استعرضنا مل المتغيرات الفاعلة في خلق التوترات بين البلدين في ملف الحدود.
- في الفصل الثالث تطرقنا الى قضية الصحراء الغربية وتأثيراتها على واقع العلاقات بين الجزائر والمغرب ، خاصة مع بداية التسوية الاممية لإقليم الصحراء بداية التسعينيات.

- **وقد توصلنا الى:**

- ان العلاقات بين الجزائر والمغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة غلب عليها الطابع النزاعي، رغم محاولات الصلح التي تمت بعد قيام اتحاد المغرب العربي.
- يعتبر ملف الحدود البرية هو من أكثر المواضيع حدة في تاريخ العلاقات في هذه الفترة، أثرت فيه عوامل داخلية" سياسية واقتصادية" وخارجية دولية.
- تعتبر قضية التسوية الأممية في إقليم الصحراء الغربية هو السبب الرئيسي في تجميد العلاقات بين البلدين، فالجزائر بقيت محافظة على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، في حين كانت المغرب اكثر تشبثا لمواقفها الأممية من خلال مبادرة الحكم الذاتي للصحراء.

Résumé

"Relations algéro-marocaines après la guerre froide"

Cette étude traite les relations algéro-marocaines après la guerre froide, et été limitées à prendre l'histoire et la réalité des relations dans la période entre 1989 (date de création de l'Union du Maghreb arabe) et la date de 2007 (expiration du mondât du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, Kofi Annan).

Nous avons essayé de répondre à cette problématique: Quels sont les facteurs qui contrôlent la dynamique de relations algéro-marocaines dans la post-guerre froide?

- On a ciblé le but à travers trois chapitres:

• 1er chapitre :

Nous avons traité avec le cadre conceptuel et théorique pour l'étude, nous essayons de couvrir chacune des approches qui permettant d'interpréter les relations entre les deux pays dans la période allouée pour l'étude.

• 2ieme chapitre :

Nous avons traité les relations algéro-marocaines dans le cadre d'une frontière dans la période 1989-2005. Nous avons examiné les variables les plus efficaces en créant de tensions entre les deux pays dans le dossier de frontières.

• 3ieme chapitre :

De traite la question du Sahara occidental et ses effets sur la réalité des relations entre l'Algérie et le Maroc, en particulier avec le début de la solution international du territoire du désert à l'aube des années quatre-vingt-dix.

- Nous avons atteint les points suivants:

• Les relations entre l'Algérie et le Maroc dans la période après la guerre froide dominé par le caractère conflictuel, malgré les tentatives de réconciliation, qui a eu lieu après que l'Union du Maghreb.

• Le dossier du frontière terrestre est considéré plus dangereux dans l'histoire des relations dans cette période, les facteurs internes affectant la "politique et économique" internationale et à l'étranger.

• La question du règlement des Nations Unies dans le territoire du Sahara occidental est la principale raison pour le gel des relations entre les deux pays, l'Algérie est restée la province du droit du peuple sahraoui à l'autodétermination, alors que le Maroc était plus attaché à leurs positions à l'ONU à l'initiative de la Région autonome du Sahara.